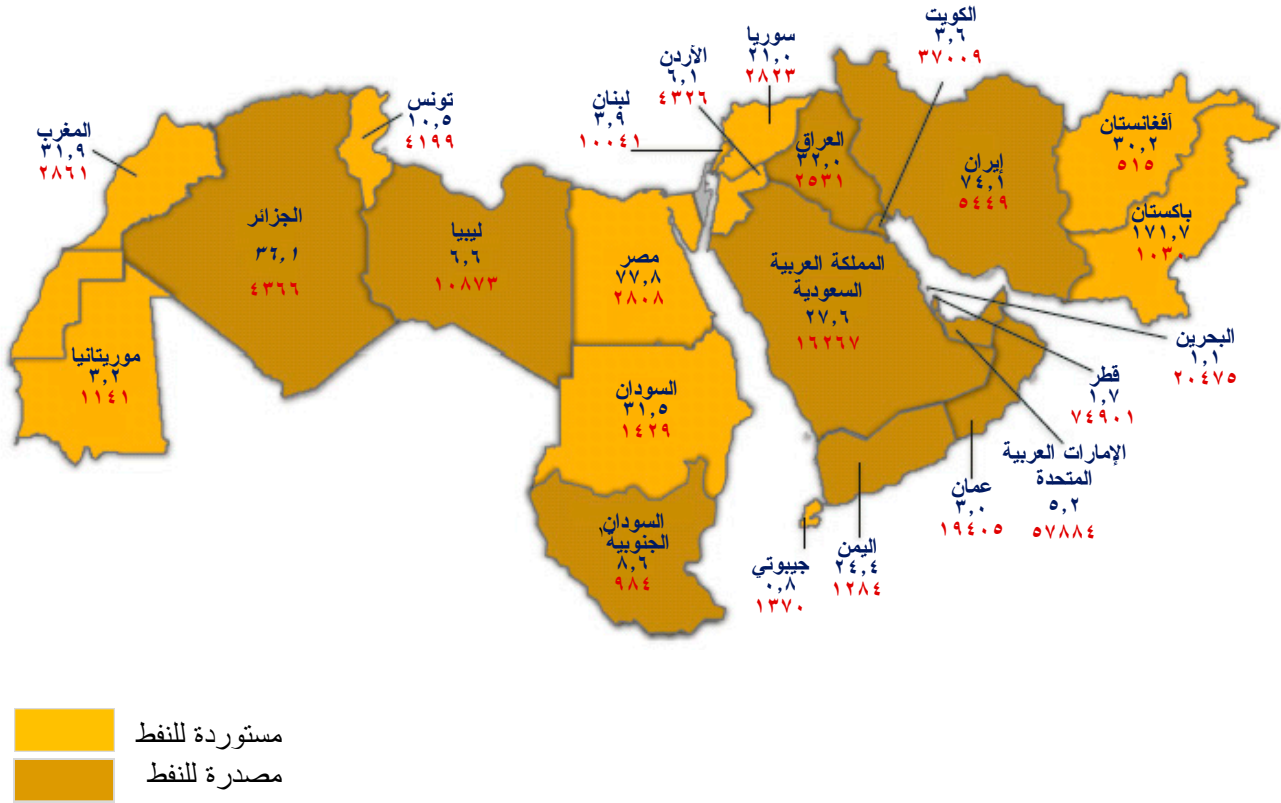


## منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان

تعداد السكان بالملايين (٢٠١٠)  
إجمالي الناتج المحلي للفرد، بالدولار الأمريكي (٢٠١٠)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد الإقليمي، وبرنامج Microsoft Map Land. ملحوظة: أسماء البلدان وحدودها المبينة على هذه الخريطة لا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي لصندوق النقد الدولي. أصبح جنوب السودان دولة مستقلة في يوليو ٢٠١١. بيانات ٢٠١٠ هي تقديرات للسكان ونصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي.



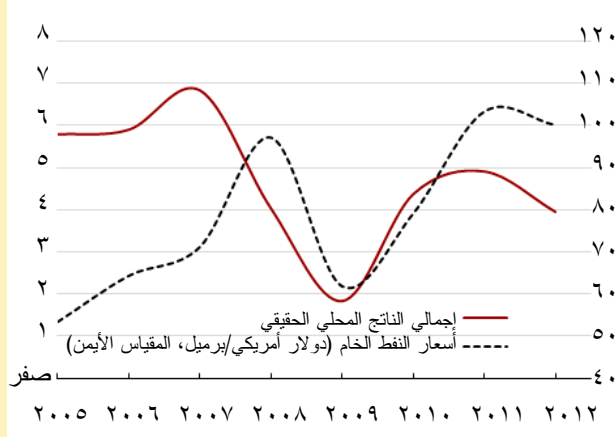
## ١- البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان تجني ثمار أسعار النفط في غمار المخاطر المتزايدة

استفادت البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) من ارتفاع أسعار النفط، الذي أعطى دفعة للنشاط الاقتصادي بشكل مباشر وغير مباشر من خلال الحيز المالي الذي أتاح الفرصة لزيادة الإنفاق في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. ولا تزال سياسات المالية العامة والسياسات النقدية التيسيرية ملائمة لمعظم البلدان نظرا للتعافي الاقتصادي الذي لا يزال هشاً والارتداد الإيجابي المحدود الذي حققه النمو الائتماني وعدم وجود بوادر للنشاط الاقتصادي المحموم. وعلى المدى الأطول، ينبغي إعادة تصميم سياسة المالية العامة والسياسة النقدية لتعزيز القدرة على تمهيد تقلبات الاستهلاك واستيعاب الصدمات، والحفاظ على استمرارية الأوضاع على المدى الطويل، ودعم الاستقرار المالي. وينبغي أن تهدف الإصلاحات الهيكلية إلى تنويع النشاط الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، وإتاحة المزيد من الفرص الاقتصادية.

### التعافي التدريجي مستمر

من المتوقع أن تشهد بلدان MENAP المصدرة للنفط صعوداً في إجمالي الناتج المحلي قدره ٥% تقريباً في عام ٢٠١١، يعقبه بعض الانخفاض في عام ٢٠١٢. ويأتي معظم هذا النمو مدفوعاً بمستوى النشاط المرتفع في مجلس التعاون الخليجي، حيث يُتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي ٧% في عام ٢٠١١. ويُلاحظ أن مجلس التعاون الخليجي ظل محصناً إلى حد كبير من التأثير السلبي للاضطرابات الاجتماعية في المنطقة، بل إنه استفاد من ارتفاع أسعار النفط (التي زادت بنسبة ٣١% عن مستويات عام ٢٠١٠)، وزادت أحجام صادراته النفطية. وإضافة إلى ذلك، قامت المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة بزيادة إنتاجها النفطي لتعويض نقص الإنتاج الليبي، كما دعمت قطر طاقتها الإنتاجية في مجال الغاز الطبيعي المسال. وأحدثت هذه المبادرات أثراً إيجابية أوسع نطاقاً ساعدت على استقرار أسواق الطاقة الدولية (الملحق الأول).

الشكل البياني ١-١  
على أثر ارتفاع أسعار النفط، الاقتصاد يواصل مسيرة التعافي  
(نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، %)



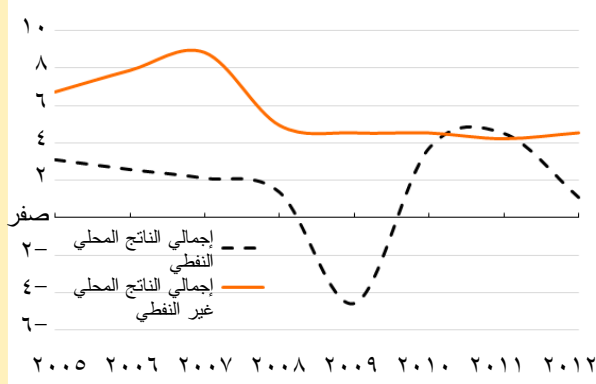
المصدر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ويأتي هذا السلوك في مجمله بدافع أساسي من تذبذبات إنتاج النفط وأسعاره (الشكل البياني ١-١). فعقب تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي النفطي في عام ٢٠٠٩، عاود الانتعاش في عام ٢٠١٠ ومن المتوقع أن يتسارع بصفة مؤقتة في عام ٢٠١١ كرد فعل لنقص الإنتاج الليبي وتساعد أسعار النفط. وفي المقابل، يُتوقع أن يظل النمو غير النفطي مستقراً نسبياً عند معدل ٤,٥% حتى نهاية عام ٢٠١٢ (الشكل البياني ٢-١).

إعداد أولفو باراهاس بمساهمة من أفرقة الصندوق القطرية.

<sup>١</sup> لا تدخل ليبيا في بيانات عام ٢٠١١ وما بعده، نظراً لعدم اليقين الكبير الذي يحيط بالصراع الداخلي الراهن واحتمالات تسويته.

الشكل البياني ٢-١  
تذبذبات شديدة في إجمالي الناتج المحلي النفطي، ولا يزال إجمالي الناتج المحلي غير النفطي مستقرا  
(نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، %)

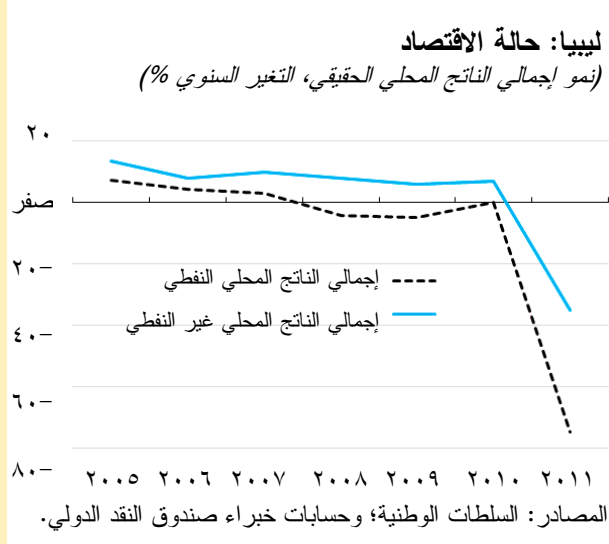


مصدر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

وأدت زيادة الإيرادات النفطية بدورها إلى إيجاد حيز مالي إضافي في دول مجلس التعاون الخليجي، مما يسر مزيدا من الإنفاق للتعجيل بالتقدم في تحقيق الأهداف الاجتماعية ومواصلة الاستثمارات العامة على المدى الأطول. ونتيجة لذلك، يُتوقع أن ينمو النشاط غير النفطي بمعدل ٥,٢٥% في عام ٢٠١١-٢٠١٢. أما الاستثناء من هذه الآفاق المواتية بوجه عام في مجلس التعاون الخليجي فهو البحرين، حيث أدت الاضطرابات إلى انقطاعات في أنشطة النقل والسياحة والبناء والقطاع المالي، مما أبطأ نمو إجمالي الناتج المحلي إلى ١,٥%.

وقد أضررت بلدان أخرى مصدرة للنفط بسبب سلسلة من الصدمات الداخلية المعاكسة. فالصراع الداخلي في ليبيا ألحق ضررا جسيما بالنشاط الاقتصادي في عام ٢٠١١، وحتى في ظل الظروف المباشرة إلى حد ما، لن يكون تعافي الاقتصاد إلا جزئيا في عام ٢٠١٢ (الإطار ١-١). وسيؤدي استقلال جنوب السودان إلى انخفاض كبير في إيرادات نفط الشمال، مما يفضي إلى تقليص حاد لحجم التنشيط المالي المقدم على المدى القصير (الإطار ١-٢). وفي اليمن، يخضع النمو لعبء ثقيل من جراء الأزمة السياسية وما يصاحبها من ضرر على خط أنابيب النفط الرئيسي. ومن المتوقع أن يؤدي توقف أحد مصافي النفط الكبرى في الجزائر لأسباب فنية إلى المساهمة في انخفاض إجمالي الناتج المحلي النفطي في عام ٢٠١١ بنسبة ١,٥%، وإن كان هذا النقص ستعوضه قوة النشاط غير النفطي بدافع من إجراءات التنشيط المالي. وأخيرا، من المتوقع أن يؤدي الإصلاح الطموح لنظام دعم الطاقة الذي أجرته إيران في نهاية عام ٢٠١٠ إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي إلى أن تتكيف المؤسسات مع مناخ أسعار الطاقة الجديدة التي زادت بدرجة ملحوظة. غير أن هذا التأثير السلبي يبدو أنه قل إلى حد ما بفضل المدفوعات التعويضية للأسر، والتي تعمل على إنعاش الطلب المحلي.

## الثورة الليبية: الأثر الاقتصادي وتحديات الفترة المقبلة



تبدو الثورة في ليبيا على وشك الانتهاء. فقد أدى العنف إلى فرض عقوبات على ليبيا من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ٢٦ فبراير، ثم تشديدها في ١٧ مارس. وكان للصراع الدائر أثر حاد على النشاط الاقتصادي، نظرا لاعتماده الشديد على الهيدروكربونات، بحجم يتجاوز ٧٠% من إجمالي الناتج المحلي وأكثر من ٩٥% من الصادرات. وقد توقف إنتاج النفط تقريبا، بعد أن كان يبلغ ١,٦٥ مليون برميل يوميا - مع انخفاض يكاد يصل إلى ٩٥% في يونيو مقارنة بعام سابق. وأدت العقوبات

الدولية وما ترتب عليها من منع الحصول على النقد الأجنبي إلى تخفيض القدرة على تمويل واردات السلع والخدمات، مما أحدث بدوره انقطاعات حادة في الإمدادات من القطاعات الهيدروكربونية في الاقتصاد. ومن المتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأكثر من ٥٠% في عام ٢٠١١ (راجع الشكل البياني).

وقد أسفر الصراع الدائر في ليبيا عن تداعيات كبيرة على المستوى العالمي وعلى البلدان المجاورة. وكانت ليبيا قبل نشوب الصراع تساهم بنسبة ٢% في إنتاج النفط العالمي، وأدت خسارة الصادرات النفطية الليبية إلى حدوث نقص مؤقت في الإمدادات إلى السوق العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، كانت ليبيا تستضيف حوالي ١,٥ مليون من العمالة المهاجرة (معظمها من مصر وتونس)، وترتب على عودة المهاجرين إلى بلدانهم انخفاض تحويلاتهم المالية وزيادة أعداد العاطلين الكبيرة بالفعل في البلدان المجاورة لليبيا<sup>١</sup>. وبشكل أعم، أدى تكثف الإضرابات الإقليمية بسبب الصراع في ليبيا إلى إبعاد السياح والمستثمرين الأجانب عن المنطقة.

ويمكن أن يؤدي انتهاء الصراع إلى تهيئة الطريق أمام تعافي الاقتصاد، وإن كانت إعادة تأهيل المجمع النفطي قد تستغرق وقتا طويلا. وبينما تتمثل الأولوية العاجلة في تجنب وقوع أزمة إنسانية، فمن الضروري أيضا استئناف الإنتاج النفطي وتنفيذ جدول أعمال للبناء والإصلاح يتضمن الانتقال إلى استقرار العملة، وإعادة إنشاء نظام للمدفوعات، والشروع في إصلاحات مؤسسية تدعم النمو الشامل للجميع على أساس قابل للاستمرار.

إعداد أحمد درويش وسرحان شفيق ورفال شامى وجوشوا تشاراب.

<sup>١</sup> تقديرات المهاجرين العائدين كنسبة من القوى العاملة في البلد الأم هي: ٢% في تونس، و١,٦% في النيجر، و ١,١% في تشاد و ٠,٥% في مصر.

## السودان وجنوب السودان: ما بعد الانفصال

في التاسع من يوليو ٢٠١١ أصبح جنوب السودان دولة مستقلة بالانفصال رسمياً عن السودان بعد عقود من الحرب الأهلية. وسيكون التحدي الذي يواجهه السودان هو التعامل مع خسارة ٧٥% من إنتاج النفط، وهي النسبة التي ستذهب إلى جنوب السودان حيث تقع أغلبية حقول النفط.<sup>١</sup> أما جنوب السودان، الذي ينقل نفطه عبر الشمال من خلال خطوط أنابيب، فهو يعتمد على النفط في ٩٨% من إيراداته الحكومية، لكنه يواجه تراجعاً سريعاً محتملاً في الإنتاج مع تقلص الاحتياطيات المعلومة. وسوف يحتاج البلدان إلى النظر في مصادر أخرى للنمو في المستقبل غير النفط.

وفي السودان، حدثت زيادة ملحوظة في الإنتاج النفطي على مدار العقد الماضي أدت إلى زيادة معدلات النمو، ورفع مستويات المعيشة، وتوليد إيرادات ضرورية، لكن آثارها الإيجابية على القطاع غير النفطي كانت محدودة، مما ترك قطاعاً كبيراً من السكان يعيش في ظروف الفقر (انظر الخريطة). ومن المرجح أن تتخفف إيرادات النفط السودانية بشكل ملحوظ، ما لم تظهر اكتشافات جديدة، مما سيضيف إلى الاختلالات المحلية والخارجية. ونظراً لأن النفط يساهم بحوالي نصف الإيرادات الحكومية و٩٠% من الصادرات قبل الانفصال، فمن الضروري تنويع النشاط الاقتصادي.

ولتحقيق هذه الغاية، هناك إمكانات كبيرة للنمو يمكن أن تتحقق بتطوير الزراعة والصناعات الخفيفة. ويمكن أن يساهم في ذلك كل من قطاع الخدمات والصناعات الاستخراجية بخلاف قطاع النفط، مثل قطاع تعدين الذهب. وسيكون على السودان أن يمارس التنقيب المالي عن طريق ترشيد الإنفاق الذي لا يمثل أولوية، وتخفيض الدعم على الوقود، وزيادة الإيرادات. ومع وجود دين خارجي بلغ حوالي ٣٩ مليون دولار في نهاية ٢٠١٠، لا يزال السودان في حالة من المديونية الحرجة منذ سنوات عديدة.



وقد تقدم جنوب السودان بطلب الانضمام إلى عضوية الصندوق (السودان عضو في الصندوق بالفعل) وهو يحصل على مساعدة فنية منه. وجنوب السودان في مرحلة تنمية مبكرة للغاية، إذ هو في مرتبة أقل من أغلبية بلدان إفريقيا جنوب الصحراء بالنسبة لمعظم مؤشرات التنمية للألفية الجديدة،<sup>٢</sup> ويُلاحظ أن مستويات رأس المال البشري والمادي في جنوب السودان منخفضة إلى حد استثنائي، إذ أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة وكثافة الطرق الممهدة أقل من معدلات البلدان المجاورة رغم أن مستويات الدخل أعلى نسبيًا. فمتوسط دخل الفرد في جنوب السودان يبلغ حوالي ألف دولار أمريكي، أي أنه أعلى من متوسط البلدان المجاورة بأكثر من مرتين. غير أن هذا الفرق يرجع بالكامل إلى الزيادات الأخيرة في إنتاج النفط، والذي يمثل حوالي ثلثي إجمالي الناتج المحلي. وقد بدأ الإنتاج يهبط بالفعل بعد الذروة التي سجلها في عام ٢٠٠٩ والتي بلغت ٣٦٠ ألف برميل يوميًا، ومن المرجح أن يصل إلى النصف بحلول عام ٢٠٢٠ ما لم تظهر اكتشافات جديدة أو يتحسن التعافي الاقتصادي.

ومن ثم، توجد فرصة محدودة لحسن استخدام الإيرادات النفطية التي لم تكن متوقعة. غير أن قيود الطاقة الاستيعابية تحتم تنفيذ الاستثمارات بالتدرج بينما يتم ادخار الثروة النفطية وتعزيز الطاقة الاستيعابية. ومن التحديات الآنية أمام جنوب السودان في الفترة القادمة أن ينجح في إرساء مصداقية إطار السياسة الاقتصادية الكلية، بما في ذلك العمليات النقدية اللازمة.

وبالنسبة لكل من السودان وجنوب السودان، سيكون تحقيق الرخاء في المستقبل معتمدًا إلى حد كبير على توثيق التعاون الاقتصادي بين البلدين. وفي إطار الجهد الدولي لمساعدة كلا البلدين، يساهم الصندوق بدور استشاري محوري في مجالات أنشطة البنك المركزي والإدارة المالية العامة وصياغة السياسة الاقتصادية الكلية.

---

إعداد ألبرتو بهار وليفيا دوكرتي-شو.

<sup>١</sup> تقضي اتفاقية السلام الشامل لعام ٢٠٠٥ بأن يتم اقتسام إيرادات النفط المستخرج من حقول الجنوب بالتساوي بين السودان وجنوب السودان. ولا يزال التفاوض جارٍ حول مقدار اقتسام الإيرادات في المستقبل وشروط الفترة الانتقالية.

<sup>٢</sup> راجع الإطار ١-٢ في عدد إبريل ٢٠١١ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى الصادر عن صندوق النقد الدولي.

## توسع المالية العامة مستمر، مع اكتساب القطاع الاجتماعي قوة جديدة

مع زيادة الحيز المالي المتاح، أعلنت عدة بلدان برامج للإنفاق في أوائل العام تغطي طائفة كبيرة من التدابير تتضمن الدعم والأجور والنفقات الرأسمالية (الجدول ١-١)، وهو ما جاء في كثير من الحالات إضافة إلى الإجراءات التنشيطية المتخذة سابقاً. وتجدر الإشارة إلى تدابير الإنفاق متعددة السنوات التي أعلنتها المملكة العربية السعودية في شهري فبراير ومارس (بما يعادل ١٩% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١١). ويتألف معظم الإنفاق في عام ٢٠١١ من تحويلات لا تتكرر إلى العاملين في القطاع العام والمؤسسات العاملة في مجال تمويل الإسكان والتمويل الاجتماعي وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بينما ستكون النفقات في الأعوام اللاحقة مركزة في الإنفاق الرأسمالي وموجهة في معظمها إلى قطاع الإسكان. وقد أعلنت خطط إنفاق إضافية كبيرة في الجزائر، حيث زاد دعم الغذاء والإسكان بنسبة ٣ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي، وأطلق عدد من المبادرات لدعم توظيف العمالة. وفي هذا السياق، أعلنت العراق إنفاقاً إضافياً بواقع ٣,٥% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١١ وما يقرب من ١% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٢، معظمه يوجه إلى أجور العاملين في القطاع العام. وتوسعت الكويت في خطط الإنفاق هذا العام بحوالي ٣,٢٥% من إجمالي الناتج المحلي، معظمها يتألف من تحويلات إلى الأسر - حيث تقرر منحة أميرية قدرها ٣٦٠٠ دولار أمريكي نقداً لكل مواطن كويتي ومواد غذائية مجانية لمدة ١٨ شهراً اعتباراً من فبراير ٢٠١١، مع توجيه الباقي إلى النفقات الرأسمالية في إطار خطة التنمية. وفي سبتمبر، أعلنت قطر زيادات كبيرة في الرواتب ومعاشات التقاعد التي يتقاضاها العاملون في القطاع العام لعام ٢٠١٢، وهو ما يقدر بأكثر من ٣% من إجمالي الناتج المحلي.

الجدول ١-١  
إجراءات الإنفاق الجديدة المعلنة في عام ٢٠١١  
(% من إجمالي الناتج المحلي)

أثر السياسات الإجمالية	إجراءات الإنفاق المعتمدة والمخططة لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢				٢٠١١	٢٠١٢
	رأس المال	نفقات تجارية أخرى	الدعم	الأجور		
٤,٥	...	...	٣,٠	١,٥	٢٠١١	الجزائر
٣,٦	...	...	٠,٧	٢,٩	٢٠١١	العراق <sup>١</sup>
٠,٧	...	...	...	١,٤	٢٠١٢	
٣,٢	٠,٤	٢,٨	...	...	٢٠١١	الكويت
٠,٥	٠,٥	...	...	...	٢٠١٢	
٤,٠	٢,٥	٠,٤	...	١,٢	٢٠١١	عمان
٣,٩	٢,٥	٠,٣	...	١,٠	٢٠١٢	
...	...	...	...	...	٢٠١١	قطر <sup>٢</sup>
٣,٠	...	...	...	٣,٠	٢٠١٢	
٥,٥	...	٤,٤	٠,٣	٠,٧	٢٠١١	السعودية
١,٧	١,٢	...	...	٠,٤	٢٠١٢	

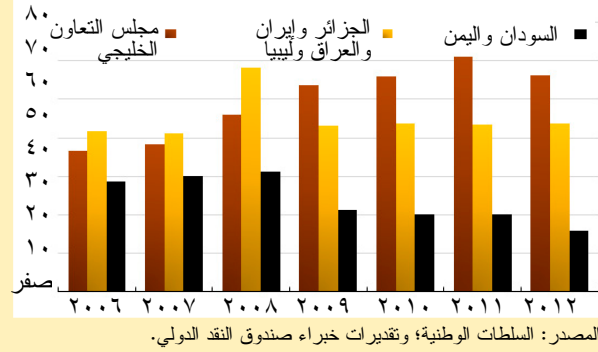
المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

<sup>١</sup> بالنسبة للعراق في عام ٢٠١٢، يتم تحييد جانب من تأثير سياسات الإنفاق عن طريق إجراء يحقق زيادة في إيرادات الضرائب التجارية قدرها ٠,٧% من إجمالي الناتج المحلي.

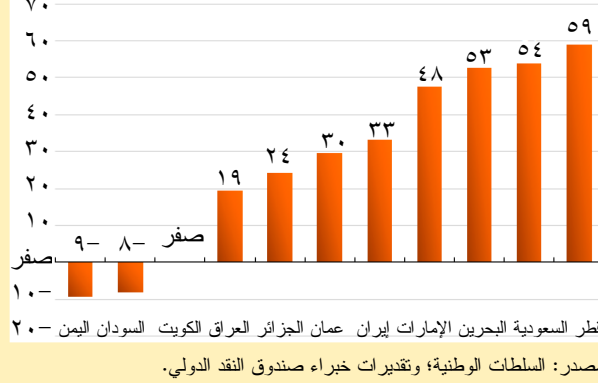
<sup>٢</sup> تقديرات مبدئية للإجراء المعلن في سبتمبر ٢٠١١.



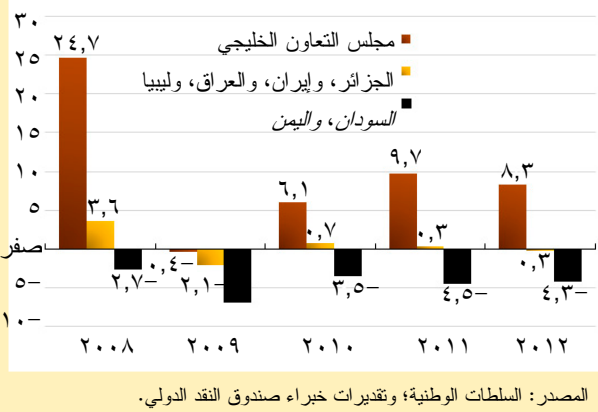
الشكل البياني ٣-١  
يتواصل اتساع عجز المالية لعامة غير النفط في معظم البلدان  
(% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي)



الشكل البياني ٤-١  
قامت معظم البلدان المصدرة للنفط بزيادة الإنفاق  
(من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١، التغيير %، مجموع النفقات الحكومية بالدولار الأمريكي)



الشكل البياني ٥-١  
رغم زيادة الإنفاق يشهد معظم البلدان تحسنا في رصيد المالية العامة  
(% من إجمالي الناتج المحلي)

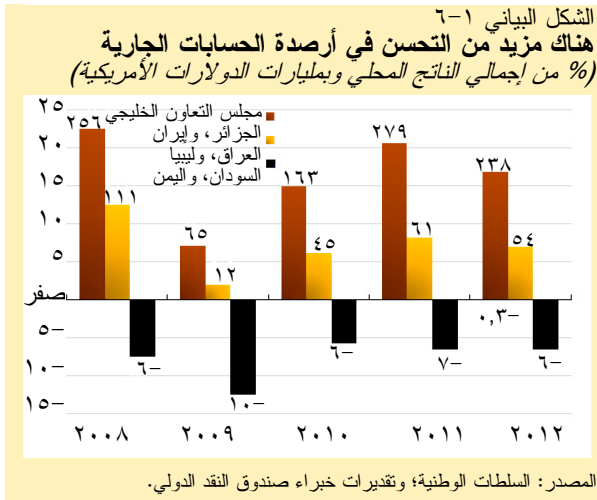


ونتيجة لذلك، يتوقع أن يتسع عجز المالية العامة غير النفطية لبلدان MENAP المصدرة للنفط كمجموعة بأكثر من ٢,٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في عام ٢٠١١، وألا يسجل سوى انكماش بواقع نقطتين مئويتين في عام ٢٠١٢. وتبدو هذه الدورة أوضح في دول مجلس التعاون الخليجي، إذ يتوقع أن يزداد العجز غير النفطي بأكثر من خمس نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في ٢٠١١، ثم يعود إلى حوالي خمس نقاط مئوية في عام ٢٠١٢. وستؤدي زيادات الإنفاق عبر سنوات متتالية في هذه البلدان إلى زيادة العجز غير النفطي في عام ٢٠١١ بعشر نقاط مئوية عما كان عليه في عام ٢٠٠٨، وما يصل إلى ٢٤ نقطة مئوية كاملة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي عما كان عليه في عام ٢٠٠٦ (الشكل البياني ٣-١). وفي المقابل، لا يتوافر للسودان واليمن سوى حيز مالي محدود، وسوف يزداد ضيق الأوضاع فيهما من جراء تراجع الإيرادات النفطية. وسيظل إنفاق البلدين في عام ٢٠١١ أقل بكثير من مستويات ما قبل الأزمة (الشكل البياني ٤-١). ومن المتوقع انكماش الإنفاق في السودان بحوالي ٣,٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي على مدار الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، بينما يواجه اليمن تخفيضا كبيرا في النفقات - وخاصة على البنية التحتية.

## أرصدة المالية العامة والأرصدة الخارجية تتحسن رغم ارتفاع الإنفاق

وبمستويات الأسعار والإنتاج النفطي المتوقعة حاليا، سوف تتحقق إيرادات إضافية توازن مستويات الإنفاق العام المرتفعة وتزيد عليها. وسوف يتحسن رصيد المالية العامة الكلي لبلدان MENAP المصدرة للنفط بما يقرب من نقطتين مئويتين ليصل إلى ٤,٥% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١١، ثم بمقدار نقطة مئوية واحدة في عام ٢٠١٢. وحسب المتوقع، سيكون التحسن في عام ٢٠١١ أكثر وضوحا في حالة مجلس التعاون الخليجي، إذ يصل إلى ٣,٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي. (الشكل البياني ٥-١).

٢ لم يرتفع الإنفاق في الكويت بأكثر من ١% عن عام ٢٠٠٨، وهو ما يرجع في الأساس إلى مبلغ كبير تم توجيهه لإعادة رسملة نظام الضمان الاجتماعي في عام ٢٠٠٨. وبعد استبعاد هذا المبلغ، وكذلك مبلغ بسيط آخر في عام ٢٠١١، تكون النفقات في عام ٢٠١١ قد ارتفعت عن عام ٢٠٠٨ بمقدار ٢٥%.



وبالمثل، يُتوقع أن تزداد إيرادات تصدير النفط بسرعة أكبر من مصروفات الاستيراد. فمن المتوقع أن يتحسن رصيد الحساب الجاري الخارجي بأكثر من ٤ نقاط مئوية ليصل إلى ١٥% من إجمالي الناتج المحلي، ثم يهبط في عام ٢٠١٢ بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط ككل، وبمقدار ٥,٥ نقطة مئوية في دول مجلس التعاون الخليجي (الشكل البياني ٦-١).

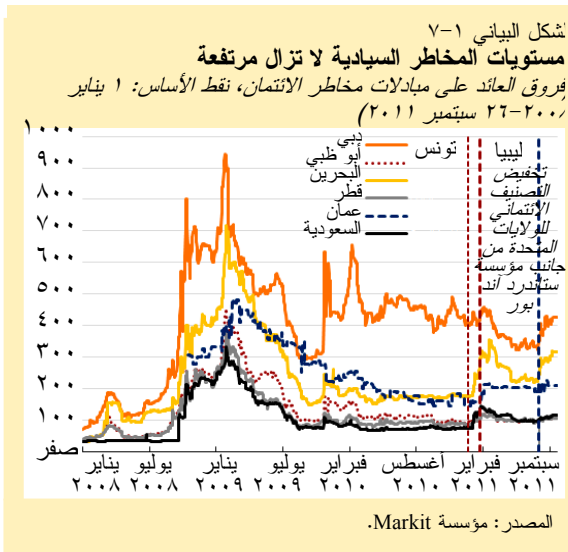
وسوف يسمح تحسن أرصدة الحسابات الجارية الخارجية للبلدان المصدرة للنفط بأن تعزز مركزها الاستثماري في الخارج، مع وصول رصيد الحساب الرأسمالي والمالي إلى ذروة قدرها ١٦٣ مليار دولار في عام ٢٠١١، أي أعلى من المستوى المسجل في عام ٢٠٠٨ بأكثر من

٦٠%، وأكثر من متوسط الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٠ بأكثر من خمس مرات. وتأتي هذه التطورات مدفوعة بأوضاع مجلس التعاون الخليجي الذي زادت استثماراته الخارجية الصافية - بما في ذلك الزيادة المحققة بفضل صناديق الثروة السيادية - لتصل إلى ١٧٤ مليار دولار في عام ٢٠١١. وفي المقابل، سوف تسجل البلدان غير الأعضاء في المجلس تدفقات رأسمالية صافية داخلية قدرها ١١ مليار دولار، على غرار الحجم الذي ورد إليها في عام ٢٠١٠.

وبالإضافة إلى تقديم البلدان المصدرة للنفط لتدفقات استثمارية أجنبية لبقية العالم، فسوف تواصل هذه البلدان - وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي - إرسال آثار إيجابية من اقتصاداتها إلى البلدان داخل وخارج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، عن طريق الواردات وتحويلات العاملين الوافدين إلى الخارج. وتساهم دول مجلس التعاون الخليجي بحوالي ١٠% من تحويلات العاملين المغتربين على مستوى العالم، وتمثل وارداتها حوالي ٣% من مجموع الواردات العالمية.

## الأوضاع المالية تشير إلى ارتفاع المخاطر الإقليمية والعالمية

وبالرغم من الآفاق المواتية على وجه العموم في هذه الاقتصادات، فقد زادت المخاطر السيادية مع انتفاضات الربيع العربي في أوائل ٢٠١١ ومشكلات الديون السيادية في منطقة اليورو والولايات المتحدة، الأمر الذي يتضح من خلال

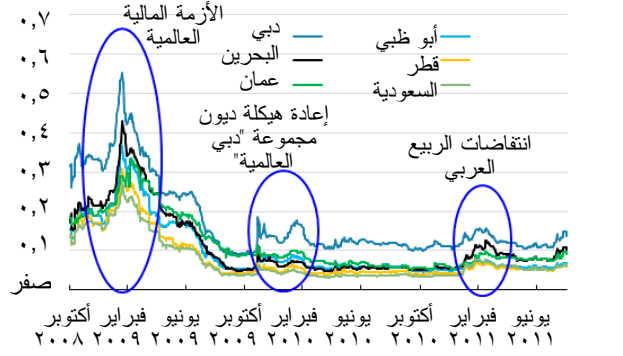


اتساع فروق العائد على مبادلات مخاطر الائتمان. فبالرغم من أن ارتفاع فروق العائد على هذه المبادلات لا يقارن بالارتفاع الحاد الذي جاء في أعقاب أحداث ليمان برادرز

ومجموعة دبي العالمية، فقد ارتفعت هذه الفروق بالنسبة لكل البلدان خلال الربع الأول من عام ٢٠١١ ومرة أخرى في أوائل أغسطس الماضي. وكانت البحرين هي الأشد تأثراً، حيث زادت الفروق بأكثر من ١٨٠ نقطة أساس بين منتصف يناير ومنتصف مارس، ثم زادت من جديد بمقدار ٦٠ نقطة أساس خلال الأسبوعين الأولين من أغسطس الماضي. وبالنسبة لكل البلدان، جاءت صدمات عام ٢٠١١ لتوقف الهبوط التدريجي الذي كانت تسجله فروق العائد بدءاً من أوائل ٢٠٠٩، حين وصلت إلى مستويات قياسية بالمقاييس التاريخية. ولم يعد مستوى المخاطر في أي من البلدان إلى

مستويات ما قبل أزمة ليمان برانرز (الشكل البياني ٧-١).

الشكل البياني ٨-١  
دول مجلس التعاون الخليجي: معامل انتشار التدايعيات بسبب العسر المالي في بلدان أخرى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (احتمالية)

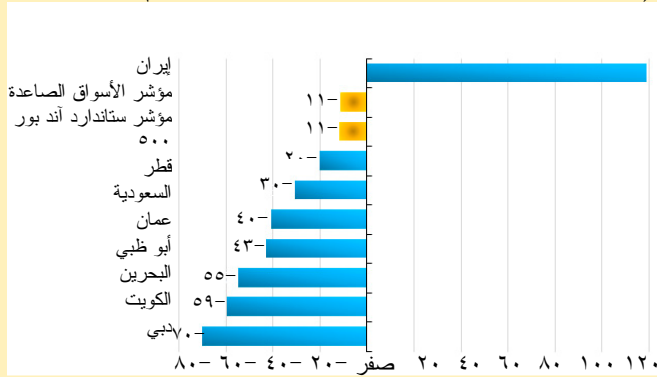


المصدر: مؤسسة Markit؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ويمكن قياس احتمالية انتقال العسر المالي إلى أحد بلدان المنطقة من بلدان أخرى فيها عن طريق "معامل لانتشار التدايعيات" يتم إنشاؤه باستخدام فروق العائد على مبادلات مخاطر الائتمان<sup>٣</sup>. ويوضح هذا المؤشر ثلاثة أحداث تضخمت فيها التدايعيات العالمية أو الإقليمية: (١) إفلاس بنك ليمان برانرز، حيث وصل هذا المعامل إلى ٦٠% في حالة دبي، وأكثر من ٤٠% في حالة البحرين، و ٣٠% في حالة السعودية؛ (٢) واقعة مجموعة دبي العالمية، حيث بلغ المعامل ٢٠% في حالة دبي وسجل ارتفاعا طفيفا في حالة أبو ظبي والبحرين؛ (٣) الربيع العربي، حيث بلغ، بل وتجاوز، ١٠% بالنسبة لعدة بلدان في فبراير ٢٠١١ (الشكل البياني ٨-١). وبتفكيك معامل انتشار التدايعيات يتبين أن هناك بلدين - هما البحرين ومصر - يمثلان حوالي ثلث التدايعيات المالية في المنطقة أثناء بداية العام.

وقد تراجعت معظم البورصات أيضا في عام ٢٠١١، متسببة في إيقاف حركة التعافي المطرد التي بدأت في النصف الثاني من عام ٢٠١٠. وكما هو الحال مع اتساع فروق العائد على مبادلات مخاطر الائتمان، حدث هبوط ملحوظ في البورصات كرد فعل للأحداث المحيطة بالربيع العربي خلال الربع الأول من عام ٢٠١١، وقضايا المديونية في منطقة اليورو، وتخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة في أوائل أغسطس الماضي. ومع نهاية سبتمبر، ظلت مؤشرات

الشكل البياني ٩-١  
مؤشرات البورصة لم تعد إلى مستويات ما قبل أزمة "ليمان برانرز" (التغير % من ٣١ أغسطس ٢٠٠٨ إلى ٢٦ سبتمبر ٢٠١١)



المصدر: مؤسسة Bloomberg.

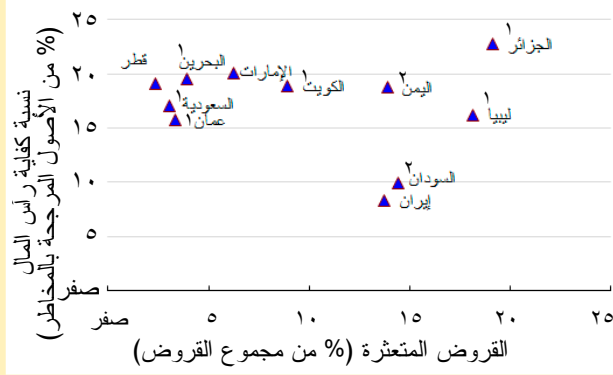
الأسهم أقل بكثير من مستويات ما قبل أزمة ليمان برانرز، بمقدار وصل إلى ٧٠% في دبي (الشكل البياني ٩-١). وتمثل إيران استثناء من هذه القاعدة، حيث ارتفع مؤشر الأسهم الأساسي ارتفاعا سريعا ومستمر منذ فترة ما بعد مستوى القاع الذي أعقب أزمة ليمان برانرز في أوائل عام ٢٠٠٩، وذلك بأكثر من ٢٠٠%. ويرجع هذا الارتفاع الفلكي إلى برنامج الخصخصة الذي تطبقه إيران على نطاق واسع، بالإضافة إلى انخفاض أسعار العقارات وأسعار الفائدة الحقيقية التي ساهمت بدور أيضا. وبالرغم من الارتفاع السريع الذي سجله مؤشر الأسهم، فإن نسبة السعر إلى الأرباح لا يزال منخفضا بالمقاييس الدولية، مسجلا حوالي ٦ في نهاية ٢٠١٠ - في مقابل ١٠-١٥ في البرازيل وروسيا، وما يقرب من ٢٠ في الهند، و ١٥ في مصر - مما يشير إلى أن السوق لم يصل بعد إلى

<sup>٣</sup> استنادا إلى تحليل أجراه آرثر ريبيرو دا سليفيا. وللاطلاع على وصف كامل للمنهجية والبيانات المستخدمة، راجع الفصل الخامس من تقرير IMF, Middle East and Central Asia Department, *Gulf Cooperation Council: Enhancing Economic Outcomes in an Uncertain Global Economy*, بعنوان "Credit Default Swaps and Distress Dependence in the GCC," الصادر عن الصندوق في أكتوبر ٢٠١١. وبمزيد من التحديد، يقيس معامل انتشار التدايعيات الوارد في الشكل البياني ٨-١ درجة العدوى التي يمكن أن تصل إلى بلد ما نتيجة العسر المالي الذي تمر به مجموعة من ١٢ بلدا (١٠ منها في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى كازاخستان وباكستان).

مرحلة المبالغة في التقييم.<sup>٤</sup>

## البنوك تزداد قوة، لكن تعافي الائتمان لا يزال مكبوحا في معظم الحالات

الشكل البياني ١-١  
الاستقرار المالي يواصل التحسن، لكن بعض جوانب الضعف لا تزال قائمة



المصدر: السلطات الوطنية.  
ديسمبر ٢٠١٠  
ديسمبر ٢٠٠٩

مع استمرار انتعاش النشاط الاقتصادي، يستمر التعافي التدريجي في القطاعات المالية. وفي بنوك مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص، والتي أبدت صلابة كبيرة أثناء الأزمة العالمية، بدأت نسب كفاية رأس المال تسجل الآن ما يتراوح بين ١٥% (عمان) ونحو ٢٠% (الإمارات العربية المتحدة وقطر، بدعم من الحكومات)، مع وصول القروض المتعثرة إلى أقل من ١٠%. وفي الكويت، هبطت نسبة القروض المتعثرة من ذروة قدرها ١١% في عام ٢٠٠٩ إلى ٩% في نهاية ٢٠١٠، الأمر الذي ساهم فيه عدة بنوك بما أجرته من تخفيضات كبيرة في قيم القروض (الشكل البياني ١-١).

وبالنسبة لبلدان أخرى، لا تزال نسبة القروض المتعثرة مرتفعة – تتجاوز ١٣% – كما أن مستوى الرسملة يبدو كافيا، مع استثناءات قليلة. وينبغي اتخاذ إجراءات لمعالجة عدة قضايا ملحة، مثل تسوية القروض المتعثرة في بنوك الدولة في الجزائر، وإعادة هيكلة اثنين من البنوك المملوكة للدولة في العراق، وتعزيز مستوى الرسملة ورصد المخصصات لمواجهة خسائر القروض في إيران والسودان.

وفي الوقت الذي تتحرك فيه مؤشرات السلامة المالية في الاتجاه الصحيح، لا يزال نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص يغلب عليه الحذر، وهو ما كان متوقعا. وقد كانت ضائقة الائتمان التي تعرضت لها المنطقة ككل في الفترة ما بعد الأزمة نتيجة لعوامل الطلب – ضعف النشاط الاقتصادي – وعوامل العرض المتعلقة بانتهاء التمويل وزيادة اتجاه البنوك لتجنب المخاطر. وتشهد بلدان MENAP المصدرة للنفط حاليا حالة من التعافي الوليد في النشاط الاقتصادي وفي الودائع، لكن النمو الائتماني لا يزال متأخرا (الشكل البياني ١-١). وحتى في عدد قليل من البلدان حيث يكتسب الائتمان المصرفي قوة متزايدة – وخاصة في قطر، وبدرجة أقل في المملكة العربية السعودية وعمان – لا يزال النمو الائتماني متواضعا نسبيا مقارنة بنمو الودائع. وينبع تباطؤ الائتمان والاتجاه التنازلي في نسب القروض إلى الودائع من حالة تجنب المخاطر التي لا تزال باقية في البنوك وتشديد القواعد التنظيمية الاحترازية على الائتمان العقاري والاستهلاكي في بعض البلدان. ولعل من المحبذ زيادة الحذر في الإقراض نظرا للمصاعب التي تواجه النظم المصرفية نتيجة النمو الائتماني المفرط في الفترة السابقة على الأزمة.

وخارج مجلس التعاون الخليجي، انتعش النمو الائتماني مسجلا زيادة في معدلته السنوي ليصل إلى ٣٧% في إيران أثناء الربع الأول من عام ٢٠١١، وهو ما يرجع جزئيا إلى أثر سياسات تشجيع التمويل لقطاع الإسكان. وفي الجزائر، تسارع معدل النمو الائتماني لفترة وجيزة متجاوزا ٢٠% في شهر إبريل، وما لبث أن عاد إلى ١٠% في منتصف

<sup>٤</sup> راجع تقرير صندوق النقد الدولي IMF Country Report No. 11/241، الصادر في أغسطس ٢٠١١.

<sup>٥</sup> راجع "Reviving Bank Credit in MENA"، IMF, May 2010 Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia, Chapter A.3. ويشير التحليل التاريخي لدورات الكساد والانتعاش الائتماني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أن النمو الائتماني يستغرق ثلاث سنوات في المتوسط حتى يعود إلى معدلاته الطبيعية عقب مرحلة من الركود.

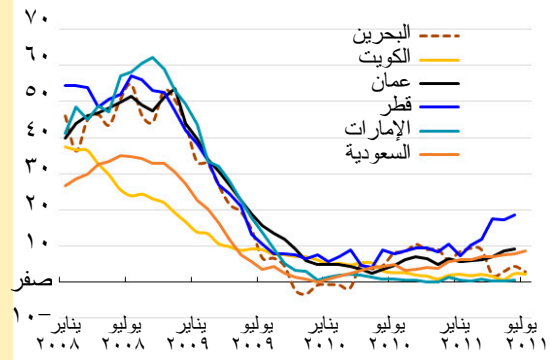
العام. وبعد أن سجل النمو الائتماني المقدم من البنوك العراقية طفرة بمعدل ٩٠% في عام ٢٠١٠، تباطأ معدله إلى مستوى أكثر اعتدالا مسجلا ٢٠% أثناء الربع الأول من عام ٢٠١١.

## الضغوط التضخمية محدودة في سياق أسعار السلع المرتفعة

لا يزال التضخم مكبوحا في الغالب، بمعدل متوسط قدره ١٠,٥% اعتبارا من يونيو ٢٠١١ (الشكل البياني ١٢-١). فباستثناء السودان واليمن وإيران – حيث تأثر البلدان الأخيران بتعديل الأسعار تدريجيا نتيجة لتخفيض الدعم على الطاقة – يسجل التضخم في البلدان المصدرة للنفط معدلات أقل من ١٠%، بينما لا تزال سبعة بلدان منها تسجل معدلات أقل من ٥%. فضلا على ذلك، لا يزال التضخم الأساسي معتدلا، بمعدل متوسط يزيد بقليل على ٤%، مما يشير إلى أن موجة الآثار غير المباشرة المترتبة على ارتفاع أسعار الواردات الغذائية لم تظهر على السطح بعد.

الشكل البياني ١١-١

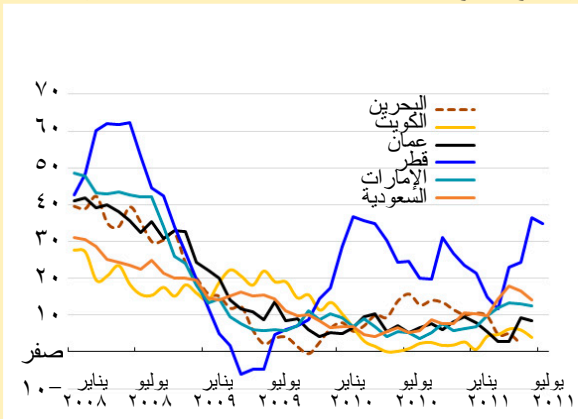
لا يزال النمو الائتماني في مجلس التعاون مكبوحا في الغالب ... (الائتمان المقدم للقطاع الخاص، النمو المحسوب على أساس التغيير السنوي، %)



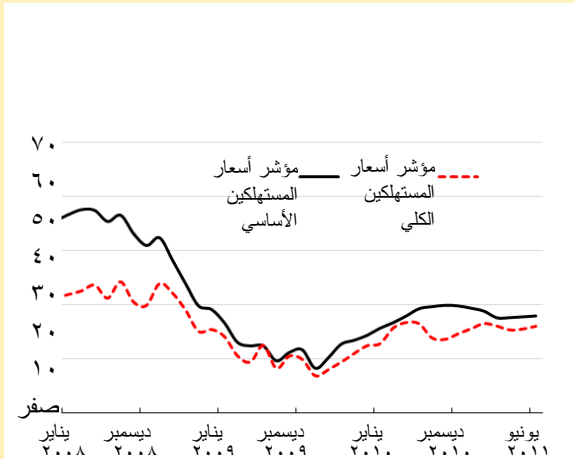
المصدر: السلطات الوطنية.

... وإن كانت الودائع تسجل ارتفاعا

(مجموع الودائع، النمو المحسوب على أساس التغيير السنوي، %)

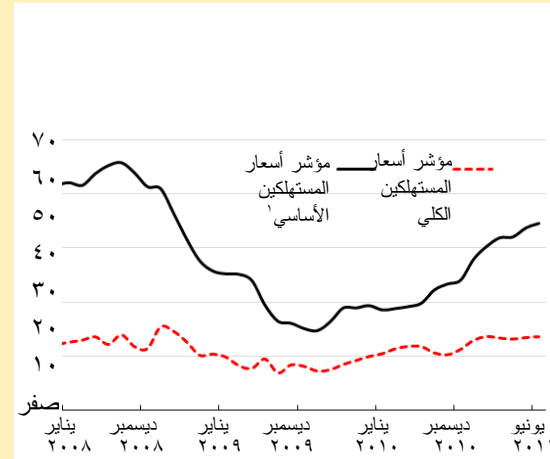


... لكن التضخم لا يزال مكبوحا في مجلس التعاون الخليجي (مؤشر أسعار المستهلكين، متوسط، النمو المحسوب على أساس سنوي)



الشكل البياني ١٢-١

بعض الضغوط التضخمية في البلدان المصدرة للنفط ... (مؤشر أسعار المستهلكين، متوسط، النمو المحسوب على أساس سنوي)



المصدر: السلطات الوطنية.

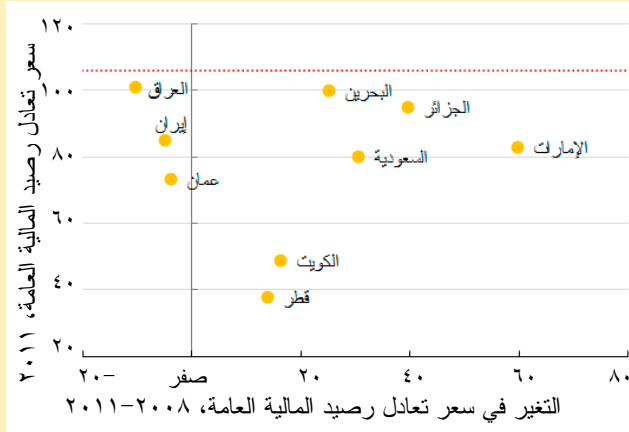
١ ما عدا الجزائر وإيران واليمن لنقص البيانات المتاحة.

## أصداء ٢٠٠٨، مع فروق أساسية في درجة تحمل المخاطر

تشبه الأوضاع الخارجية التي تواجه البلدان المصدرة للنفط كثيرا من السمات التي ميزت الأوضاع في عام ٢٠٠٨ قبل إفلاس بنك ليمان براذرز، وهو ما ينطبق على مواقف السياسة أيضا. فقد ارتفع متوسط أسعار النفط بمقدار ٣٨% في عام ٢٠٠٨، أي قريبا من الارتفاع البالغ ٣١% المتوقع لعام ٢٠١١، وكذلك في سياق مشابه من أسعار السلع الأولية المرتفعة – وإن كانت في طريقها إلى الاستقرار<sup>٦</sup>. وقد أدى تراخي الأوضاع النقدية في الاقتصادات المتقدمة في عام ٢٠٠٨ إلى انخفاض أسعار الفائدة عالميا، على غرار الوضع الراهن. وكما حدث في عام ٢٠٠٨، كان رد فعل كثير من البلدان المصدرة للنفط تجاه الإيرادات غير المتوقعة التي حققتها في عام ٢٠١١ هو زيادة الإنفاق ومن ثم تقديم دفعة تشييطية إضافية للقطاع غير النفطي. وأخيرا، يتشابه التحرك على مستوى السياسة النقدية في فترتي الأزمة، ومن أسباب ذلك أن كثيرا من هذه البلدان تربط أسعار عملاتها المحلية بالدولار الأمريكي.

غير أن هناك فروقا أساسية تميز عام ٢٠١١:

الشكل البياني ١-١٣  
أسعار النفط المحققة لتعادل المالية العامة توصل ارتفاعها التدريجي  
(دولار أمريكي/برميل)



المصدر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

• زاد ضعف المالية العامة إلى حد كبير مقارنة بعام ٢٠٠٨، مع الارتفاع المطرد في أسعار النفط المحققة لتعادل المالية العامة – أي الأسعار التي يكون رصيد المالية العامة عندها صفرا مع مستوى معين من الإنفاق والإيرادات غير النفطية – وأصبحت تقترب الآن من سعر النفط الملاحظ (الشكل البياني ١-١٣)<sup>٧</sup>. وبالرغم من أن معظم البلدان المصدرة للنفط لا تتحمل كما كبيرا من الديون الحكومية، فإن بعضها سجل مديونية مرتفعة نسبيا وتواصل الارتفاع. ففي البحرين، على سبيل المثال، زادت الديون بأكثر من الضعف حتى بلغت نسبتها المتوقعة ٣٤% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١١، بينما تبلغ النسبة المتوقعة ٧٨% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١١ في حالة السودان، بارتفاع يتجاوز ست نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي عن مستوى عام ٢٠٠٨.

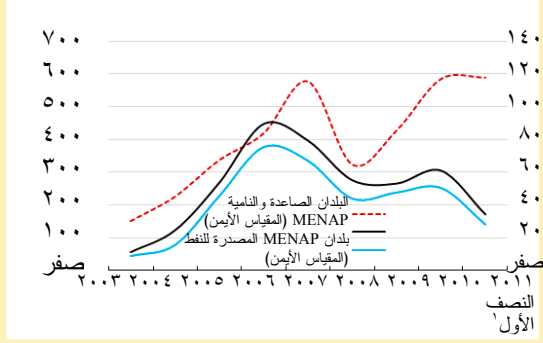
• أصبحت مخاطر التطورات السلبية الخارجية التي تهدد آفاق الاقتصاد أكثر وضوحا وقربا، وخاصة في سياق الربيع العربي ومع زيادة الهشاشة المتصورة في تعافي الاقتصاد العالمي.

<sup>٦</sup> بعد تصاعد مؤشر صندوق النقد الدولي للسلع غير الوقود بأكثر من ٢٨% في عام ٢٠١٠، ارتفع مجددا – بأكثر من ٩% حتى إبريل ٢٠١١ – ثم هبط بعد ذلك. وفي نهاية أغسطس كان المؤشر أعلى من نهاية عام ٢٠١٠ بمقدار ٢%.

<sup>٧</sup> بالرغم من أن أسعار التعادل زادت بأكثر من ٢٠ دولار للبرميل منذ عام ٢٠٠٨ بالنسبة لعدة بلدان، فإن متوسط الأسعار يتجاوز ذلك بمقدار ٦ دولارات للبرميل فقط.



الشكل البياني ١-١٤  
الإصدارات الدولية للسندات والقروض والأسهم  
(بمليارات الدولارات الأمريكية)



المصدر: مؤسسة Dealogic  
١ محسوب على أساس سنوي

• التدفقات الرأسمالية الداخلة إلى المنطقة – وإلى البلدان المصدرة للنفط على وجه الخصوص – أقل بكثير من مستويات عام ٢٠٠٨. فرغم أن زيادة التدفقات الرأسمالية الدولية إلى الاقتصادات الصاعدة في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ في سياق البحث عن العائد المرتفع، يلاحظ أن بلدان MENAP لم تستفد من هذه التدفقات بنفس الدرجة.<sup>٨</sup> وبينما زاد إصدار السندات والقروض والأسهم الدولية في الاقتصادات الصاعدة بنسبة ٣٧% في عام ٢٠١٠ و ١٧% أثناء النصف الأول من عام ٢٠١١ – مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠١٠ – نجد أن إصدار السندات في بلدان MENAP المصدرة للنفط ارتفع بنسبة ٦% فقط في عام ٢٠١٠ وانخفض بنسبة ٣٨% أثناء النصف الأول من عام ٢٠١١

(الشكل البياني ١-١٤). وعلى وجه العموم، يرجع جانب من الحجم المنخفض للتدفقات الرأسمالية الداخلة إلى حجم العرض المحدود مؤخرا على أثر انخفاض الإقبال على تحمل المخاطر عقب أحداث مجموعة دبي العالمية والاضطرابات الإقليمية؛ والتصحيحات التي حدثت في الأسواق العقارية في العديد من البلدان؛ وعوامل أخرى دائمة، مثل الافتقار إلى الشفافية في بيئة الأعمال والتطور غير الكافي في أسواق السندات ورأس المال. ولعوامل الطلب تأثير أيضا حيث تصدّر المنطقة أحجاما قياسية من رأس المال، وتعمل الشركات على بناء رصيد كبير من الاحتياطات النقدية الوقائية.<sup>٩</sup>

• كما سبقت الإشارة، لا يزال نمو الائتمان المصرفي بطيئا، على خلاف الرواج الائتماني الذي بلغ أعلى المستويات في كثير من البلدان في عام ٢٠٠٨.

وبالنظر إلى المستقبل، تواجه بلدان MENAP المصدرة للنفط مخاطر تطورات سلبية كبيرة. ويتمثل الخطر الآتي في احتمال حدوث تأثير مباشر وواسع النطاق بسبب تعرض النشاط العالمي لتباطؤ حاد نظرا لعدم اتخاذ إجراءات فعالة لمواجهة قضايا المديونية والمالية العامة في أوروبا والولايات المتحدة. وعلى ذلك ينكمش الطلب العالمي على النفط بشكل ملحوظ، بما يمكن أن يؤدي إلى هبوط مستمر في أسعار النفط. ومن عوامل الخطر الأخرى زيادة الاضطرابات في المنطقة وهبوط النشاط لدى شركاء التجارة الأساسيين (كالهند والصين بالنسبة للصادرات غير النفطية في حالة الإمارات العربية المتحدة، وإيطاليا وإسبانيا في حالة الجزائر). وسيكون ازدياد ضيق الأوضاع المالية العالمية بالغ الضرر على بعض البلدان التي تحتاج إلى تمديد حجم كبير من الديون على مدار الشهور القادمة. وأخيرا، ومع مرور الوقت، يمكن أن يؤدي احتمال التوصل إلى إنتاج نوع من الغاز غير التقليدي في أوروبا – عقب التجربة الأخيرة في الولايات المتحدة – إلى هبوط حاد في الطلب على صادرات الغاز الطبيعي من المنطقة.

<sup>٨</sup> يتمشى هذا التطور مع اتجاه عام سبق رصده؛ راجع الفصل ألف-٤ في عدد مايو ٢٠١٠ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى الصادر عن صندوق النقد الدولي، بعنوان "التدفقات الرأسمالية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: الذهاب إلى ما وراء المصادر التقليدية".

<sup>٩</sup> راجع تقرير IMF, Middle East and Central Asia Department, Gulf Cooperation Council: Enhancing Economic Outcomes in an Uncertain Global Economy, Chapter 7: "GCC Corporate Vulnerabilities," October 2011.

## تصميم سياسة المالية العامة على المدى الطويل

دُعي في السنوات الأخيرة إلى اتباع سياسة مالية توسعية نشطة في كثير من بلدان MENAP المصدرة للنفط سعياً لتحقيق عدة أهداف مترابطة: دعم النشاط غير النفطي، والقيام باستثمارات في رأس المال البشري والمادي استكمالاً لأنشطة القطاع الخاص، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية إما بتعويض أثر ارتفاع أسعار الغذاء أو بسد الثغرات في الخدمات الحيوية مثل الإسكان والصحة. وينبغي بذل جهود لتعزيز فعالية سياسة المالية العامة والمساهمة في تنويع الاقتصاد على المدى الأطول. وينبغي تركيز الإجراءات على الأمور التالية:

- سوف يتطلب الأمر درجة من التقشف المالي في عدة بلدان – حتى بين البلدان التي يتصور أن لديها حيزاً مالياً واسعاً على المدى القصير – كي تصبح أرصدة مالياتها العامة متفككة مع هدف الاستمرارية المالية على المدى الأطول.
- ينبغي تكثيف الجهود لتنويع قاعدة الإيرادات. وتأتي دراسة تطبيق ضريبة القيمة المضافة على مستوى مجلس التعاون الخليجي بمثابة تطور إيجابي، إلى جانب الجهود المبذولة لاستحداث ضرائب على الدخل والشركات أو توسيع نطاقها في بعض البلدان. وسوف يكون تحسين الإدارة الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية ضرورياً في كل البلدان.
- ينبغي أن يهدف تخصيص النفقات إلى تعظيم الكفاءة والمنافع التي تتحقق للسكان على المدى الطويل. وعلى وجه التحديد، ينبغي التحول بسرعة من تطبيق الدعم على أساس المنتجات إلى شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة للمستحقين. وقد تحقق أثر توزيعي وبيئي إيجابي في إيران بفضل إصلاح نظام الدعم الذي أدى إلى تخفيض استهلاك الطاقة المحلي. ومن المطلوب بوجه عام إجراء مراجعة دورية لبرامج الاستثمار العام بغية ضمان كفاءتها وحسن تنفيذها.
- من المفيد تصميم الموازنات الحكومية في أطر متعددة السنوات لفك الارتباط بين الإنفاق وتقلب الإيرادات ولضمان الاستمرارية المالية على المدى الطويل. ويمكن أن تكون الخطوة الأولى في تصميم السياسة على هذا النحو أن يتم إنشاء وحدات للسياسات المالية الكلية داخل وزارات المالية. فضلاً على ذلك، توضح التجارب الدولية أن قواعد المالية العامة يمكن أن تكون إطاراً مفيداً، وخاصة حين تحظى بتأييد فعال من المجتمع ككل.

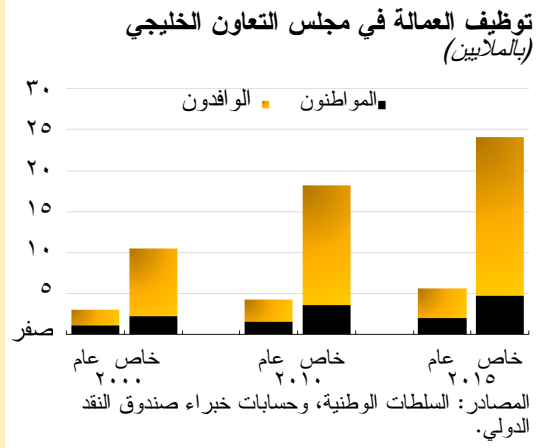
بالنسبة لسياسة المالية العامة:

- ربما تكون زيادات الأجور الشاملة في القطاع العام سبباً في مزاحمة الإنفاق ذي الأولوية ومفضية إلى جوانب جمود في الموازنة مع زيادة ترسخها بمرور الوقت.
- ساهم الاعتماد على دعم الطاقة في سرعة زيادة استهلاكها محلياً، مما يثير مسألة الكفاءة في تكنولوجيا الإنتاج، بالإضافة إلى القضايا البيئية. ويشير الملحق ١-١ إلى أن صادرات النفط والغاز الطبيعي الصافية من الشرق الأوسط يربح أن ينخفض بمرور الوقت إذا استمرت اتجاهات الإنفاق الحالية.
- في دول مجلس التعاون الخليجي، تتعارض الزيادة المستمرة في أجور القطاع العام وتوظيف العمالة فيه مع هدف تشجيع عمل المواطنين في القطاع الخاص، إذ أنها تساهم في ارتفاع مستوى الأجور التي تقبلها القوى العاملة (الإطار ١-٣).



### الإطار ١-٣

#### أسواق العمل في مجلس التعاون الخليجي



تشير تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي أضافت ٧ ملايين وظيفة جديدة تقريباً على مدار العقد الماضي، منها أقل من مليونين شغلها مواطنون. وقد تركز معظم الارتفاع الكبير الذي شهدته العمالة الوافدة إلى دول المجلس في القطاع الخاص، وإن كان ذلك قد حدث في القطاع العام أيضاً في الكويت وقطر. ولم تأت البطالة المرتفعة بين المواطنين<sup>١</sup> نتيجة عدم كفاية الوظائف الجديدة، وإنما من عدم اتساق المهارات مع احتياجات سوق العمل،

وارتفاع الأجر الذي تقبله القوى العاملة، وجاذبية شروط العمل في القطاع العام. وطبقاً للاتجاهات التاريخية، وفي ضوء النمو السريع في القوى العاملة، يمكن أن يزداد عدد المواطنين العاطلين في مجلس التعاون الخليجي بما يصل إلى ٢-٣ ملايين نسمة على مدار السنوات الخمس القادمة، مقارنة بالمواطنين العاملين البالغ عددهم خمس ملايين تقريباً في عام ٢٠١٠.

وتبعاً لحسابات خبراء الصندوق، يمكن أن تتوقع دول مجلس التعاون الخليجي زيادة في توظيف العمالة بما يقرب من ٦ ملايين عامل خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥. غير أن عدد الوظائف الجديدة التي يتوقع أن يشغلها المواطنون أقل من ثلث المجموع الكلي، ما لم يحدث تحول في السياسات (انظر الشكل البياني)<sup>٢</sup>. وعلى جانب العرض، سيصبح أكثر من ٤,٥ مليون مواطن جديد في سن العمل.

وسوف تتطلب زيادة فرص العمل للمواطنين تعزيز استراتيجية التوظيف الحالية، مع ضمان ألا تتسبب في تراجع القدرة التنافسية. ويطبق معظم دول المجلس منذ عدة سنوات برامج لزيادة توظيف المواطنين، بما في ذلك برامج لتحديد حصص لهم في الوظائف المتاحة، وخدمات للتدريب والتشغيل، ودعم مالي، وغير ذلك من الحوافز ذات الصلة. ومن المرجح أن يلزم تكميل أو إحلال هذه المبادرات بتدابير لمعالجة مشكلة عدم التوافق بين المهارات ومتطلبات السوق وارتفاع أجر القبول الذي يرضاه المواطنون. وسيكون التحدي القادم في هذا الصدد هو تشجيع توظيف المواطنين دون فرض تكاليف مفرطة على مزاوله العمل التجاري بما يؤثر على التنافسية وربما يتسبب في تخفيض النمو.

إعداد جوشوا تشاراب.

<sup>١</sup> بيانات البطالة ليست قابلة للمقارنة بين البلدان بالضرورة، نظراً لاختلاف التعاريف.

<sup>٢</sup> تم حساب عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ اعتماداً على التقديرات والتوقعات السكانية المتاحة في الموقع التالي على شبكة الإنترنت: [http://esa.un.org/unpd/wpp/unpp/panel\\_indicators.htm](http://esa.un.org/unpd/wpp/unpp/panel_indicators.htm).

## السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار والنمو

وكما هو الحال مع سياسة المالية العامة، لا يزال موقف السياسة النقدية التيسيري المتبع منذ بضع سنوات هو الموقف الملائم بشكل عام. غير أن صناعات السياسات ينبغي أن يكونوا على استعداد لتعديل سياسة المالية العامة والسياسة النقدية إذا ما ظهرت ضغوط تضخمية أو نشأت فقاعات ائتمانية. وينطبق هذا بوجه خاص على دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يوجد في الجهاز المصرفي فائض سيولة وافر ومن ثم يمكن تحقيق انتعاش سريع في النمو الائتماني إذا ما حدث تغير في مدى الاستعداد للإقراض. ولا تزال السياسة حتى الآن إما محايدة أو مركزة على معالجة النمو الائتماني غير الكافي. ففي قطر، على سبيل المثال، تم تخفيض أسعار الفائدة مرتين خلال الستة شهور الماضية لكبح التدفقات الرأسمالية الداخلة لأغراض المضاربة وتشجيع البنوك على الإقراض.

وينبغي تشديد السياسة النقدية بوتيرة أسرع (في السودان مثلا)، لكن ذلك سيتطلب ضبط أوضاع المالية العامة لكبح التمويل من البنك المركزي. وفي عدة بلدان غير أعضاء في مجلس التعاون الخليجي، يمكن أن تساعد زيادة مرونة سعر الصرف، إلى جانب الاستهداف الفعال للمجملات النقدية، في تحقيق استقرار الأسعار.

وبمرور الوقت، ينبغي تطوير الأدوات الاحترازية الكلية المستخدمة كوسيلة لإدارة سياسة الطلب المعاكس للاتجاهات الدورية وللحيلولة دون تراكم المخاطر بدرجة مفرطة في القطاع المصرفي. وقد نجحت كل دول مجلس التعاون الخليجي في استخدام هذه الأدوات الاحترازية الكلية لوضع حدود قصوى لنسب القروض إلى الودائع؛ وزيادة المخصصات الإلزامية لمواجهة خسائر القروض ومتطلبات رأس المال الإلزامي في أوقات اليسر؛ ووضع حد أدنى لنسب السيولة؛ ووضع حدود دنيا انتقائية لمتطلبات رأس المال. ويمكن تعزيز الاستقرار في القطاع المالي بزيادة استخدام هذا النوع من الأدوات، مع إنشاء نظام للإنذار المبكر – كالذي أنشأته دولة الإمارات.

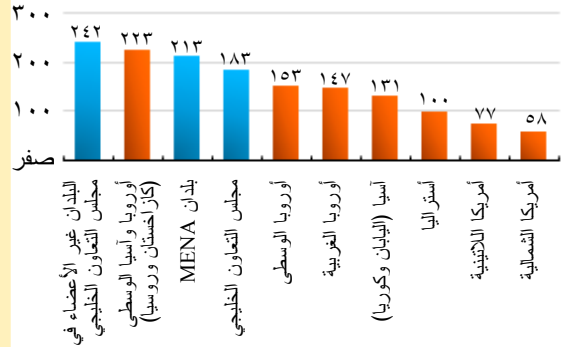
## الإصلاحات الهيكلية ينبغي أن تستمر

ودعما للجهود الكلية المبذولة لتنويع الاقتصاد وتوفير فرص العمل لأعداد السكان المتزايدة، ينبغي تركيز الاهتمام على ثلاثة مجالات أساسية: تحسين مناخ الاستثمار (الملحق ٢-٢)؛ وإصلاح أسواق العمل؛ وتشجيع الحوكمة السليمة.

وبالنسبة لمناخ الأعمال، فبالرغم من أن عدة بلدان في مجلس التعاون الخليجي تحتل مركزا إيجابيا على عدد من المؤشرات، فإن هذا لا ينطبق على كل بلدان MENAP المصدرة للنفط. وبالإضافة إلى ذلك، فحتى في الحالات التي تتوافر فيها قواعد تنظيمية عالية الجودة على الورق – كالنص على عدد قليل من الأيام للحصول على رخص تشغيل الشركات الجديدة – يُلاحظ أن عدم المساواة في تطبيقها على الشركات الكبيرة والصغيرة يحول دون تحقيق المنافسة.

ونظرا للزيادة المتوقعة في عدد السكان في سن العمل، لن ينجح النمو في القطاع غير النفطي وحده في حل مشكلة البطالة، وخاصة بين مواطني مجلس التعاون الخليجي. فينبغي أن تركز سياسات تشجيع العمالة تركيزا أساسيا على اكتساب الداخلين المرتقبين إلى سوق العمل المهارات التي يتطلبها أصحاب الأعمال وتوفير الحوافز الكافية لهم كي يشاركوا في سوق العمل (الإطار ١-٣).

الشكل البياني ١-١٥  
تركز كبير للقروض في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا  
(أكبر ٢٠ انكشافا ائتمانيا لدى البنوك، % من مجموع أسهم رأس المال)



المصادر: مؤسسة "ستاندرد آند بور"، والبنك الدولي، و Financial Access and Stability (2011).

كذلك ينبغي السعي لإدخال تحسينات على حوكمة البنوك. فقد اعتمدت النظم المصرفية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لسنوات طويلة على الترابط مع مؤسسات عملاقة كبيرة وغالبا ما تكون عائلية. ونتيجة لذلك يشيع الإقراض اعتمادا على الاسم، ويصل تركيز القروض إلى مستويات أعلى بكثير مما هو الحال في معظم المناطق الأخرى (الشكل البياني ١-١٥). ولا تتوفر للسكان إلا فرص محدودة للحصول على الخدمات المالية، مع مواجهة المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبة خاصة في الحصول على الائتمان المصرفي<sup>١٠</sup>. ومما يمكن أن يساعد في تحسين جودة الوساطة المالية وتوسيع نطاقها أن تُبذل جهود لزيادة المنافسة، وتحسين الشفافية فيما يتعلق

بالملكية والإفصاح عن المعلومات المالية، وضمان كفاية التمثيل الكافي لأعضاء مجالس الإدارة المستقلين الذين يمتلكون مزيجا ملائما من الخبرات المتخصصة، والسماح بأن يكون للرقابة دورا أقوى.

وبالتوازي مع تطوير الرقابة المصرفية، ينبغي أن تهدف السياسة إلى تطوير سوق ديون الشركات، من أجل زيادة الخيارات المحلية لتمويل النشاط الإنتاجي. ومما يمكن أن يساهم بدور رئيسي في هذا المجال طرح سندات دين حكومية على فترات منتظمة بأجل استحقاق تغطي نطاقات كافية الاتساع، حتى في البلدان التي لا يوجد لديها احتياج واضح للتمويل الحكومي.

<sup>١٠</sup> راجع القسم ٣-٣ في عدد إبريل ٢٠١١ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بعنوان "أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا".

## الملحق ١-١ آفاق المدى المتوسط لإنتاج النفط والغاز الطبيعي<sup>١</sup>

من المتوقع أن يستمر ضيق سوق النفط العالمية على المدى المتوسط، حيث يزداد الطلب على العرض بسرعة أكبر. وفي سوق الغاز، يُتوقع أن يكفي العرض لتغطية زيادة الطلب بشكل مريح، مما يفسر انفصال أسعار النفط عن الغاز في الآونة الأخيرة. وستظل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا طرفاً أساسياً على جانب العرض في سوقي النفط والغاز، وإن كانت الزيادة السريعة في الاستهلاك المحلي قد تنتقص من إمكانات التصدير في المنطقة.

### النفط

حظيت أسواق النفط باهتمام كبير خلال النصف الأول من عام ٢٠١١. فقد استمرت أسعار النفط في مسارها التصاعدي في الغالب منذ خريف عام ٢٠١٠ وسط صدمات العرض المناوئة وتقلب الطلب وازدياد المخاوف بشأن صحة الاقتصادات المتقدمة. وبالنظر إلى المستقبل، تجددت المخاوف من أن تكون الأسواق النفطية على وشك الدخول في فترة من ندرة العرض الزائدة، نظراً لقوة النمو المتوقع لبلدان آسيا الصاعدة والصين والحقول المتوقع أن تصل لمرحلة النضج في كبرى البلدان المصدرة للنفط.<sup>١</sup>

### انقطاعات العرض في عام ٢٠١١ تبين أنها ثانوية نسبياً

خلال النصف الأول من عام ٢٠١١، تأثر عرض النفط بفترات القطع المؤقتة لإنتاج البلدان غير الأعضاء في منظمة أوبك لأغراض الصيانة والتوسع في الطاقة الإنتاجية، وبانقطاع الإمدادات من ليبيا. غير أن نقص المعروض لا يبدو

أنه كان كبيراً بالدرجة التي توحى بها هذه الانقطاعات. وعلى وجه التحديد، كانت مستويات المخزون في النصف الأول من ٢٠١١ لا تزال تشير إلى زيادة العرض على الطلب مقارنة بالمستويات التاريخية، وهو موقف يبدو أنه لم يعد إلى طبيعته المعتادة إلا في نهاية يونيو الماضي. وفي نفس الوقت، وصلت مستويات إنتاج أوبك إلى المستويات المشاهدة في بداية العام، وهو ما يرجع في الأساس إلى زيادة الإنتاج الكبيرة في المملكة العربية السعودية، والتي ساعدت بدورها على استقرار أسواق الطاقة العالمية (الجدول ١).

الجدول ١  
إنتاج النفط الخام  
(مليون برميل/يوم)

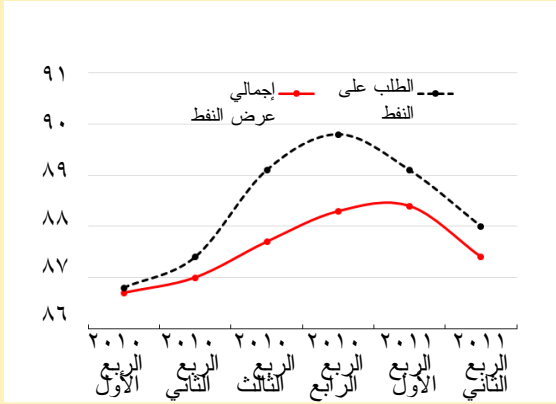
توقعات	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	
٢٠١١					
٢٤,١	٢٤,٥	٢٤,٣	٢٦,٣	٢٥,٨	بلدان MENAP المصدرة للنفط
...	١,٦	١,٦	١,٨	١,٨	ليبيا
٢,٥	٢,٣	٢,٣	٢,٧	٢,٦	الكويت
٩,٣	٨,٤	٨,٤	٩,٢	٨,٨	السعودية

المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

إعداد أمانثاكريشان براساد وبيدرو رودريغيز.

<sup>١</sup> راجع عدد إبريل ٢٠١١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ١  
عرض النفط العالمي والطلب عليه  
(مليون برميل/يوم)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

وفي نهاية النصف الأول من عام ٢٠١١، واجهت السوق النفطية حدثاً غير معتاد آخر على صعيد العرض – وهو استخراج وكالة الطاقة الدولية حوالي ٦٠ مليون برميل من احتياطياتها الاستراتيجية. وعلت الوكالة هذا الإجراء – الذي يحدث لثالث مرة فقط في تاريخ الوكالة البالغ ٣٧ عاماً – بأنه جاء لتهدئة المخاوف من إمكانية تفاقم نقص المعروض في سوق النفط بسبب انقطاع الإمدادات الليبية، إلى جانب الزيادة الموسمية الطبيعية في طلب مصافي النفط أثناء فصل الصيف (الشكل البياني ١). وقد قررت وكالة الطاقة الدولية، بعد أن أتاحت هذا المعروض لمدة ٣٠ يوماً في البداية، ألا تكرر هذه العملية في نهاية تلك الفترة.

### يُتوقع انخفاض الطاقة الإنتاجية الزائدة مع زيادة الطلب العالمي

من المتوقع أن تزداد الطاقة الإنتاجية العالمية بمقدار ٦,٨ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٦، بمتوسط نمو سنوي قدره ١,٢% تقريباً.<sup>٢</sup> ويُتوقع أيضاً أن يأتي حوالي ٤٠% من الزيادة في الطاقة الإنتاجية (٢,٦ مليون برميل يوميا) من بلدان غير أعضاء في منظمة أوبك، وعلى رأسها بلدان أمريكا الشمالية واللاتينية (وخاصة البرازيل وكندا والولايات المتحدة) نظراً للتوسع في طاقتها الإنتاجية. ويؤدي التقدم التكنولوجي دوراً مهماً في توسيع الطاقة الإنتاجية في البلدان خارج منظمة أوبك. فمن المتوقع أن يشهد الإنتاج الأمريكي، على سبيل المثال، نمواً سنوياً متوسطاً قدره ١%، مدفوعاً بالتوسع في إنتاج الخام الخفيف من المكامن النفطية المحصورة، الذي تستخدم فيه تقنيات مشابهة لما يستخدم في استخراج الغاز غير التقليدي (الجدول ٢).<sup>٣</sup>

ومن المتوقع أن يأتي باقي التوسع في الطاقة الإنتاجية من منتجي أوبك (٤,٢ مليون برميل يوميا)، على أن تأتي أكبر حصة من العراق مع استمرار عودة الإنتاج من المنشآت النفطية. ومع هذا الارتفاع النسبي في الطاقة الإنتاجية، يُتوقع حدوث بعض الانخفاض في الطاقة الفائضة كنسبة من الطلب النفطي العالمي على المدى المتوسط، إذ أن الطلب النفطي يرتفع بمعدل أسرع من ارتفاع عرض البلدان غير الأعضاء في منظمة أوبك.

<sup>٢</sup> راجع IEA, *Medium-Term Oil and Gas Markets 2011*.

<sup>٣</sup> راجع الإطار ٣-٢ في عدد إبريل ٢٠١١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، للاطلاع على تحليل لانعكاسات إنتاج الغاز غير التقليدي على سوق الغاز العالمية.

الجدول ٢  
الطاقة الإنتاجية العالمية للنفط  
(مليون برميل/يوم، ما لم يذكر خلاف ذلك)

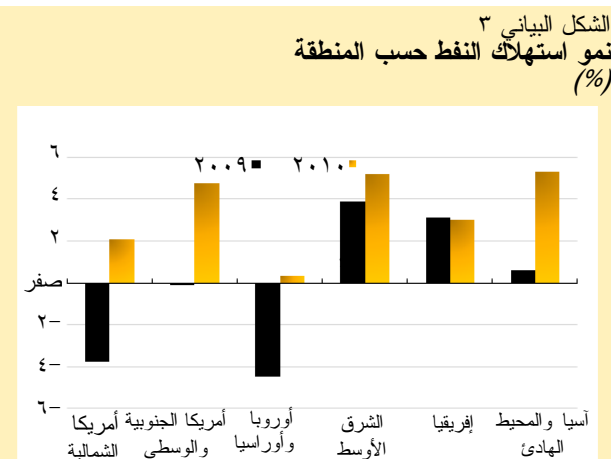
النمو السنوي (متوسط، %)	توقعات							
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١١-٢٠١٠
	٤١,١	٤٠,٢	٤٠,٨	٤٢,٦	٤٣,٩	٤٥,٠	٤٥,٣	١,٦
الطاقة الإنتاجية	٣٥,٧	٣٤,٣	٣٤,٤	٣٥,٩	٣٦,٩	٣٧,٧	٣٧,٩	١,٠
بلدان منظمة أوبك	٥,٣	٥,٩	٦,٣	٦,٧	٧,٠	٧,٣	٧,٤	٥,٦
النفط الخام	٥٢,٧	٥٣,٣	٥٤,٢	٥٤,٢	٥٤,٣	٥٥,١	٥٥,٤	٠,٨
سوائل الغاز الطبيعي	٩٣,٨	٩٣,٥	٩٥,٠	٩٦,٨	٩٨,٢	١٠٠,١	١٠٠,٧	١,٢
البلدان غير الأعضاء في منظمة أوبك								
المجموع	٨٨,٠	٨٩,٣	٩٠,٦	٩١,٩	٩٣,١	٩٤,٢	٩٥,٣	١,٣
بنود للتكرار								
الطلب على النفط	٣٥,٣	٣٦,٠	٣٦,٤	٣٧,٧	٣٨,٨	٣٩,١	٣٩,٩	٢,١
الطلب على نفط أوبك <sup>١</sup>	٦,٦	٤,٧	٤,٨	٥,٣	٥,٥	٦,٢	٥,٦	
نسبة الطاقة الزائدة الضمنية لدى أوبك إلى الطلب على النفط (%)								

المصادر: الوكالة الدولية للطاقة، و *Medium-Term Oil and Gas Markets 2011*، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

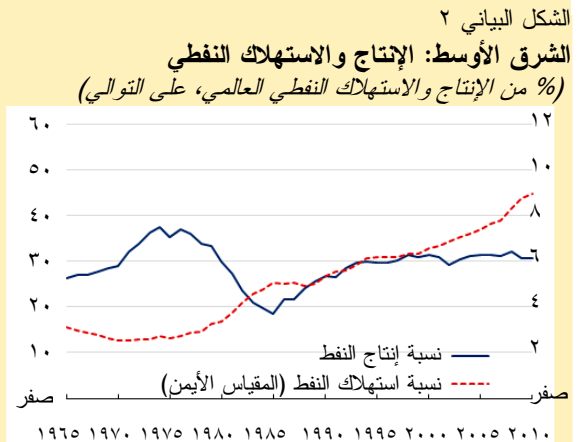
<sup>١</sup> يُحسب على أساس الفرق بين الطلب على النفط وإنتاج البلدان غير الأعضاء في منظمة أوبك.

### استهلاك النفط في الشرق الأوسط يقترب من تجاوز إمدادات التصدير

يحتل الشرق الأوسط المرتبة الأولى في تصدير النفط بفارق كبير عن بقية مناطق العالم – حيث أنتج في عام ٢٠١٠ أكثر من ٣٠% من النفط العالمي، بينما بلغ نصيبه في استهلاك النفط العالمي ٩% فقط (الشكل البياني ٢). ومع ذلك، فإن حصة الشرق الأوسط من استهلاك النفط العالمي تسجل زيادة مستمرة وسريعة على مدار العقد الماضي – وهو ما يُعزى في معظمه إلى النمو الاقتصادي في المنطقة، وإن كان يرجح أيضاً أن يكون مدعماً بأسعار النفط المنخفضة في كثير من بلدان المنطقة. ومما يلفت النظر في المنطقة بوجه خاص حجم استهلاكها النفطي على مدار العامين الماضيين؛ فقد حدثت زيادة سريعة في استهلاك النفط في الشرق الأوسط حتى تجاوز بسهولة معدل زيادة الاستهلاك في المناطق الأخرى في عام ٢٠٠٩، وكان معادلاً في الأساس لمعدل الزيادة المسجل في آسيا في عام ٢٠١٠ (الشكل البياني ٣).

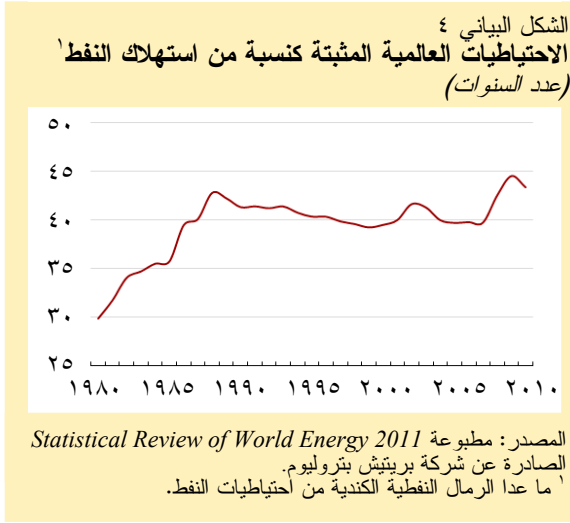


المصدر: مطبوعة *Statistical Review of World Energy 2011* الصادرة عن شركة بريتيش بتروليوم.



المصدر: مطبوعة *Statistical Review of World Energy 2011* الصادرة عن شركة بريتيش بتروليوم.

## سيظل النفط مصدرا رئيسا للطاقة



بينما تشير التوقعات الحالية إلى أن العرض في سوق النفط سيظل محدودا على المدى المتوسط، فإن هناك مؤشرات تفيد بأن بعض التحسن قد يطرأ على المدى الأطول. وهناك سببان رئيسيان وراء ذلك. الأول هو أن احتياطيات النفط لا تزال كبيرة، مما يوضح أن الاكتشافات النفطية والتكنولوجيا الجديدة ظلت تتطور بوتيرة سريعة. ومما لا يخلو من دلالة خاصة أن نسبة الاحتياطيات المثبتة إلى استهلاك النفط قد ارتفعت بالفعل رغم الزيادة السريعة في الطلب عليه على مدار العقد الماضي (الشكل البياني ٤). أما السبب الثاني فهو أن احتمال ارتفاع أسعار النفط تحدد بالشركات النفطية إلى الاستثمار في أنشطة الإنتاج الرئيسية – التي ينبغي أن

تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية في الأجل الطويل. وبمزيد من التحديد، تشير تقديرات الوكالة الدولية للطاقة إلى أن شركات النفط تخطط لزيادة استثماراتها في أنشطة الإنتاج الرئيسية في عام ٢٠١١ بما يتراوح بين ١٠ و ٢٠% مقارنة بعام ٢٠١٠، علما بأن عام ٢٠١٠ شهد بالفعل زيادة في هذه الاستثمارات بلغت حوالي ١٠%<sup>٤</sup>.

## الغاز الطبيعي

في عام ٢٠١١، كان المعروض العالمي كافيا لمواجهة زيادة الطلب، مع حدوث بعض الصدمات الموسمية. وكان فائض إنتاج الغاز في عام ٢٠٠٩ والنمو القوي الذي بلغ ٧,٣% في عام ٢٠١٠ كافيين لمواجهة الزيادة التدريجية في الطلب والتي بلغت حوالي ٢٢٠ مليار متر مكعب في عام ٢٠١٠. وقد زاد استهلاك الغاز الطبيعي العالمي ليصل إلى ٣,١٦٩ مليار متر مكعب تقريبا في عام ٢٠١٠، بارتداد إيجابي قدره ٧,٤% بعد هبوط قدره ٢,٥% في عام ٢٠٠٩ – وهو أعلى ارتفاع منذ عام ١٩٨٤. ولا يزال توليد الكهرباء الدافع الأكبر وراء ارتفاع الطلب على الغاز. وارتفع إنتاج الغاز الطبيعي المسال – وخاصة في قطر – بمقدار ٦٠ مليار متر مكعب، وقفز إنتاج غاز حجر الإردواز بما يقدر بنحو ٥٠ مليار متر مكعب في عام ٢٠١٠. وقد وقعت سلسلة من الأحداث في أوائل ٢٠١١ أدت مجتمعة إلى التأثير على كل من العرض والطلب. وجاءت الإمدادات الإضافية من روسيا والجزائر لتعويض انقطاع الإمدادات من خط أنابيب ليبيا وصادرات غازها الطبيعي المسال إلى إيطاليا، وبدأ إغلاق محطات الطاقة النووية في اليابان وألمانيا يتحول إلى طلب إضافي على الغاز.

<sup>٤</sup> IEA, *Medium-Term Oil and Gas Markets 2011*.

<sup>٥</sup> British Petroleum *Statistical Review of World Energy*, June 2011.

ولا يزال استخراج غاز حجر الإردواز مقصورا على الولايات المتحدة حتى الآن، لكن هناك اهتماما متزايدا بالاستفادة من مصادر الغاز غير التقليدية في جميع أنحاء العالم. وقد بدأ عدد من البلدان استكشاف موارد غاز الإردواز الكبيرة المحتمل وجودها، بما في ذلك في أستراليا والنمسا وكندا والصين ألمانيا وهنغاريا والهند وبولندا والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة. فضلا على ذلك، تشير البحوث التجريبية إلى أن إنتاج هذا النوع من الغاز قد يبدأ في التأثير على أسعار الغاز وقد يكون تفسيراً لانفصال أسعار النفط عن الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة مؤخراً.<sup>٦</sup>

## الاحتياطيات العالمية وفيرة

تقدر احتياطيات الغاز المثبتة في نهاية ٢٠١٠ بحوالي ١٨٧,١ تريليون متر مكعب على مستوى العالم (الجدول ٣). وتمتلك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٤٠% من احتياطيات الغاز المثبتة على مستوى العالم، مع إمكانية التوصل إلى اكتشافات جديدة. وتمتلك إيران وقطر وروسيا أكثر من نصف احتياطيات الغاز المثبتة العالمية. وتكفي الاحتياطيات العالمية المثبتة (التقليدية وغير التقليدية) للحفاظ على مستوى الإنتاج الراهن لمدة ٥٨ عاما قادمة بمعدلات الإنتاج العالمي الحالية،<sup>٧</sup> بينما تساوي الموارد المجمعة – الأقل ثبوتا من حيث إمكانية تعويضها – ٢٥٠ عاما من الإنتاج.

الجدول ٣

### الاحتياطيات المثبتة والبلدان المنتجة للغاز

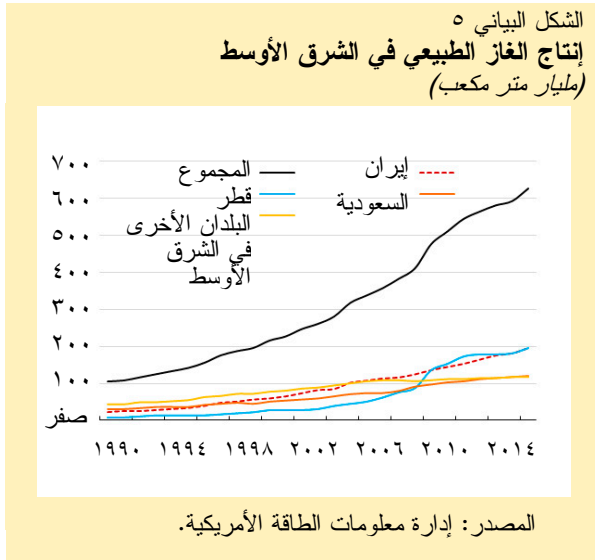
التغير في عام ٢٠١٠ (%)	أكبر ١٠ منتجين للغاز				الاحتياطيات المثبتة	تريليون متر مكعب	النسبة من المجموع الكلي	مليار طن	البلدان
	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٠					
٤,٨	٦١١	٥٨٣	٥٧١	٥٤٣	٣٣,٢	٢٣,٩	٤٤,٨	الولايات المتحدة	روسيا
١١,٦	٥٨٩	٥٢٨	٦٠٢	٥٢٩	٢١,٩	١٥,٨	٢٩,٦	روسيا	إيران
٢,٥-	١٦٠	١٦٤	١٧٦	١٨٢	١٨,٨	١٣,٦	٢٥,٤	كندا	قطر
٥,٦	١٣٩	١٣١	١١٦	٦٠	٥,٩	٤,٣	٨,٠	إيران	تركمانستان
٣٠,٧	١١٧	٨٩	٧٧	٢٤	٥,٩	٤,٣	٨,٠	قطر	السعودية
٢,٦	١٠٦	١٠٤	٩٩	٥٠	٥,٧	٤,١	٧,٧	النرويج	الولايات المتحدة
١٣,٥	٩٧	٨٥	٨٠	٢٧	٤,٤	٣,٢	٦,٠	الصين	الإمارات
٦,٩	٨٤	٧٩	٨٠	٥٠	٤,١	٢,٩	٥,٥	السعودية	فنزويلا
١٤,٠	٨٢	٧٢	٧٠	٦٥	٣,٩	٢,٨	٥,٣	إندونيسيا	نيجيريا
١,٠	٨٠	٨٠	٨٦	٨٤	٣,٣	٢,٤	٤,٥	الجزائر	الجزائر
٧,٣	٣١٩٣	٢٩٧٦	٣٠٦٢	٢٤١٣	١٣٨,٦	١٠٠,٠	١٨٧,١	مجموع العالم	مجموع العالم

المصدر: مطبوعة *Statistical Review of World Energy 2011* الصادرة عن شركة بريتيش بتروليوم.

<sup>٦</sup> Reinout De Bock and Jose Gijon, 2011, *Will Natural Gas Prices Decouple from Oil Prices Across the Pond?*, IMF Working Paper 11/143.  
<sup>٧</sup> IEA, *World Energy Outlook*, 2009.



وسيكون العرض العالمي مواكبا للطلب، بينما يواصل الشرق الأوسط استهلاك معظم إنتاجه. ومن المتوقع أن تكفي إمدادات الغاز العالمية لتوفير تغطية مريحة للزيادة البالغة ٢,٤% سنويا في الطلب العالمي على الغاز في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦.<sup>٨</sup> وسيظل قطاع الكهرباء المحرك الأساسي للطلب على الغاز في الأجل المتوسط، إذ أن التوقف عن توليد الكهرباء بالفحم واستخدام التوليد بالغاز على المدى المتوسط إلى الطويل هو أكثر الطرق كفاءة من حيث التكلفة لتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عالميا.<sup>٩</sup> وفي هذا الصدد، ستكون الصين أكبر البلدان المستهلكة.<sup>١٠</sup> وستظل أسواق البلدان خارج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) هي الدافع الأول لهذه الزيادة في الطلب، لكنها ستساهم أيضا بنسبة ٩٠% في الإمدادات الإضافية. وسيمثل الشرق الأوسط ٢٠% من استهلاك الغاز الإضافي، وهو ما يتوقع أن يزداد من كم يقدر بنحو ٣٧٠ مليار متر مكعب في عام ٢٠١٠ إلى ٤٧٠ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠١٦.



وعلى جانب العرض، ستحتل منطقة الشرق الأوسط المرتبة الثانية من حيث حجم المساهمة في الإمدادات، حيث تضيف إلى الطاقة الإنتاجية ما يتراوح بين ١١٠-١٥٠ مليار متر مكعب يُتوقع أن تصبح متاحة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٦ (الشكل البياني ٥).<sup>١١</sup> وسوف تتركز أعلى مستويات النمو في قطر (وخاصة في عام ٢٠١١) وإيران والمملكة العربية السعودية، وإن كان الجانب الأكبر من زيادة الإنتاج في إيران والسعودية سيوجه إلى الاستهلاك المحلي. وبينما سنتل المنطقة ككل مصدرا صافيا للغاز على المدى المتوسط، فإن بلدانا مثل عمان والكويت والإمارات العربية المتحدة ستستمر في استيراد الغاز.

<sup>٨</sup> IEA, *Medium-Term Oil and Gas Markets*, 2011.

<sup>٩</sup> Massachusetts Institute of Technology (MIT), *The Future of Natural Gas —An Interdisciplinary MIT Study*, 2010.

<sup>١٠</sup> ويُلاحظ أن قطاع الكهرباء حساس لتقلبات الأسعار، وهو يصدر ردود أفعال سريعة للغاية تجاه التغيرات السعرية مع استمرار التنافس بين محطات التوليد بالغاز ومحطات التوليد بالفحم.

<sup>١١</sup> إذا تحققت أهداف الصين المعلنة في خطتها الخمسية الثانية عشرة، فسوف تحدث زيادات حادة في الطلب تصل به إلى ٢٦٠ مليار متر مكعب صعودا من ١٠٧ مليار متر مكعب اليوم.

<sup>١٢</sup> تتوقع الوكالة الدولية للطاقة ١١١ مليار متر مكعب، بينما تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ١٥٠ مليار متر مكعب.

وبالرغم من أن بلدان الشرق الأوسط (وخاصة قطر) وشمال إفريقيا (مثل الجزائر ومصر وليبيا واليمن) كانت مصدرة صافية للغاز في عام ٢٠١٠، فإن معظم الغاز الذي ينتجه الشرق الأوسط تستهلكه المنطقة (الجدول ٤). فالمملكة العربية السعودية ليست مصدرة للغاز الطبيعي ولا مستوردة له. أما إيران التي تحتل المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث احتياطات الغاز المثبتة، فهي تستهلك محليا كل إنتاجها السنوي الحالي تقريبا. وهناك بلدان أخرى في الشرق الأوسط تواصل تطوير طاقة الاستيراد باستخدام خطوط أنابيب من تركمانستان إلى العراق، ومحطات استيراد الغاز الطبيعي المسال في دبي والكويت، وخطوط الأنابيب الإقليمية من قطر إلى عمان والإمارات.<sup>١٢</sup>

الجدول ٤  
أكبر مستهلكي الغاز في الشرق الأوسط  
(مليار متر مكعب، ٢٠١٠)

الإنتاج	صافي الصادرات (+) / الواردات (-)		الاستهلاك	
١٣٨,٥	١,٦		١٣٦,٩	إيران
١١,٦	٢,٨-		١٤,٤	الكويت
١١٦,٧	٩٦,٣		٢٠,٤	قطر
٨٣,٩	٠,٠		٨٣,٩	السعودية
٥١,٠	٩,٥-		٦٠,٥	الإمارات
٥٩,٠	٩,٦		٤٩,٤	بلدان الشرق الأوسط الأخرى
٤٦٠,٧	٩٥,٢		٣٦٥,٥	مجموع بلدان الشرق الأوسط

المصدر: مطبوعة *Statistical Review of World Energy* 2011 الصادرة عن شركة بريتيش بتروليوم.

<sup>١٢</sup> U.S. Energy Information Administration, *International Energy Outlook—Natural Gas 2010*.

مؤشرات اقتصادية مختارة: البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط  
وأفغانستان وباكستان<sup>1</sup>

	توقعات		متوسط					٢٠٠٥-٢٠٠٠
	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
<b>نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي</b>	٣,٩	٤,٩	٤,٤	١,٨	٤,٠	٦,٨	٥,٩	٥,٦
(التغير السنوي؛ %)								
الجزائر	٣,٣	٢,٩	٣,٣	٢,٤	٢,٤	٣,٠	٢,٠	٤,٥
البحرين	٣,٦	١,٥	٤,١	٣,١	٦,٣	٨,٤	٦,٧	٦,٠
جمهورية إيران الإسلامية	٣,٤	٢,٥	٣,٢	٣,٥	٠,٦	١٠,٨	٥,٨	٥,٥
العراق	١٢,٦	٩,٦	٠,٨	٤,٢	٩,٥	١,٥	٦,٢	...
الكويت	٤,٥	٥,٧	٣,٤	٥,٢-	٥,٠	٤,٥	٥,٣	٧,١
ليبيا	...	...	٤,٢	٢,٣-	٢,٣	٧,٥	٦,٧	٤,٣
عمان	٣,٦	٤,٤	٤,١	١,١	١٢,٩	٦,٧	٥,٥	٣,٣
قطر	٦,٠	١٨,٧	١٦,٦	١٢,٠	١٧,٧	١٨,٠	٢٦,٢	٨,٧
المملكة العربية السعودية	٣,٦	٦,٥	٤,١	٠,١	٤,٢	٢,٠	٣,٢	٤,٠
السودان	٠,٤-	٠,٢-	٦,٥	٤,٦	٣,٧	١٠,٢	٩,٤	٦,٣
الإمارات العربية المتحدة	٣,٨	٣,٣	٣,٢	٣,٢-	٥,٣	٦,٧	٨,٨	٨,١
اليمن	٠,٥-	٢,٥-	٨,٠	٣,٩	٣,٦	٣,٣	٣,٢	٤,٥
<b>تضخم أسعار المستهلكين</b>	٧,٧	١١,١	٦,٧	٥,٩	١٤,٩	١١,٢	٨,٨	٥,٤
(المتوسط السنوي؛ %)								
الجزائر	٤,٣	٣,٩	٣,٩	٥,٧	٤,٩	٣,٦	٢,٣	٢,٣
البحرين <sup>٢</sup>	١,٨	١,٠	٢,٠	٢,٨	٣,٥	٣,٣	٢,٠	٠,٧
جمهورية إيران الإسلامية <sup>٢</sup>	١٢,٥	٢٢,٥	١٢,٤	١٠,٨	٢٥,٤	١٨,٤	١١,٩	١٣,٥
العراق	٥,٠	٥,٠	٢,٤	٢,٢-	٢,٧	٣٠,٨	٥٣,٢	٥,٦
الكويت	٣,٤	٦,٢	٤,١	٤,٠	١٠,٦	٥,٥	٣,١	١,٧
ليبيا	...	...	٢,٥	٢,٨	١٠,٤	٦,٢	١,٤	٣,٣-
عمان	٣,٣	٣,٨	٣,٣	٣,٥	١٢,٦	٥,٩	٣,٤	٠,١
قطر	٤,١	٢,٣	٢,٤-	٤,٩-	١٥,٠	١٣,٨	١١,٨	٣,٥
المملكة العربية السعودية	٥,٣	٥,٤	٥,٤	٥,١	٩,٩	٤,١	٢,٣	٠,١-
السودان	١٧,٥	٢٠,٠	١٣,٠	١١,٣	١٤,٣	٨,٠	٧,٢	٧,٦
الإمارات العربية المتحدة <sup>٢</sup>	٢,٥	٢,٥	٠,٩	١,٦	١٢,٣	١١,١	٩,٣	٣,٦
اليمن	١٨,٠	١٩,٠	١١,٢	٣,٧	١٩,٠	٧,٩	١٠,٨	١١,٦
<b>رصيد المالية العامة لدى الحكومة المركزية</b>	٣,٦	٦,٦	٢,٩	١,٦-	١٣,٠	١١,٩	١٣,٩	٦,٠
(% من إجمالي الناتج المحلي)								
الجزائر	٠,٩-	٢,٦-	١,١-	٦,٨-	٧,٧	٤,٤	١٣,٥	٦,٦
البحرين <sup>٢</sup>	٧,١-	٧,٧-	٧,٨-	٦,٦-	٤,٩	١,٩	٢,٧	١,٤
جمهورية إيران الإسلامية <sup>٢</sup>	١,٠	٢,٤	١,٧	١,٠	٠,٧	٧,٤	٢,٣	٢,٩
العراق	٧,٩-	٨,٧-	٩,١-	٢٢,١-	١,٣-	١٢,٤	١٥,٥	...
الكويت <sup>٢</sup>	٢٣,٦	٢٣,٦	٢٢,٦	٢٦,٧	١٩,٦	٣٩,٠	٣٥,٣	٢٧,٢
ليبيا	...	...	٨,٧	٥,٤	٢٥,٩	٢٩,٧	٣٣,٣	١٢,٠

٨,٧	١٠,٩	٥,٠	١,٢-	١٣,٨	١١,١	١٣,٨	٨,٤	عُمان <sup>٢</sup>
٣,٨	٧,٧	٢,٩	١٥,٣	١٠,٠	١٠,٩	٨,٥	٨,٧	قطر
٨,٠	٩,٤	٦,٧	٤,٦-	٣٤,٤	١٥,٨	٢٤,٦	٧,٧	المملكة العربية السعودية
٣,٠-	٢,٨-	٣,٢-	٤,٨-	١,٥-	٥,٥-	٤,٣-	٠,٦-	السودان
٤,٨	٥,٨	١,١-	١٢,٦-	١٦,٥	١٥,٤	١٨,١	٤,٥	الإمارات العربية المتحدة <sup>٣</sup>
٦,١-	٧,١-	٤,٠-	١٠,٢-	٤,٥-	٧,٢-	١,٢	٠,٠	اليمن
١٢,٠	١٥,٠	١٠,٦	٤,١	١٨,٧	١٧,٦	٢١,٩	١١,٢	رصيد الحساب الجاري
( % من إجمالي الناتج المحلي)								
١٠,٩	١٣,٧	٧,٩	٠,٣	٢٠,٢	٢٢,٨	٢٤,٧	١٤,٠	الجزائر
١٣,٧	١٢,٦	٤,٩	٢,٩	١٠,٢	١٥,٧	١٣,٨	٥,٠	البحرين
٧,١	٧,٨	٦,٠	٣,٠	٦,٥	١٠,٥	٩,٣	٥,١	جمهورية إيران الإسلامية
١,٢-	٠,٩-	٣,٢-	١٣,٨-	١٩,٢	١٢,٥	١٩,٠	...	العراق
٣٠,٤	٣٣,٥	٢٧,٨	٢٣,٦	٤٠,٥	٣٦,٨	٤٤,٦	٢٦,٢	الكويت
...	...	١٤,٤	١٥,٩	٣٨,٩	٤٣,٢	٥١,٠	١٨,٨	ليبيا
١٢,٩	١٤,٥	٨,٨	١,٣-	٩,٣	٥,٩	١٥,٤	٩,٤	عُمان
٣٠,١	٣٢,٦	٢٥,٣	١٠,٢	٢٨,٧	٢٥,٤	٢٥,١	٢٥,٠	قطر
١٤,٢	٢٠,٦	١٤,٩	٥,٦	٢٧,٨	٢٤,٣	٢٧,٨	١٣,٦	المملكة العربية السعودية
٧,٦-	٧,٣-	٦,٧-	١٣,٩-	٩,٤-	١٢,٧-	١٥,٥-	٩,٥-	السودان
٩,٢	١٠,٣	٧,٠	٣,٠	٧,٤	٣,٠	١٥,٣	٧,٧	الإمارات العربية المتحدة
٤,٧-	٥,٣-	٤,٥-	١٠,٢-	٤,٦-	٧,٠-	١,١	٥,٣	اليمن

المصادر: السلطات الوطنية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي

<sup>١</sup> بيانات ٢٠١١ و ٢٠١٢ لا تتضمن ليبيا.

<sup>٢</sup> الحكومة العامة

<sup>٣</sup> الحسابات الموحدة للحكومة الاتحادية وإمارات أبو ظبي ودبي والشارقة.

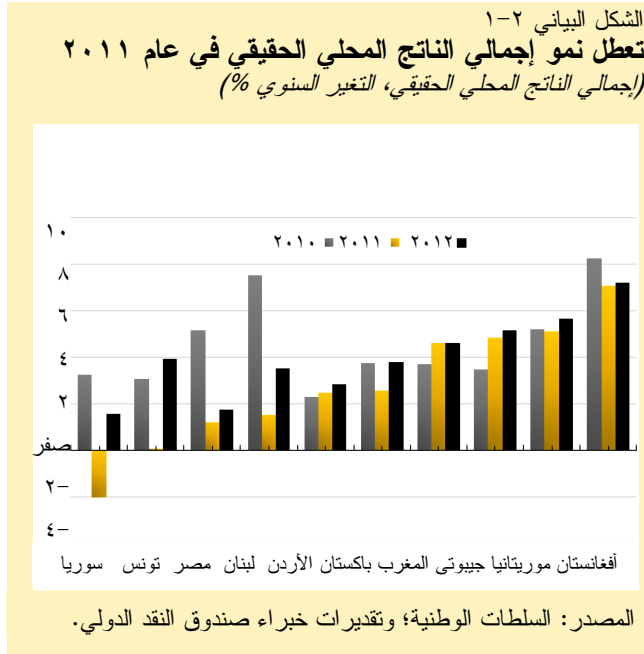


## ٢- البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: تلبية

### الاحتياجات الاجتماعية واستعادة الثقة الاقتصادية

تواصل التحولات السياسية والاقتصادية بسرعة وثيقة في العديد من بلدان المنطقة، ومن المتوقع أن تستمر إلى فترة طويلة في عام ٢٠١٢. واقترنت هذه التحولات بضعف النشاط العالمي، فأدت إلى زيادة عدم اليقين الاقتصادي في المنطقة وحدث هبوط حاد في النشاط الاقتصادي وفرض ضغوط على الاستقرار الاقتصادي الكلي. وحاولت الحكومات تخفيف أثر هذا الهبوط، وخاصة من خلال التوسع في الدعم (غير الموجه) والتحويلات، لكنها لا تملك سوى حيز ضيق للإففاق من المالية العامة وتواجه تكاليف متزايدة على القروض. وبالتالي، هناك فترة صعبة مقبلة خلال ما تبقى من ٢٠١١ وفي عام ٢٠١٢، حيث يتوقع أن يكون التعافي الاقتصادي عملية مطولة. وعلى المدى الطويل، يمكن أن يؤدي تعظيم مواطن القوة التي تمتلكها المنطقة، مع معالجة جوانب الضعف من خلال جدول أعمال شامل للإصلاح، إلى المساعدة على زيادة النمو وتوسيع نطاق الاستفادة منه - مما يزيد إمكانية الحصول على الفرص الاقتصادية وبتيح مستويات معيشية أفضل لشعوب المنطقة.

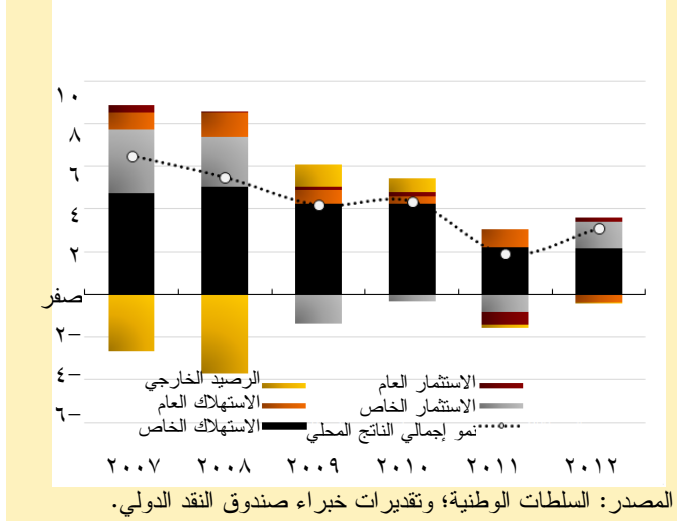
### الهبوط الاقتصادي الحاد يُتوقع أن يستمر حتى نهاية عام ٢٠١٢



زادت المخاطر الاقتصادية في العديد من بلدان MENAP المستوردة للنفط مع استمرار عدم اليقين المعتاد في فترات التحول السياسي واستمرار الاضطرابات الاجتماعية المصاحبة. وتعمل الحكومة الانتقالية في كل من مصر وتونس على تحديد خارطة طريق للإصلاح السياسي والاقتصادي، في الوقت الذي يتواصل فيه الصراع الدائر في سوريا. كذلك حدثت اضطرابات اجتماعية في المغرب والأردن، وبدرجة أقل في موريتانيا. وإلى جانب تدهور آفاق الاقتصاد العالمي، وخاصة في أوروبا، ساهمت هذه الظروف في الهبوط الحاد الذي سجله النشاط الاستثماري والسياحي. ومن المتوقع أن يهبط معدل النمو المتوسط لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي بين بلدان MENAP المستوردة للنفط إلى أقل من ٢% في عام ٢٠١١، هبوطاً من ٤,٣٣% في عام ٢٠١٠.

إعداد بادامجا خاندلوال، بمساهمة من أفرقة الصندوق القطرية.

الشكل البياني ٢-٢  
انخفاض الاستثمار العام والخاص  
(المساهمة في نمو الناتج الحقيقي، %)



وقد أدى انخفاض النشاط السياحي والاستثماري إلى هبوط اقتصادي حاد في مصر والأردن ولبنان وسوريا وتونس في عام ٢٠١١ (الشكلان البيانيان ١-٢ و ٢-٢). ويُلاحظ ضعف النشاط الاقتصادي أيضا في باكستان، على أثر السيول المدمرة وأعمال الشغب التي وقعت مؤخرا في المناطق الحضرية. وارتفع معدل البطالة مع تباطؤ الاقتصاد، وخاصة في مصر والأردن، وقد يزداد ارتفاعا فيما بعد. وفي المقابل، تحقق أفغانستان وجيبوتي وموريتانيا والمغرب نموا قويا، حيث يتوقع زيادة الناتج بمقدار ٥% في عام ٢٠١١، وإن كان ذلك أقل من الاتجاهات العامة للمدى الطويل ويأتي مصحوبا

بارتفاع في معدل البطالة. ويرجع النمو السريع في أفغانستان لزيادة الإنفاق على الأمن والتوسع في أنشطة البناء، بينما أدى ارتفاع أسعار السلع الأولية وأنشطة البناء القوية إلى إعطاء دفعة للنشاط الاقتصادي في موريتانيا (الإطار ١-٢).

## تخفيف أثر ارتفاع أسعار الطاقة: البلدان المستوردة للنفط كبلدان مصدرة للسلع الأولية

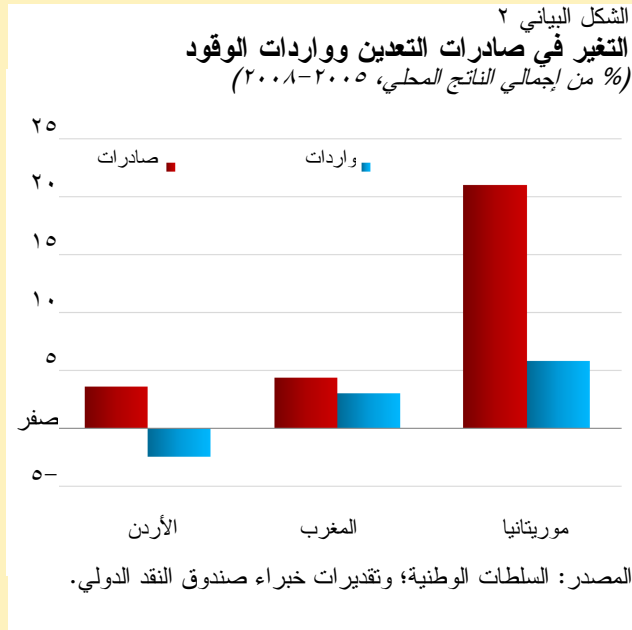
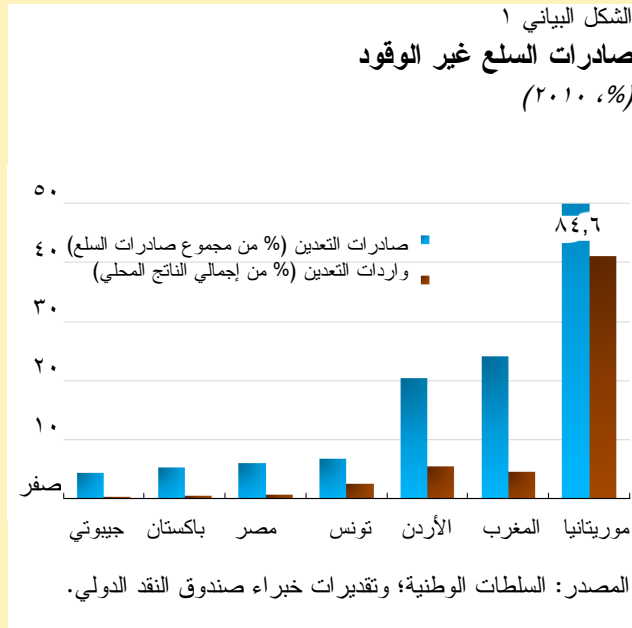
للتعدين دور مهم في اقتصاد عدة بلدان مستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. فحجم صادرات السلع غير الوقود كبير في الأردن (الفوسفات والبوتاس)، والمغرب (الفوسفات)، وموريتانيا (الحديد الخام والنحاس والذهب) – يتراوح بين ٢٠% من مجموع الصادرات وما يصل إلى ٨٥% منها (الشكل البياني ١).

وقد شهدت السنوات الأخيرة حركة مشتركة كبيرة في أسعار النفط والمعادن المتداولة في سوق السلع. فعلى سبيل المثال، ارتفعت أسعار كل من النفط والمعادن السلعية في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ بنسبة ٨٥% و ٧٠%، على الترتيب. وجاءت هذه الزيادات نتيجة لقوة النشاط الاقتصادي العالمي، لا سيما الطلب من قطاع الصناعة التحويلية.

### الأثر على النشاط الاقتصادي

تمثل صناعة التعدين نسبة كبيرة من ناتج الصادرات السلعية، وخاصة في موريتانيا، حيث تبلغ نسبتها حوالي ١٥% من إجمالي الناتج المحلي. وبالتالي، يؤدي ارتفاع أسعار السلع الأولية إلى إعطاء دفعة للاستثمارات في قطاع التعدين تساعد على تحييد أثر العبء الذي تتحمله قطاعات الاقتصاد الأخرى.

وأثناء فترات الرواج الأخيرة، تم تعويض الزيادات في فاتورة الاستيراد المتعلقة بالوقود من خلال تزايد الإنتاج

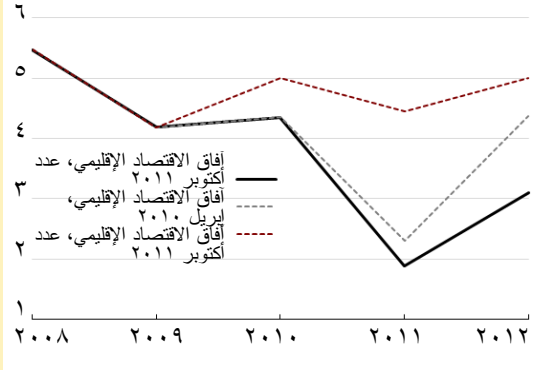


التعديني والارتفاع المستمر في صادرات السلع الأولية. ومن ثم، زادت صادرات السلع في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ على واردات النفط الإضافية بمقدار ١,٥ مرة في حالة المغرب، وأربع مرات في حالة موريتانيا (الشكل البياني ٢).

ولكن علاقة الارتباط الموجب القوية المشاهدة مؤخرا بين أسعار النفط والمعادن لا تنطبق في كل الأحوال. وبالتالي، فإذا انفصم هذا الارتباط في المستقبل، يمكن أن تصبح تلك البلدان المستوردة للنفط المصدرة للسلع عرضة للتأثر بارتفاع أسعار النفط.



الشكل البياني ٣-٢  
تم تخفيض التنبؤات السابقة لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي  
(التغير السنوي %)



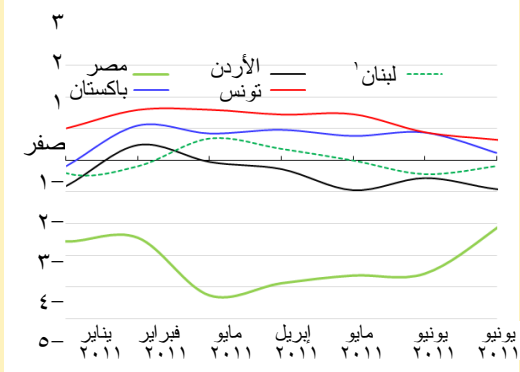
المصدر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

وسيكون انتشار عدم اليقين السياسي والاقتصادي، مع جوانب الضعف في الاقتصادات المتقدمة، بمثابة عبء على احتمالات النمو الاقتصادي في المنطقة، مما يسفر عن تعافٍ أضعف بكثير في عام ٢٠١٢ مقارنة بالتوقعات السابقة. وقد خفض الصندوق مؤخرًا تنبؤاته للنمو، خاصة في مصر وسوريا (الشكل البياني ٣-٢). ويعني وجود روابط قوية على مستوى القطاع العيني بين أوروبا وبلدان MENAP المستوردة للنفط أن تباطؤ النشاط في أوروبا يرجح أن يحدث أثراً سلبياً كبيراً على معدلات النمو في بلدان MENAP المستوردة للنفط (الإطار ٢-٢). ومن ثم، يتوقع أن يكون النمو في عام ٢٠١٢ أقل المعدلات الاتجاهية طويلة الأجل، مع هبوط الناتج إلى أقل من المعدلات الممكنة عبر بلدان المنطقة.

## لا يزال التضخم مستقراً مع زيادة الدعم على الغذاء والوقود

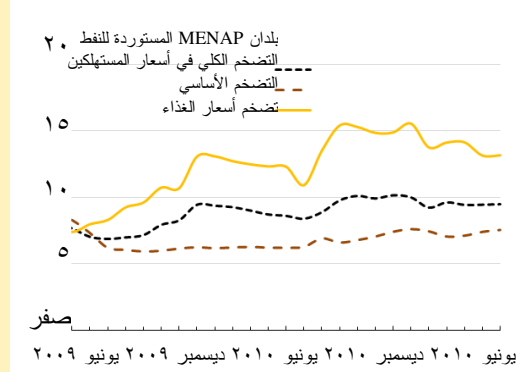
لا يزال التضخم مستقراً حتى الآن في عام ٢٠١١، حيث حالت زيادة دعم أسعار الغذاء والوقود المحلية دون التأثير بتصاعد أسعار الغذاء والوقود العالمية (الشكل البياني ٤-٢). ومع ضعف الطلب الكلي، ليست هناك أدلة تذكر على آثار تضخمية لاحقة. وقد احتفظت السلطات النقدية بموقفها التيسيري إلى حد كبير، إذ تتراوح أسعار الفائدة الحقيقية الأساسية بين ما يقرب من الصفر أو أقل بدرجة طفيفة في الأردن ولبنان وباكستان وتونس، وتصل إلى أقل بكثير من الصفر في مصر (الشكل البياني ٥-٢).

الشكل البياني ٥-٢  
أسعار الفائدة الأساسية الحقيقية قريبة من الصفر  
(%)



المصدر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
١ متوسط أسعار الفائدة على الودائع.

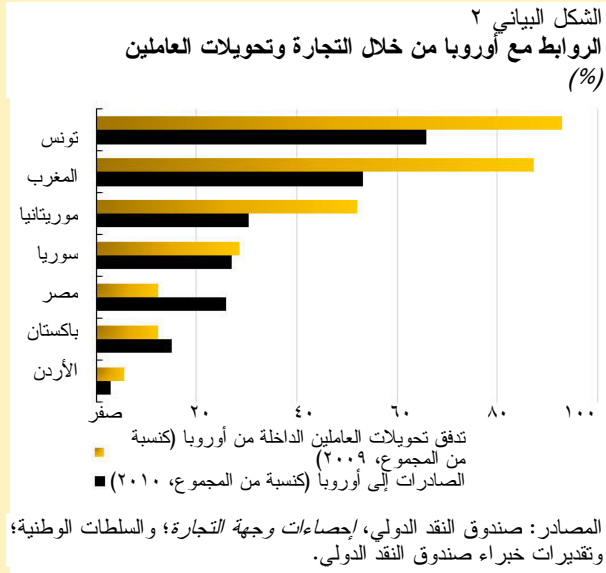
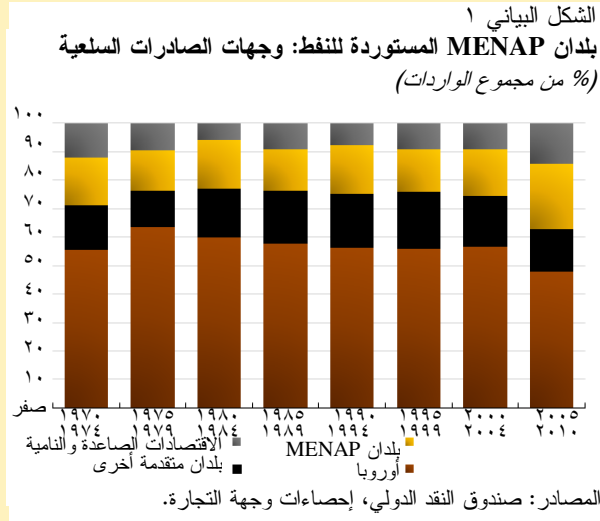
الشكل البياني ٤-٢  
الضغوط التضخمية مكبوتة  
(أسعار المستهلكين؛ متوسط الفترة، التغير السنوي %)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ والسلطات الوطنية.

وسيؤدي تراجع أسعار الغذاء والوقود واستمرار ضعف الطلب الكلي إلى إحداث أثر خافض على التضخم في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، وإن كانت زيادات الأجور التي منحت مؤخراً في القطاع العام في عدة بلدان يمكن أن تتسرب إلى القطاع الخاص وتقرض ضغوطاً تضخمية مع تعافي الاقتصاد. وفي بعض البلدان، سيظل التضخم مرتفعاً في عام ٢٠١٢ بسبب عوامل محلية: تقليص الدعم على السلع الأولية في موريتانيا، والعوامل الهيكلية والتوقعات الراسخة بشأن التضخم المرتفع في مصر وباكستان.

## الروابط العالمية والتداعيات الإقليمية الناجمة عن تباطؤ النشاط في أوروبا



نجحت بلدان MENAP المستوردة للنفط في تجاوز الأزمة المالية العالمية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ومما ساعد في تحييد أثر التباطؤ العالمي على هذه البلدان أن درجة اندماجها في الأسواق الرأسمالية الدولية محدودة، وتعرضها للمنتجات المالية المهيكلة ضئيل - بالإضافة إلى الآثار الإيجابية التي انتقلت إليها من التوسع المالي في البلدان المجاورة المصدرة للنفط. وقد تحققت هذه النتيجة الإيجابية رغم تراجع التدفقات الداخلة من تحويلات العاملين وانخفاض إيرادات السياحة في بعض البلدان ذات الروابط الأوثق مع أوروبا، وخاصة المغرب وتونس. وبالمثل، لم تتأثر المنطقة إلا بدرجة محدودة من جراء اهتزازات الأسواق المالية التي سببتها مشكلات الديون في الجنوب الأوروبي في أوائل ٢٠١٠، إذا ما قورنت البلدان الأخرى التي تتسم بروابطها المالية الأقوى.

## المخاطر الممكنة في الفترة المقبلة

يزداد تأثر النشاط الاقتصادي الأوروبي بانخفاض النمو العالمي وتداعيات أزمة

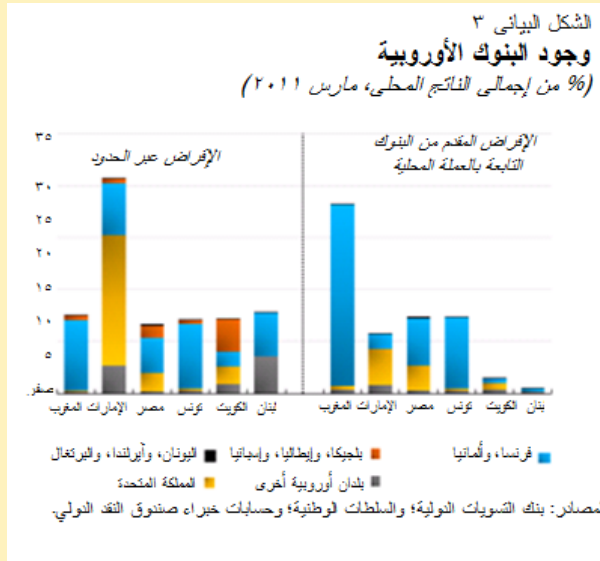
الديون السيادية في منطقة اليورو، حيث يتوقع تباطؤ النمو في الاتحاد الأوروبي من ١,٧% هذا العام إلى ١,٤% في عام ٢٠١٢، مع تسجيل تباطؤ أكثر حدة في منطقة اليورو من ١,٦% إلى ١,١%، ورجحان كفة التطورات السلبية في ميزان المخاطر المحتملة. ومن المرجح أن تنتقل تداعيات سلبية كبيرة إلى بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان إذا ما اتسع نطاق أزمة الديون السيادية الأوروبية الحالية أو طال بقاؤها على المدى المتوسط حتى تسفر عن تباطؤ النمو في أوروبا وتراجع أسعار النفط. وبينما يمكن أن تستفيد البلدان المستوردة للنفط بشكل عام من انخفاض فاتورة استيراد النفط، فإن الأدلة المتوافرة تشير إلى أن الأثر الصافي لتراجع أسعار النفط يمكن أن يكون أثرا

سلبيا في بعض البلدان إذا حدث تراجع كبير أيضا في تحويلات العاملين أو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من بلدان الجوار المصدرة للنفط. وكما نورد بالتفصيل فيما بعد، يمكن أن يكون أثر العدوى كبيرا، بالنظر إلى قوة الروابط مع أوروبا على مستوى الاقتصاد العيني، وخاصة في بلدان المغرب العربي، ووجود البنوك الأوروبية على نطاق واسع في بعض بلدان MENAP.

### روابط بلدان MENAP مع أوروبا

نظرا للروابط الوثيقة بين اقتصادات MENAP المستوردة للنفط وأوروبا، فمن المرجح أن تتأثر هذه البلدان تأثرا سلبيا بتباطؤ النشاط الاقتصادي الأوروبي عن طريق قنوات التجارة والاستثمار وتحويلات العاملين. وتجدر الإشارة إلى أن أوروبا هي الوجهة الرئيسية لصادرات بلدان MENAP المستوردة للنفط، انعكاسا لقرب موقعها الجغرافي ووثاقة

الروابط التاريخية معها، إذ تشكل الصادرات الموجهة إليها ٥٠-٦٠% من مجموع صادرات هذه البلدان منذ سبعينات القرن الماضي (الشكل البياني ١).



وتشير الأدلة المتوافرة إلى اعتماد المغرب العربي بدرجة كبيرة على أوروبا من خلال قنوات متعددة – وأبرزها المغرب وتونس اللذان يعتمدان على أوروبا في نسبة ٩٠% من تحويلات العاملين الداخلة إليهما (الشكل البياني ٢). وإضافة إلى ذلك، يعتمد المغرب العربي على أوروبا كوجهة لحوالي ٦٠% من صادراته، ومصدر لما يتراوح بين ٨٠ و ٩٠% من إيراداته السياحية، وكذلك لحوالي ٨٠% من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر فيه.

ومن المرجح أن تطغى هذه الآثار والروابط الاقتصادية العينية على أي أثر سلبي يمكن أن ينتقل إلى المنطقة من خلال القنوات المالية، والذي يظل أثرا محدودا بشكل عام – ما لم يتعرض القطاع المالي الأوروبي لصدمة مناوئة قوية. ومع ذلك، فإن انتقال آثار كبيرة من جراء الأزمة إلى بلدان منطقة اليورو الرئيسية والأسواق المالية العالمية يمكن أن يكون له تداعيات على منطقة MENAP، مع تعرض كبير لمخاطر العدوى في الاقتصادات المعتمدة على التمويل الأجنبي وذات الروابط المالية مع أوروبا. فمن الملاحظ أن للبنوك الأوروبية وجودا واسع النطاق في بلدان MENAP، من خلال بنوكها التابعة المنشأة محليا وكذلك أنشطة الإقراض عبر الحدود (الشكل البياني ٣). ولأن المغرب وتونس ومصر لديها بنوك كبيرة تابعة لبنوك في بلدان أوروبا الرئيسية، فمن الممكن أن تتضرر إذا اهتزت ثقة المودعين المحليين. وإضافة إلى ذلك، يبلغ الإقراض العابر للحدود الذي تقدمه البنوك من بلدان أوروبا الرئيسية ما يعادل ٧-٥% من إجمالي الناتج المحلي في بعض البلدان – وهو ما يمكن أن يتأثر إذا حدثت نوبة جديدة من تخفيض نسب التمويل بالديون على مستوى العالم.

إعداد كريستين إبراهيم زاده وهارالد فينغر.

١ راجع ورقة العمل: Tobias Rasmussen and Agustín Roitman, 2011, "Oil Shocks in a Global Perspective: Are They Really That Bad?" IMF Working Paper 11/194.

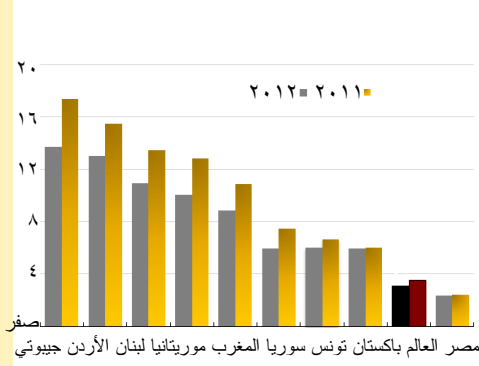
## الأرصدة الخارجية تزداد تدهورا

تسجل أرصدة الحسابات الجارية الخارجية تدهورا في بلدان MENAP المستوردة للنفط، وهو ما يرجع في الأساس إلى ارتفاع أسعار الغذاء والوقود وتراجع النشاط السياحي. ومع شدة اعتماد هذه البلدان على الواردات النفطية (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي)، يؤدي ارتفاع أسعار النفط العالمية إلى ارتفاع تكاليف الاستيراد التي تتحملها ارتفاعا يتجاوز ما تتحملة البلدان الأخرى بكثير (الشكل البياني ٦-٢). ومن ثم تشهد جيبوتي ولبنان والأردن وموريتانيا والمغرب، وهي اقتصادات المنطقة الأكثر اعتمادا على استيراد النفط، ارتفاعا كبيرا في فاتورة استيراد النفط بنسبة تجاوزت ٢% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١١. وهناك بلدان أخرى واجهت زيادة أقل في تكاليف الاستيراد، نظرا لنشاطها الاقتصادي الأضعف واستخدامها الأقل كثافة للنفط (باكستان) أو إنتاجها النفطي المحلي الكبير (مصر وسوريا وتونس). ومع ذلك، فقد أدت زيادة تصدير المعادن في بعض البلدان إلى بعض التخفيف لأثر ارتفاع فاتورة الاستيراد (الإطار ١-٢).

وفي قطاع الخدمات، تسببت الاضطرابات الاجتماعية الإقليمية في انخفاض قدوم السائحين بمعدل وصل إلى مستوى الرقمين في مصر والأردن ولبنان وسوريا وتونس خلال الخمسة شهور الأولى من العام (الشكل البياني ٧-٢). وظلت تحويلات العاملين قوية في معظم البلدان، عدا في تونس، حيث عاد عدد كبير من مواطنيها العاملين في ليبيا على أثر الصراعات التي بدأت هناك.

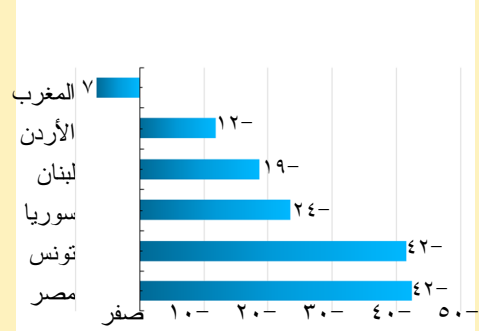
وفي نفس الوقت، أدى ازدياد عدم اليقين إلى هبوط ملحوظ في التدفقات الرأسمالية الداخلة وفرض ضغوطا على الاحتياطات الخارجية في البلدان الأشد تضررا. وحدث تراجع حاد في فرص

الشكل البياني ٦-٢  
فواتير استيراد النفط في زيادة مستمرة  
(% من إجمالي الناتج المحلي، ٢٠١١-٢٠١٠)



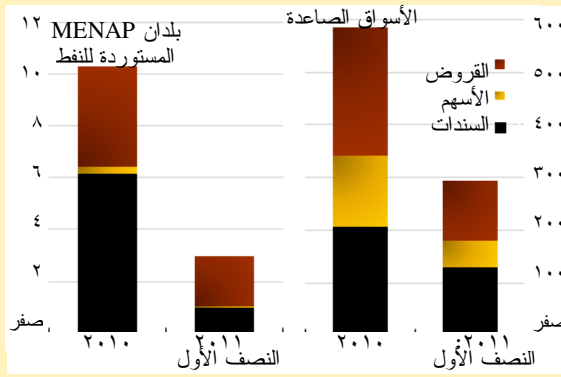
المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٧-٢  
النشاط السياحي في بلدان MENAP المستوردة للنفط  
(يناير-مايو ٢٠١١، التغيير % عن نفس الفترة من العام السابق)



المصدر: تقرير United Nations World Tourism Organization, World Tourism Barometer.

الشكل البياني ٨-٢  
إصدارات أسواق رأس المال الدولية  
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

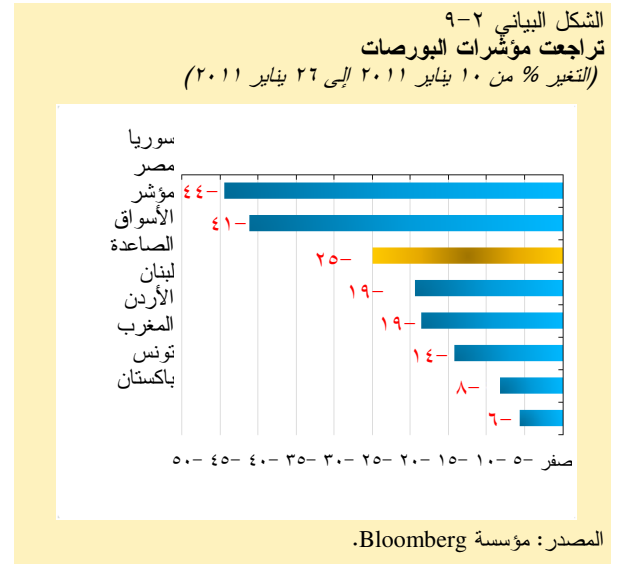
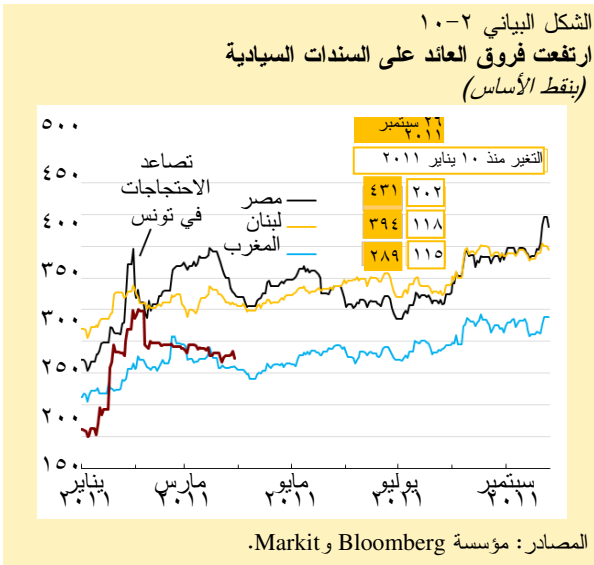


المصدر: مؤسسة Dealogic.

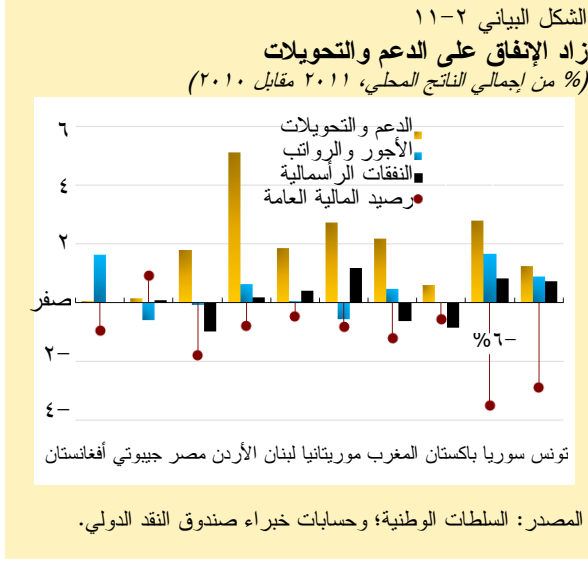
الاستعانة بأسواق رأس المال الدولية، فتقلص إصدار السندات الدولية بمقدار ٤٠% في النصف الأول من عام ٢٠١١، مقارنة بزيادة تقترب من ١٧% في الأسواق الصاعدة ككل (الشكل البياني ٢-٨). كذلك تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات الحافظة الداخلة، وخاصة في مصر. وينعكس ضعف التدفقات الخارجية أيضا في شكل تراجع قدره حوالي ٤٠% في احتياطات النقد الأجنبي لدى مصر، وحوالي ٥-١٠% في الأردن وسوريا وتونس. وفي باكستان، تمكنت قوة الصادرات وتحويلات العاملين من تعويض التدفقات الرأسمالية الخارجة. وتحتاج البلدان المستوردة للنفط ذات الدخل المتوسط (وخاصة مصر ولبنان) إلى تمويل خارجي كبير – يعرّف بأنه مجموع عجز الحسابات الجارية ومدفوعات استهلاك الدين الخارجي – من المتوقع أن يصل إلى ٥٠ مليار دولار سنويا في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢.

## لحق الضرر بالأسواق المالية

هبطت أسواق الأوراق المالية هبوطا ملحوظا في مصر وسوريا منذ أوائل هذا العام، مما يعكس زيادة الهبوط الاقتصادي وعدم اليقين السياسي في هذين البلدين (الشكل البياني ٢-٩). كذلك اتسعت فروق العائد على السندات السيادية ومبادلات مخاطر الائتمان، مما زاد تكلفة الاقتراض على الحكومات (الشكل البياني ٢-١٠). ونتيجة المخاوف المتعلقة بالحوكمة وجودة الأصول، لجأت السلطات في أفغانستان إلى وضع أكبر البنوك الخاصة (بنك كابول) تحت الحراسة القضائية. وكان تأثير زيادة القروض المتعثرة الناجم عن هبوط النشاط تأثيرا محدودا على جودة الأصول في بنوك موريتانيا والمغرب؛ ويمكن أن نتوقع تدهور الميزانيات العمومية في مصر وتونس. وفي بعض البلدان، يمكن أن يتولد تأثير سلبي عن اضطرابات منطقة اليورو بسبب وجود البنوك الأوروبية على نطاق واسع (الإطار ٢-٢).

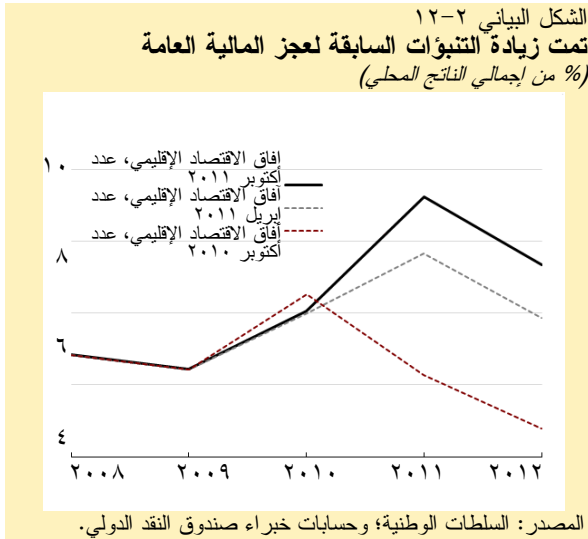


## الإففاق يتصاعد مع الزيادة الحادة في الدعم الشامل



لجأت حكومات المنطقة إلى التوسع الكبير في الدعم والتحويلات لمواجهة تصاعد الاضطرابات الاجتماعية، وهبوط النشاط الاقتصادي، وارتفاع أسعار السلع الأولية (الإطار ٢-٣ والشكل البياني ٢-١١). ويشكل الدعم والتحويلات نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي، تتجاوز ١٠% في مصر وأكثر من ٥% في معظم البلدان الأخرى. وتم تعويض جزء من هذه الزيادات فقط عن طريق تخفيضات الإففاق في بعض البلدان (مصر والأردن وموريتانيا والمغرب وباكستان). وأخيراً، زادت فاتورة أجور القطاع العام، وإن كان بدرجة أقل، خاصة في أفغانستان ومصر والأردن والمغرب وسوريا وتونس<sup>١</sup>.

وتوضح الدراسات الأخيرة أن معظم الدعم ينتفع به الأثرياء (الإطار ٢-٤).<sup>٢</sup> وبغض النظر عن عدم الكفاءة الإنتاجية التي يتسم بها دعم الوقود، فإن الميل الحدي المنخفض نسبياً للاستهلاك بين الأثرياء يعني أن للدعم فعالية محدودة في زيادة الاستهلاك للمساعدة في تخفيف أثر الهبوط الاقتصادي.



وقد رفع الصندوق توقعاته لعجز المالية العامة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١١ مرات متتالية، نتيجة تخفيض توقعات النمو والتوسع في الإففاق من المالية العامة والإعفاءات الضريبية (الشكل البياني ٢-١٢). وفي عام ٢٠١٢، من المتصور تنفيذ درجة من التقشف المالي مع بدء استقرار الموقف السياسي الإقليمي وانتعاش النمو. وتقدر احتياجات تمويل المالية العامة - التي تعرّف بأنها مجموع العجز الكلي قبل المنح ومدفوعات استهلاك الدين الخارجي - بحوالي ٥٠ مليار دولار سنوياً في مجموع البلدان المستوردة للنفط ذات الدخل المتوسط، نصفها يمثل احتياجات مصر.

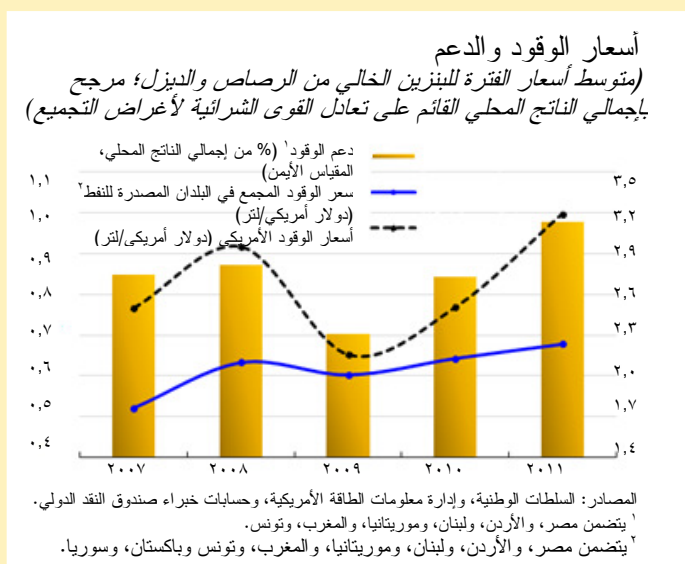
<sup>١</sup> زيادات أجور القطاع العام التي أعلنت في مصر في أوائل هذا العام لا تظهر إلا في السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ نظراً لتأخر التنفيذ.  
<sup>٢</sup> راجع عدد إبريل ٢٠١١ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى الصادر عن صندوق النقد الدولي.

## بلدان MENAP المستوردة للنفط: تحديد أسعار الوقود المحلية

مع زيادة أسعار الوقود العالمية في عام ٢٠١١، لجأ كثير من بلدان MENAP المستوردة للنفط إلى الحد من انتقال هذا الارتفاع إلى مستهلكي الوقود المحليين، وفضلت زيادة الدعم أو تخفيض الضرائب (انظر الجدول).<sup>١</sup> ولم يكن انتقال أثر ارتفاع الأسعار العالمية محدودا وحسب، بل كان سالبا بالفعل في عدة حالات. ويعنى هذا أن أسعار النفط الدولية ارتفعت بينما تراجعت أسعار التجزئة المحلية.

كذلك حدث انخفاض حاد في درجة انتقال الآثار السعرية في عام ٢٠١١ مقارنة بالدرجة الكبيرة التي شهدتها الطفرة السابقة في أسعار السلع الأولية (من منتصف ٢٠٠٦ إلى منتصف ٢٠٠٨). ويشير هذا الانخفاض إلى تراجع في إصلاحات أسعار السلع الأولية التي بدأت في السنوات الأخيرة. ونتيجة لذلك، فإن متوسط أسعار الوقود المحلية في بلدان MENAP ليس أقل من أسعار تجزئة الوقود الدولية فقط، بل إن الفجوة بينهما ازدادت اتساعا منذ عام ٢٠٠٩، مما زاد من تكاليف دعم الوقود على المستوى الوطني بما يتراوح بين ٠,٦% و ٢% من إجمالي الناتج المحلي (انظر الشكل البياني).

وقد سبق لبعض بلدان المنطقة وضع آليات لتحديد أسعار الوقود تلقائيا، لكنها تكاد تكون متوقفة عن العمل في الوقت الراهن (وخاصة في الأردن وموريتانيا). وتوضح الأبحاث المعنية بالتجارب القطرية أن الحفاظ على حرية الأسعار كان أقوى آليات التسعير في منع ارتفاع الدعم من جديد، بينما تظل شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة إلى المستحقين أفضل وسيلة لتلبية احتياجات الفقراء.<sup>٢</sup>



انتقال أثر التغيير في أسعار الوقود  
(%، أسعار نهاية الفترة)

الديزل		البنزين العادي		
٢٠١٠	٢٠٠٦	٢٠١٠	٢٠٠٦	
الربع	الربع	الربع	الربع	
الرابع-	الثاني-	الرابع-	الثاني-	
٢٠١١	٢٠٠٨	٢٠١١	٢٠٠٨	
الربع	الربع	الربع	الربع	
الثاني	الثاني	الثاني	الثاني	
صفر	٢٢	صفر	٥٦	مصر
٢٣-	١٢٣	٢٦-	٥٥	الأردن
١٠٩	١١٩	٩-	١٢٤	لبنان
١٤	٣٠	١٤	٩١	موريتانيا
صفر	١٨-	صفر	٤٠	المغرب
صفر	٣٨	٥٦	٥٠	باكستان
٥٩-	٥٧	صفر	٦٣	سوريا

المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

إعداد جيمي إسبينوسا بوين.

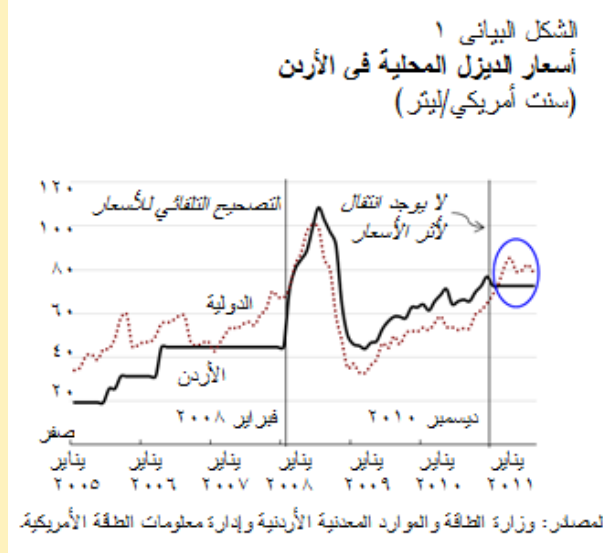
<sup>١</sup> يعرف انتقال الآثار بأنه نسبة التغيير في أسعار تجزئة الوقود المحلية إلى التغيير في أسعار تجزئة الوقود في الولايات المتحدة، وكلاهما مقيس بالدولار الأمريكي. وعادة ما تستخدم أسعار تجزئة الوقود في الولايات المتحدة كمعيار لتتبع التغييرات في تكاليف الوقود الدولية، نظرا لنظام التسعير الحر المطبق هناك. وقد ظلت الضرائب المتضمنة في أسعار التجزئة الأمريكية ثابتة في السنوات الأخيرة عند مستوى ٠,١١ سنتا أمريكيا تقريبا للتر الواحد.

<sup>٢</sup> راجع ورقة العمل: Taimur Baig, Amine Mati, David Coady, and Joseph Ntamungiro, 2007, "Domestic Petroleum Product Prices and Subsidies: Recent Developments and Reform Strategies," IMF Working Paper 07/71.

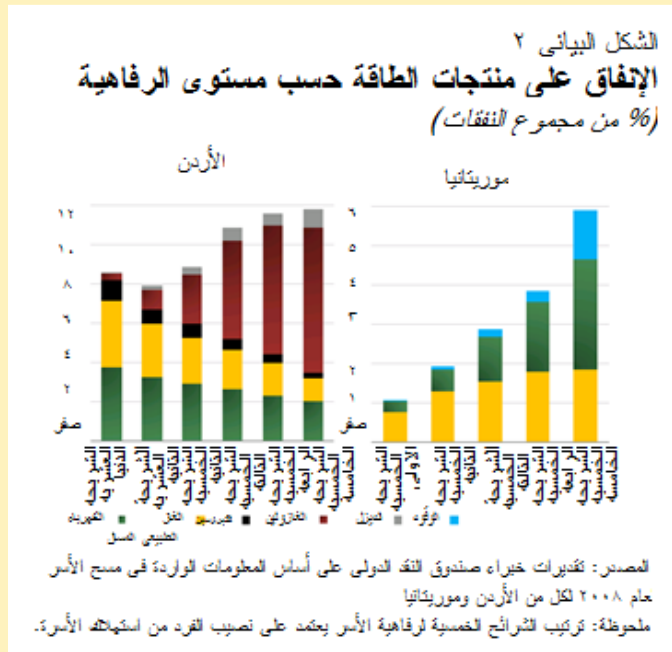


## من المستفيد من دعم الطاقة؟ أدلة من الأردن وموريتانيا

وسط ازدياد التوترات الاجتماعية والسياسية في المنطقة، أجرت الأردن وموريتانيا زيادة كبيرة في دعم أسعار الطاقة، عقب آخر ارتفاع حاد سجلته أسعار النفط الدولية. ففي الأردن، تشير التوقعات إلى زيادة دعم أسعار الوقود من حوالي ٥,٥% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٠ إلى حوالي ٢% في عام ٢٠١١، مما يعكس تأثير ارتفاع الأسعار الدولية على النظم الحالية لدعم غاز البترول المسال والقرار الذي اتخذته السلطات في أوائل ٢٠١١ بتجميد أسعار الوقود ووقف العمل بألية التسعير القائمة على التعديل التلقائي الشهري التي تم اعتمادها في عام ٢٠٠٨ (الشكل البياني ١). وبالمثل، توسعت الحكومة الموريتانية في دعم الأسعار والتحويلات لترتفع من ٢,٧٥% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٠ إلى ٥,٥% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١١. وتم توجيه نسبة تجاوزت نصف هذه الزيادة إلى دعم أسعار الغاز الطبيعي، والكهرباء، والوقود.



ويستفيد الأثرياء بدرجة أكبر حاليا من نظام الدعم الشامل (غير الموجه) لأسعار الطاقة، لأن استهلاكهم من الطاقة يشكل حصة أكبر نسبيا في استهلاك الطاقة على المستوى الوطني. وتشير الأدلة التحليلية المستمدة من مسح الأسر لعام ٢٠٠٨ في كل من الأردن وموريتانيا إلى الأمور التالية:



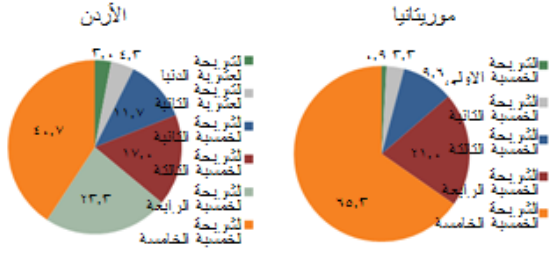
- يمثل دعم الوقود حوالي ٨% من نفقات الموازنة في موريتانيا و ٦% في الأردن.
- تشكل حصة منتجات الطاقة نسبة أقل في ميزانية الأسر الأفقر (الشكل البياني ٢). فالأسر في أدنى شرائح الدخل تكاد لا تستهلك أي قدر من الغازولين، ومع ارتفاع الدخل يزداد نصيب الغازولين من النفقات (ليصل إلى أكثر من الضعف في الأردن).

- منافع دعم الطاقة تميل إلى جانب الأثرياء، إذ أن المكاسب التي تتحقق من هذا الدعم توزع توزيعاً غير متكافئ على الأسر المعيشية في نظام الدعم الحالي، حيث تتناسب مع حجم الإنفاق على منتجات الطاقة المختلفة. وهكذا، يستأثر أغنى ٢٠% من الأسر على ٤٠% من مزايا الدعم في

الأردن و ٦٥% منها في موريتانيا. وفي المقابل، يحصل أفقر ٢٠% من الأسر على أقل من ٧% من مزايا الدعم (الشكل البياني ٣). ونتيجة لذلك، ينتهي الأمر بتحيز شديد لصالح الأسر الغنية في توزيع دعم الوقود -



### الشكل البياني ٣ نسب الاستفادة من دعم الطاقة



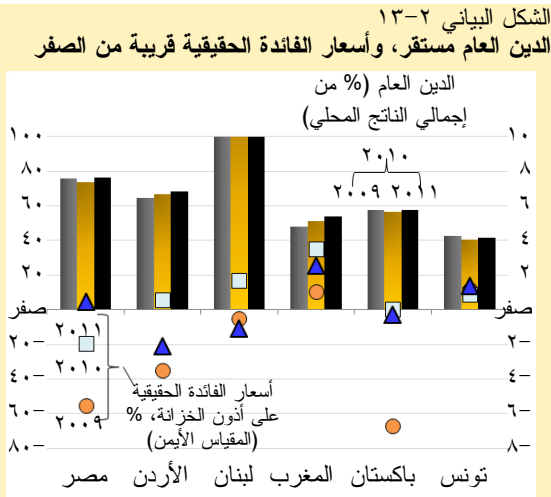
المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي على أساس المعلومات الواردة في مسح الأسر لعام ٢٠٠٨ لكل من الأردن وموريتانيا.  
١ بالنسبة للأردن، يأخذ حساب المكاسب في الاعتبار تأثير كل من الدعم المباشر وغير المباشر للأسعار. ويحذف الدعم غير المباشر تأثير دعم أسعار الطاقة على سعر السلع الاستهلاكية والخدمات الأخرى التي تستخدم الطاقة في إنتاجها وتوزيعها.

الذي يهدف في الأساس إلى الحفاظ على القوة الشرائية للطبقتين الفقيرة والمتوسطة.

- يمثل دعم الوقود آلية مكلفة لتقديم المساعدات الاجتماعية للأسر منخفضة الدخل. ففي الأردن على سبيل المثال، تتكلف الموازنة حوالي ١٤ ديناراً أردنياً لتوصيل تحويلات قدرها ديناراً واحداً عن طريق دعم الوقود إلى الشريحة الخمسية الأدنى في توزيع الدخل الأردنية. وبالمثل، لا يصل إلى الفقراء (أفقر شريحتين خمسينتين) إلا أوقية موريتانية واحدة من واقع ٢٤ أوقية تنفق على الدعم. وبالنسبة للبلدين، كان توزيع منافع الدعم بشكل عشوائي سينطوي على تكلفة أقل وفعالية أكبر في مساعدة الفقراء.

إعداد معتر السعيد، وأميين ماتي، ويونس زوهار.

### اعتماد متزايد على المصادر المحلية لتمويل عجز المالية العامة



المصدر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

يزداد اعتماد الحكومات على الأجهزة المصرفية المحلية لتمويل اختلالات المالية العامة في كثير من بلدان MENAP المستوردة للنفط. ومن المتوقع أن يتجاوز عجز المالية العامة الكلي قبل المنح ٨% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١١، بينما حدثت زيادة متواضعة وحسب في حجم المنح (عدا في الأردن، التي تلقت منحا إضافية بلغت حوالي ٤,٥% من إجمالي الناتج المحلي هذا العام)، وارتفعت تكاليف الاقتراض في الأسواق الدولية. ونتيجة لذلك، تعتمد الحكومات في مصر والمغرب وباكستان وسوريا اعتماداً شديداً على التمويل المحلي. وفي المقابل، يتم الاعتماد على التمويل الخارجي الرسمي في جيبوتي وموريتانيا وتونس.

وبالرغم من ارتفاع الديون بالقيمة الاسمية، فإن الكبح المالي – الذي يعرف بالتضخم المرتفع وأسعار الفائدة المنخفضة أو السالبة – قد ساعد في الحفاظ على ثبات مستويات المديونية مع تناقص القيمة الحقيقية للدين المحلي في عدة بلدان (الشكل البياني ٢-١٣). ويؤدي فرط اعتماد الحكومات على التمويل من البنوك المحلية إلى تقليص الائتمان المتوافر للقطاع الخاص.

## الطريق مليء بالتحديات

أبرز الهبوط الاقتصادي في المنطقة التحدي الذي يمثله الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي مع الاحتفاظ بالتجانس الاجتماعي. وعلى المدى القصير، يمثل الموقف المالي التوسعي إجراء ملائماً لتخفيف أثر الهبوط الاقتصادي، لكن الحيز المالي الضيق والمخاوف المتعلقة بالكفاءة والعدالة تتطلب إحلال شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة للمستحقين محل نظام الدعم الشامل. ومن هنا يمكن أن تتوافر الموارد للاستثمارات الحيوية في البنية التحتية والتعليم، ولدعم الإصلاحات التي تعتبر الحاجة إليها شديدة.

وبالنسبة للمدى المتوسط، يمكن أن يساهم تحديد إطار شامل للسياسة الاقتصادية الكلية واستراتيجية للنمو الشامل للجميع – عن طريق عملية تشاورية واسعة النطاق – في مساعدة صناع السياسات والأطراف المعنية على التوصل إلى توافق في الآراء حول أولويات السياسة، وتثبيت التوقعات، والحد من عدم اليقين الاقتصادي. كذلك فإن تثبيت التوقعات عن طريق التعهد الآن بتنفيذ النقشف المالي على المدى المتوسط، سيسمح للبلدان بالحفاظ على موقف معاكس للاتجاهات الدورية في الأجل القريب. وينبغي أن يتضمن هذا التعهد خطة محددة لإلغاء التخفيضات الضريبية وتدابير الإنفاق المتخذة مؤخراً.

وبالمثل، يظل موقف السياسة النقدية التيسيري في المنطقة ملائماً إلى حد كبير على المدى القصير، نظراً للنمو الذي انخفض عن مستواه الاتجاهي وفجوات الناتج السالبة، وتراجع أسعار الغذاء والوقود إلى مستويات أكثر اعتدالاً، وضعف الاقتصاد العالمي. غير أن السياسة النقدية ينبغي أن تعود إلى وضعها الطبيعي مع تعافي الاقتصاد، حتى تمنع أي آثار تضخمية لاحقة بسبب ارتفاعات الأجور مؤخراً والزيادات السابقة في أسعار الغذاء. وقد يتطلب الأمر رفع أسعار الفائدة الأساسية في موعد أبكر إذا استمرت الضغوط على الاحتياطيات الدولية في البلدان ذات أسعار الصرف الثابتة، علماً بأن زيادة مرونة سعر الصرف قد يكون له ما يبرره في حالة مصر. وعلى المدى المتوسط، وتبعاً للظروف التي يمر بها كل بلد، يمكن التوسع تدريجياً في أدوات السياسة النقدية بالابتعاد عن استخدام أسعار الصرف كركيزة اسمية. ومن شأن هذا الإجراء أن يتيح للسياسة النقدية حيزاً أكبر للحفاظ على استقرار الأسعار، مع تطبيق أسعار صرف قابلة للتعديل في مواجهة الصدمات الحقيقية ويمكن أن تساعد في الحفاظ على القدرة التنافسية.

وقد أدت البيئة الخارجية في الشهور القليلة الماضية إلى زيادة حادة في مخاطر التطورات السلبية، حيث تكثفت المخاوف بشأن استمرار ضعف القطاع المالي ومدى إمكانية الاستمرار في تحمل الديون السيادية المستحقة على الاقتصادات المتقدمة. ومقارنة بتوقعات ربيع ٢٠١١، حدث ارتفاع كبير في درجة الاحتمالية المقدرة لزيادة ضعف النمو في الاقتصادات المتقدمة وكذلك احتمالية تحقق التوقعات المتطرفة في حالة أوروبا.<sup>٣</sup> وسوف تتأثر بلدان

<sup>٣</sup> راجع عدد سبتمبر ٢٠١١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

MENAP المستوردة للنفط، وخاصة في المغرب العربي، بالتطورات السلبية في أوروبا (الإطار ٢-٢)، إذ أنها ستواجه خطر العدوى عن طريق روابط القطاع العيني في مجالات التجارة والسياحة والاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين، وهي آثار يمكن أن تتضمن ارتفاع تكاليف التمويل الخارجي. ولا تزال آثار تداعيات الأوضاع في القطاع المالي محدودة حتى الآن، لكنها يمكن أن تزداد إذا ما انتشرت الأزمة إلى بلدان منطقة اليورو الرئيسية. فبعد بدء الربيع العربي، لجأت معظم البلدان بالفعل إلى احتياطاتها الدولية الوقائية لمواجهة تدهور الأوضاع الاقتصادية، وأصبح لديها الآن حيز أضيق بكثير لمواجهة الصدمات المستقبلية.

ومع ذلك، يشكل مستقبل السياسات الداخلية وعدم اليقين السياسي في بعض البلدان أكبر مخاطر التطورات السلبية الراهنة أمام بلدان MENAP المستوردة للنفط. وسيظل التأخر في تحقيق الاستقرار السياسي وتنفيذ الإصلاحات المطلوبة يؤثر سلباً على المشاعر السائدة بين المستثمرين والإضرار بالنمو، مع رفع تكاليف الاقتراض والدين العام. وعلى جانب الاحتمالات الإيجابية، يمكن أن تحقق المنطقة استفادة إيجابية كبيرة إذا أجريت انتخابات موثوقة في الوقت المقرر في مصر وتونس، وانتهى الصراع الدائر في سوريا، وصدرت إشارة مبكرة تؤكد الالتزام بالتغيير الشامل على أساس من الشفافية والمصادقية.

### الطريق نحو النمو الشامل للجميع

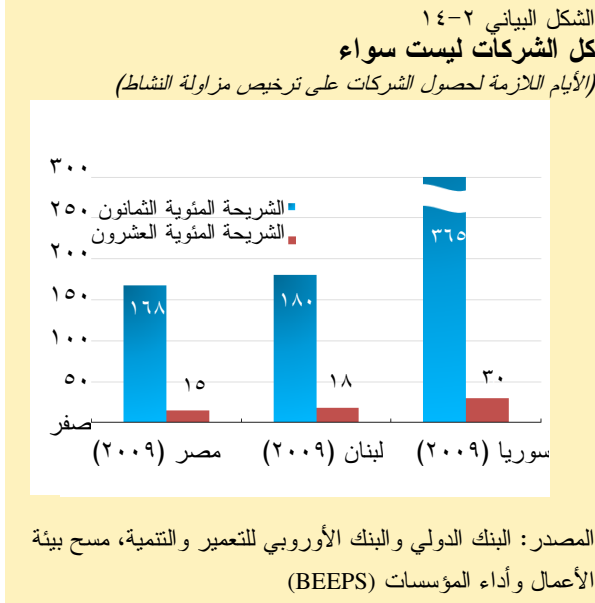
لن يكون من السهل الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتلبية الطلبات المتزايدة من السكان. ويمكن تخفيف بعض الضغوط باللجوء إلى مصادر رسمية لتمويل عجز الحسابات الخارجية والمالية العامة، نظراً للمخاطر المحيطة بتعافي الاقتصاد العالمي وتساعد تكاليف الاقتراض في الأسواق الدولية وتناقص التدفقات الرأسمالية الداخلة. ويمكن أن يساعد هذا الدعم في الحفاظ على احتياطات وقائية لمواجهة أي صدمات مستقبلية، وتخفيف الضغوط على الائتمان المحلي وأسعار الفائدة المحلية، والحد من ضغوط الموازنة على الإنفاق الاجتماعي. ويمكن أن يساهم الشركاء الإقليميون والدوليون – على غرار شراكة دوفيل مؤخراً – في صياغة وتنفيذ جدول أعمال للإصلاح عن طريق المساعدة الفنية وتخفيف أعباء الديون والتمويل بشروط ميسرة.

وفيما يلي أهم البنود على جدول أعمال الإصلاح:

**أسواق العمل:** يمكن أن يساعد الحد من جوانب الجمود في أسواق العمل على توفير المزيد من فرص العمل والحد من البطالة – التي تسجل معدلات مرتفعة بين الشباب على وجه الخصوص – في بلدان MENAP المستوردة للنفط.<sup>٤</sup> وسيؤدي إصلاح نظم التعليم إلى زيادة العمالة الماهرة التي يطلبها القطاع الخاص، وتحسين فرص الاستثمار في رأس المال البشري، ومن ثم تشجيع الحراك الاجتماعي. وبتخفيض العبء التنظيمي والضريبي في أسواق العمل

<sup>٤</sup> راجع عدد أكتوبر ٢٠١٠ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى الصادر عن صندوق النقد الدولي.

والمنتجات وتحسين جودة المؤسسات والحوكمة، يمكن المساهمة في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي وتحقيق نمو أكثر شمولاً للجميع. وبذلك يحصل العاملون على درجة أفضل من الحماية الاجتماعية والمزايا وفرص التطور الوظيفي (الملحق ٢-١).



بيئة الأعمال والحصول على الخدمات الحكومية: سيكون من المهم تحسين بيئة الأعمال في المنطقة لتخفيض تكاليف ممارسة الأعمال وتعزيز القدرة التنافسية<sup>٥</sup>. ولتحقيق هذه الغاية، من الضروري تحسين الإطار القانوني الأساسي، وكذلك تضيق الفجوة بين الإطار القانوني وتطبيقه، حتى تتاح الخدمات الحكومية للجميع على قدم المساواة. وتكشف التجارب الواقعية أن هناك تبايناً كبيراً في الحصول على الخدمات الحكومية – ففي مصر على سبيل المثال، يمكن أن يستغرق حصول خمس الشركات على ترخيص مزاولة النشاط حوالي ستة أشهر، بينما تحصل عليه الشركات الأخرى في غضون أسبوعين (الشكل البياني ١٤-٢ والملحق ٢-٢).

الحصول على الخدمات المالية وبيئة التجارة: سيكون تحسين الحوكمة والإفصاح في قطاع الشركات وتعميق الأسواق الرأسمالية تطوراً مفيداً لمؤسسات الأعمال، وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في الحصول على الائتمان وجذب الاستثمارات.<sup>٦</sup> وثمة حاجة أيضاً لأن تستكشف منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان إمكانية الاستفادة بشكل أوفى من فرص التجارة باعتبارها محركاً للنمو، لا سيما باعتماد نظم تجارية أقل تعقيداً. وينبغي مواصلة الجهود لتنويع الصادرات من حيث التكوين والوجهة، بغية توثيق الاندماج مع الأسواق الصاعدة الأسرع نمواً. وينبغي أن يستفيد صناع السياسات بصورة أفضل من الأصول العديدة التي تتمتع بها المنطقة؛ ف لديها شباب ديناميكي يشكل قطاعاً عريضاً من السكان، وموارد طبيعية وفيرة، وسوق إقليمية كبيرة، وموقع جغرافي متميز قريب من منطقة اليورو. وبالرغم من المصاعب التي تواجه المنطقة على المدى القصير، فإن السعي لتنفيذ كل البنود على جدول أعمال الإصلاح يمكن أن يساعد في توفير مستويات معيشية أعلى وتحقيق درجة أكبر من المساواة في توزيع الفرص الاقتصادية على المديين المتوسط والطويل.

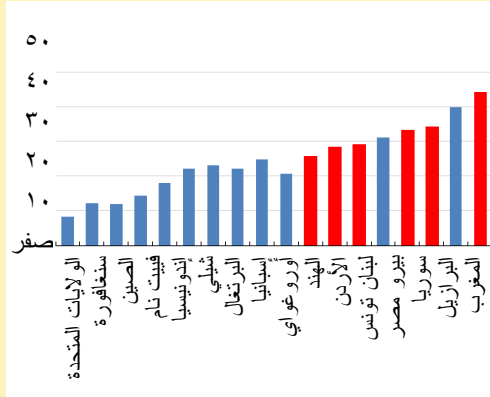
<sup>٥</sup> راجع عدد أكتوبر ٢٠١٠ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى الصادر عن صندوق النقد الدولي.  
<sup>٦</sup> راجع عدد مايو ٢٠١٠ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى الصادر عن صندوق النقد الدولي.

## الملحق ٢-١: بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط: معالجة مشكلة

### الاقتصاد غير الرسمي وتشجيع الدمج

القطاعات غير الرسمية كبيرة في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط، مما يتسبب في انعكاسات سلبية على العاملين الذين لا يتمتعون بأي قدر من الحماية الاجتماعية وفرص التطور الوظيفي أو بالقليل منهما – ومن ثم يعوق الدمج الكامل في الاقتصاد. وللمحد من مشكلة الاقتصاد غير الرسمي وتشجيع النمو الشامل للجميع، ينبغي أن يعمل صناع السياسات على تحسين بيئة الأعمال، وتخفيف أوجه الجمود في سوق العمل وتخفيض العبء الضريبي، وإتاحة الفرصة للعمالة غير الرسمية كي تكتسب مهارات أعلى، وإيجاد بيئة تشجع المنافسة العادلة بين كافة العاملين والشركات.

### ما حجم الاقتصادات غير الرسمية في المنطقة؟



المصادر: تقديرات المؤلفين بالنسبة لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأمريكا اللاتينية؛ راجع الملحوظة ١ في النص للتعرف على المنهجية المستخدمة. وبالنسبة لكل البلدان الأخرى، تستخدم نفس التقديرات الواردة في دراسة Schneider and others، وهي تقديرات لعام ٢٠٠٧.

ينتشر القطاع غير الرسمي عبر بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط، وحجمه فيها كبير (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الرسمي – المقيس من السلطات الرسمية) وكذلك عند مقارنته بحجم القطاع المماثل في بلدان الأسواق الصاعدة الأخرى التي يتراوح فيها من ٢٦% في الأردن وحوالي ٣٠% في لبنان وتونس إلى حوالي ٣٤% في مصر وسوريا، و ٤٤% في المغرب (الشكل البياني ١).<sup>١</sup>

مثل هذه المستويات المرتفعة من اللارسمية تعني أن نسبة كبيرة من العمالة في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط تحصل على حماية اجتماعية أو إعانات بطالة ضعيفة أو معدومة، وهي ظروف تحد من الاندماج

إعداد ياسر أديع وجيون كيم.

<sup>١</sup> يقدر حجم الاقتصاد غير الرسمي باستخدام نموذج المؤشرات المتعددة والأسباب المتعددة – (Multiple Indicator-Multiple Cause – “MIMIC”) المعتاد استخدامه في الدراسات المتخصصة (راجع Friedrich Schneider, Andreas Buehn, and Claudio Montenegro, 2010, “New Estimates for the Shadow Economies All Over the World,” *International Economic Journal*, 24:(4), pp. 443–461). ويتوصل هذا النموذج إلى تقدير لحجم الاقتصاد غير الرسمي بالنظر في مؤشرات ودوافعه القابلة للقياس. واستنادا إلى البحوث السابقة في هذا المجال، تشمل مؤشرات الاقتصاد غير الرسمي القابلة للقياس العملة كجزء من النقود بمعناها الواسع، والعمل الحر كنسبة من مجموع التوظيف. أما الدوافع القابلة للقياس المستخدمة في الدراسات المتخصصة فهي مؤشرات ترصد عبء القواعد التنظيمية في أسواق العمل والمنتجات، والعبء الضريبي، وجودة المؤسسات.

الكامل في سوق العمل. وطبقا لآخر عدد من تقارير مؤشرات التنمية البشرية الذي يصدره البنك الدولي،<sup>٢</sup> هناك نسبة من القوى العاملة تبلغ ٤٣% في مصر و ٥١% في تونس لا يوجد لديها اشتراك في خطة لمعاشات التقاعد. وتبلغ هذه النسبة في الأردن ولبنان ٦٢% و ٦٧%، على الترتيب. أما في سوريا والمغرب، فهناك نسبة تتجاوز ٧٠% من القوى العاملة لا تتمتع بأي تغطية من خطط معاشات التقاعد.

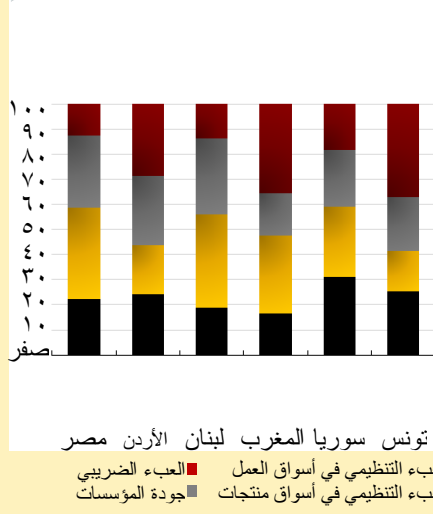
### ما الذي يدفع العاملين والشركات نحو الاقتصاد غير الرسمي؟

تضآفر العبء التنظيمي الثقيل في أسواق العمل والمنتجات مع فرط العبء الضريبي وضعف جودة المؤسسات و/أو الحوكمة فأدت جميعا إلى دفع العمالة والشركات في المنطقة نحو الاقتصاد غير الرسمي. فقد زادت تكلفة مزاوله الأعمال في القطاع الرسمي بسبب الضرائب المرتفعة والقواعد التنظيمية المرهقة في أسواق المنتجات – والتي تأتي، على سبيل المثال، في شكل إجراءات طويلة ومكلفة ومعقدة لبدء مؤسسات الأعمال وتشغيلها؛ وقواعد تنظيمية متشده في شأن العمالة؛ وتكاليف باهظة تترتب على تشغيل العمالة، كتطبيق حد أدنى للأجور يزيد على الإنتاجية وفرض مدفوعات كبيرة تتقاضاها العمالة عند إنهاء الخدمة. وأدى ذلك إلى إيجاد حوافز قوية أمام العاملين والشركات للعمل في الاقتصاد غير الرسمي حيث يمكنهم تجنب هذه التكاليف

وتزداد هذه الحوافز حين تكون جودة المؤسسات ضعيفة، وهو ما يمكن أن ينعكس في انخفاض جودة الخدمات العامة أو ضعف إنفاذ القواعد التنظيمية. فعلى سبيل المثال، يؤدي النظام القضائي غير القادر على تسوية المنازعات وإنفاذ العقود إلى تقليص المزايا التي تقترن بالعمل في الاقتصاد الرسمي (أو تخفيض تكلفة الفرصة البديلة التي يتيحها الاقتصاد غير الرسمي)، مما يتيح للعاملين والشركات حوافز أكبر للعمل في القطاع غير الرسمي. كذلك يمكن أن تتجسد جودة المؤسسات الضعيفة في ممارسات الفساد التي يمكن أن تجعل الحصول على الخدمات الحكومية قصرا على قلة محظوظة أو ميزة لبضع شركات كبرى "محمية" أو "واسعة الصلات" على حساب كثير من الشركات الأخرى الصغيرة (مما يحد من مزايا الاقتصاد الرسمي). ويمكن أن يؤدي الفساد أيضا إلى خفض تكلفة العمل في الاقتصاد غير الرسمي – إذ يمكن للشركات غير الرسمية أن تدفع رشواى لتجنب الغرامات والجزاءات الكبيرة عند اكتشاف نشاطها. وفي الحالتين، يتسبب الفساد في زيادة حوافز العمل في الاقتصاد غير الرسمي.

<sup>٢</sup> البنك الدولي، تقرير مؤشرات التنمية البشرية، سبتمبر ٢٠١١.

الشكل البياني ٢  
مساهمة المحدّات المستخدمة في حجم الاقتصاد غير الرسمي (%)



المصادر: تقديرات المؤلف. راجع أيضا الملحوظتين ١ و ٢ في النص.

وفي أي بلد نمطي من البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يساهم كل من عبء القواعد التنظيمية في أسواق المنتجات، وجودة المؤسسات، والعبء الضريبي، في تفسير نسبة متوسطة قدرها حوالي ٢٤% من حجم الاقتصاد غير الرسمي ككل. أما جوانب الجمود في أسواق العمل فتساهم في هذا الحجم بنحو ٢٨% في المتوسط. (الشكل البياني ٢).<sup>٣</sup>

وبمقارنة الدوافع في البلدان المختلفة، يبدو أن للعبء الضريبي أهمية خاصة في المغرب وتونس (الشكل البياني ٢). فكلا البلدين يتسم بمعدل ضريبي مرتفع

على الشركات، يبلغ ٣٠% تقريبا، وهو أكثر بكثير من المعدل المتوسط للبلدان النامية والذي يبلغ حوالي ٢٠%.<sup>٤</sup> ويتبين من مسح الشركات الصغيرة في المغرب أن العبء الضريبي المرتفع يشكل أكبر عقبة أمام العمل في القطاع الرسمي – حيث يشير أكثر من ٥٠% من الشركات المشمولة بالمسح إلى أن السبب الرئيسي وراء عدم تسجيل نشاطها هو ارتفاع مستوى الضرائب.

ويبدو أن وجود قواعد تنظيمية جامدة في سوق العمل هو من أبرز الدوافع الأخرى في حالة مصر ولبنان والمغرب وسوريا على وجه الخصوص. وبالفعل، تشير البيانات المستمدة من مسح الشركات على مستوى العالم إلى أن متوسط نسبة الشركات التي تعتبر قواعد العمل عقبة أساسية أمام مزاولة أعمالها يصل إلى أعلى المستويات في هذه البلدان.<sup>٥</sup> ففي مصر، على سبيل المثال، تتسم لوائح الفصل من العمل بالتشدد المفرط – حيث تصل مدفوعات إنهاء الخدمة للموظفين المثبتين (بما في ذلك تكلفة متطلبات الإخطار المسبق) إلى ما يعادل ١٣٢ أسبوعا من آخر راتب لهم. وفي سوريا والمغرب، تعادل هذه المدفوعات ٨٠ أسبوعا و ٨٥ أسبوعا، على الترتيب –<sup>٦</sup> أي أعلى بكثير من المتوسط البالغ ٣٩ أسبوعا في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ و ٢٦ أسبوعا في البلدان المتقدمة.<sup>٧</sup> وتؤدي التكلفة المرتفعة

<sup>٣</sup> لحساب مساهمة كل متغير سببي (دافع) وراء حجم الاقتصاد غير الرسمي، نقوم بضرب المعامل المقدر للمتغير السببي المستمد من نموذج "MIMIC" في قيمته، ثم نقسم الناتج على الحجم المقدر للاقتصاد غير الرسمي. راجع أيضا الحاشية ١.

<sup>٤</sup> Roberta Gatti, Diego Angel-Urdinola, Joana Silva, and Andras Bodor, 2011, *Striving for Better Jobs: The Challenge of Informality in the Middle East and North Africa* (Washington: World Bank)

<sup>٥</sup> راجع عدد أكتوبر ٢٠١٠ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى الصادر عن صندوق النقد الدولي.

<sup>٦</sup> Navtej Dhillon, and Tarik Yousef (eds), 2009, *Generation in Waiting: the Unfulfilled Promise of Young People in the Middle East* (Washington: Brookings Institution Press).

لإنهاء الخدمة إلى إعاقة توسع القطاع الرسمي في توظيف العمالة، وإجبار الشركات العاملة فيه على دخول الاقتصاد غير الرسمي أو دفعها لتوظيف العمالة بشكل غير رسمي تجنباً لهذه التكاليف.

### ما الذي يمكن أن يفعله صناع السياسات؟

تمثل العقبات أمام مزاوله الأعمال وتوظيف العمالة في القطاع الرسمي عقبات أيضاً أمام تحقيق النمو الشامل للجميع. ولإزالة هذه العقبات، ينبغي أن يقوم صناع السياسات بما يلي:

تحسين بيئة الأعمال وإتاحة المنافسة للجميع على قدم المساواة: ينبغي أن تركز السياسة على تحسين الإطار التنظيمي لمؤسسات الأعمال – بتبسيط القواعد المنظمة لدخولها السوق وتخفيض تكاليف الالتزام بها، وغير ذلك من التدابير ذات الصلة – مع إيجاد بيئة تشجع إنفاذ القواعد بشكل أكثر عدالة. ومثل هذا المنهج لا يعزز الاستثمار والنمو فقط، بل إنه يعود بالنفع على الجميع أيضاً إذ يسمح لكافة الشركات والعاملين بالتنافس على أساس عادل.

إصلاح مؤسسات سوق العمل: تنسم أسواق العمل في المنطقة بقواعدها التنظيمية المفرطة في التقييد، وهي بذلك تعوق توفير فرص عمل في القطاع الرسمي، وتساهم في دفع الشركات والعاملين نحو الاقتصاد غير الرسمي، وتزيد من تشتت سوق العمل، مما يتسبب في انقسام العمالة إلى مجموعة تتمتع بالحماية في القطاع الرسمي ومجموعة أخرى تحصل على حماية ضئيلة أو معدومة في القطاع غير الرسمي. ولذلك، يجب أن تهدف السياسة إلى تخفيف هذه القواعد التنظيمية الجامدة لتحقيق مزيد من الامتثال وتحسين نتائج التوظيف، مع الحفاظ على الحق في التفاوض الجماعي ووضع نظم فعالة للحماية الاجتماعية بما يكفل لكل العاملين حماية أفضل من حيث مستوى الدخل وعند المرور بفترات التحول الوظيفي.

تخفيف العبء الضريبي: من خلال تخفيض المعدلات الضريبية المطبقة على الشركات (إذا كانت مرتفعة) وتبسيط اللوائح الضريبية، على سبيل المثال، يمكن تعزيز الطابع الرسمي في الاقتصاد، بل ويمكن أيضاً زيادة الإيرادات الضريبية كما تشير الأدلة في حالي مصر والبرازيل.<sup>٨</sup> ويمكن تحقيق ذلك من خلال ثلاث قنوات تعمل على توسيع القاعدة الضريبية. فأولاً، ستنجح هذه الإصلاحات حوافز أكبر للشركات غير الرسمية الحالية كي تنضم إلى القطاع الرسمي ومن ثم تدفع الضرائب. وثانياً، سيصبح لدى الشركات الرسمية القائمة حافزاً أكبر على الاستثمار وتحقيق دخل أعلى، وهو ما يؤدي بدوره إلى تحقيق النمو. وأخيراً، سيصبح لدى الشركات الجديدة حافز أكبر للعمل في الاقتصاد الرسمي.

<sup>٨</sup> راجع الحاشية ٤.



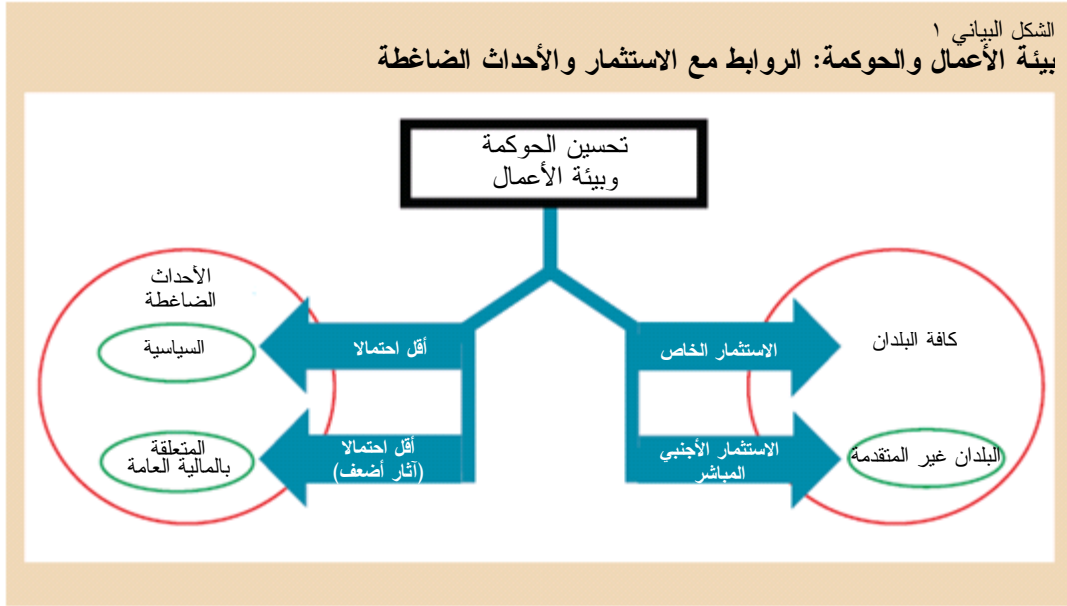
إتاحة فرصة تحسين المهارات للعاملين في القطاع غير الرسمي: عادة ما يكون العاطلون عن العمل هم الفئة المستهدفة في برامج التدريب الحالية في المنطقة، وهو منهج صائب بالنظر إلى وضعهم كفئة من الفئات الضعيفة في المجتمع. غير أن الكثير من العاملين في القطاع غير الرسمي يشكلون فئة ضعيفة أيضا، وفي بعض الحالات أسوأ حالا من بعض العاطلين. فعلى سبيل المثال، تشير الأدلة المستخلصة من بعض الدراسات المحدودة عن مصر إلى أن البطالة غالبا ما تزداد مع ارتفاع دخل الأسرة.<sup>٩</sup> ويعني هذا أن الأفراد الذين ينتمون إلى أسر ثرية نسبيا يشترطون أجورا أعلى لقبول التوظيف – اعتمادا على الدعم الذي تقدمه الأسرة – ومن ثم يمكن أن يتحملوا فترة أطول من البطالة في سعيهم للعثور على وظيفة مجزية. ومن ناحية أخرى، غالبا ما يقبل الأفراد المنتمون إلى أسر أفقر – والذي يمتلكون نفس المستوى من المهارات – الالتحاق بوظائف أقل أجرا في القطاع غير الرسمي. وعلى ذلك، فإن أي جدول أعمال للنمو الذي يشمل الجميع ينبغي أن يتيح فرصة تحسين المهارات لكل المجموعات الضعيفة في المجتمع – بما فيها العمالة غير الرسمية.

---

<sup>٩</sup> راجع الحاشية ٤.

## الملحق ٢-٢ نظرة أقرب في الحوكمة وبيئة الأعمال في بلدان MENAP

لا تزال البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان متأخرة عن البلدان الأخرى فيما يتعلق بجودة الحوكمة، ولم تحقق تحسنا ملحوظا في هذا الصدد على مدار العشر سنوات الماضية. وقد أدت الإصلاحات التي أجريت في نفس الفترة لتعزيز بيئة الأعمال إلى تحسين الترتيب العالمي لكثير من بلدان MENAP، لكن فجوة تنفيذية كبيرة لا تزال باقية بين القوانين واللوائح المكتوبة والتطبيق العملي، كما أن هناك عدم مساواة في الحصول على الخدمات، بما فيها الخدمات التي يقدمها القطاع المالي، وهو ما يشكل عقبة أساسية. وبمعالجة جوانب عدم الكفاءة في سوق العمل، يمكن تحسين بيئة الأعمال والمساعدة في علاج مشكلة البطالة التي تلوح في المنطقة.

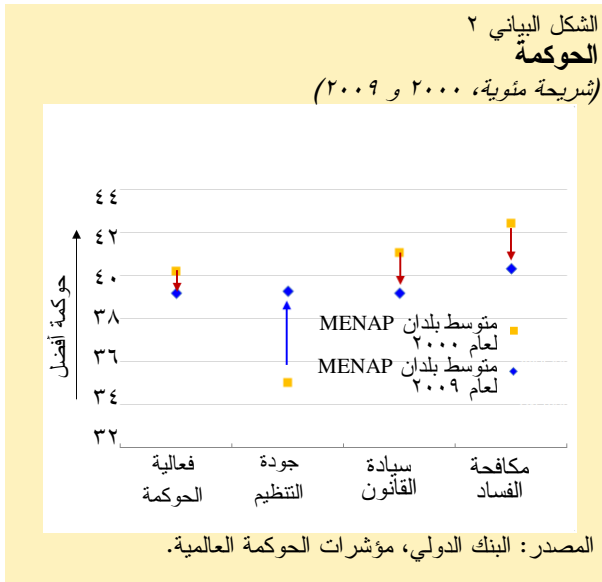


تعمل بيئة الأعمال المواتية والحوكمة الرشيدة على تعزيز النمو الشامل للجميع والاستقرار الاقتصادي الكلي. ويشمل هذان المطلبان الشفافية ووضوح المسار المستقبلي في صنع السياسات، والكفاءة، وعدالة الوصول إلى الخدمات الحكومية والموارد العامة.

وتشير الدراسات التجريبية المتوافرة إلى وجود ارتباط بين سلامة الحوكمة والاستثمار (الشكل البياني ١). فالتحليلات الأخيرة تخلص إلى أن تحسن الحوكمة يرتبط بارتفاع نسبة الاستثمار الخاص من مجموع الاستثمارات – وهو مقياس يمثل "تصويتنا بالنقطة" – كما يرتبط بارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>١</sup> كذلك اتضح الارتباط بين انخفاض عدد الأحداث المولدة للضغط، وخاصة السياسية منها.<sup>٢</sup>

إعداد مارك هورتن، استنادا إلى أعمال كاروس كاسيريس، ونديم إلهي، وأنا كوتشانوفا، وكمال كريشنا، وتشونفانغ يانغ. (يتبع في الصفحة التالية)

## الحكومة: مواطن ضعف كبيرة، ومجال للتحسن



لا يحظى معظم بلدان MENAP بترتيب عالمي جيد من حيث الحكومة، ويبدو أن ترتيبها تراجع في العشر سنوات الماضية. فمنطقة MENAP كمجموعة تحتل مرتبة أقل من الشريحة الخمسية الخمسين في من قضايا الحكومة التي تقيسها مؤشرات الحكومة العالمية التي يستخدمها البنك الدولي.<sup>٢</sup> وفي السنوات الأخيرة، لم يحصل على مرتبة أعلى من الشريحة الخمسية الخمسين إلا بضعة بلدان في المنطقة – هي الأردن والمملكة العربية السعودية وتونس وبعض دول الخليج العربي – وذلك بالنسبة لبعض مؤشرات الحكومة العالمية الفرعية. وكان التحسن ضئيلاً في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩، حيث اقتصر

على الجودة التنظيمية التي شهدت تحسناً ملحوظاً، بينما انخفضت الدرجات على مؤشرات فرعية أخرى أو ظلت دون تغيير (الشكل البياني ٢).

وتشير التحليلات القطرية المقارنة إلى وجود ارتباط موجب بين جودة الحكومة وقوة أداء الاقتصاد الكلي. ويتضح الارتباط التالي بمقارنه المؤشرات الفرعية المدرجة ضمن مؤشرات الحكومة العالمية لقياس فعالية الحكومة وجودة القواعد التنظيمية من ناحية، ومتوسط دخل الفرد والتصنيفات الائتمانية السيادية من ناحية أخرى: فالبلدان التي تتوفر فيها الحكومة الجيدة تحقق دخلاً أكبر وتحصل على تصنيف ائتماني أقوى (الشكل البياني ٣ و ٤). ومن الطريف أن العديد من البلدان الغنية بالهيدروكربونات في منطقة MENAP تبرز بوضوح في مثل هذه المقارنات – إذ تحصل على تصنيفات ائتمانية أعلى مما يمكن توقعه في المعتاد، نظراً لمستوى فعالية الحكومة وجودة القواعد التنظيمية (الشكل البياني ٤). وينم هذا عن إمكانية مواصلة الاستثمار في التحسينات المؤسسية الضرورية لتعزيز ديناميكية الاقتصاد القائم على الهيدروكربونات في هذه البلدان.

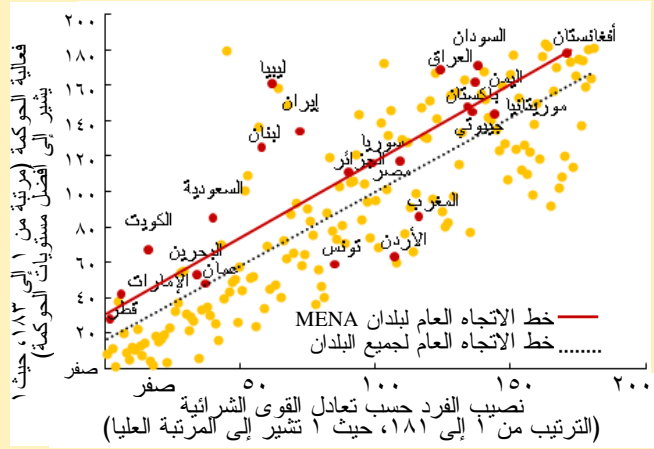
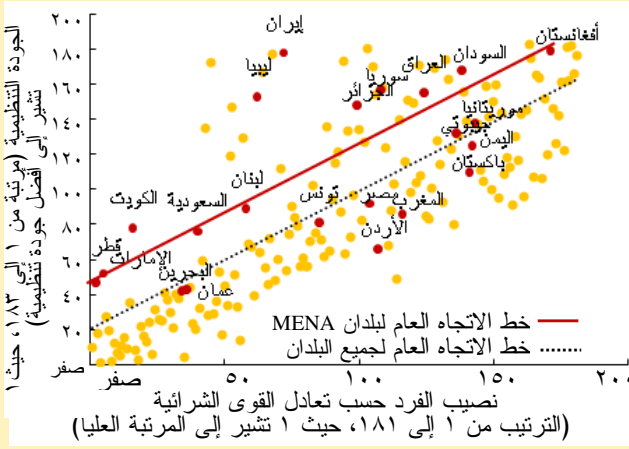
<sup>١</sup> صندوق النقد الدولي مكلف بالنظر في قضايا الحكومة عندما يكون تأثيرها كبيراً على الاقتصاد الكلي، أو حين تتسبب في تقييد قدرة الحكومة على اتباع سياسات تهدف إلى ضمان استمرارية أوضاعها الخارجية وتحقيق نمو قابل للاستمرار.

<sup>٢</sup> راجع ورقة العمل التالية قيد الإصدار: Carlos Caceres and Anna Kochanova, "Investment Promotion and the Role of Governance" and "Country Stress Events: Does Governance Matter?" IMF Working Papers.

<sup>٣</sup> يعتمد هذا الملحق في كثير من المعلومات على مؤشر الحكومة العالمي، الذي ربما يعتبر أشمل مؤشر لجودة الحكومة على وجه العموم. ويضم هذا المؤشر، باعتباره "مؤشر المؤشرات"، طائفة من مؤشرات تقييم الحكومة (على أساس قانوني أو واقعي) المتاحة للاطلاع العام، ويصنف الحكومة ضمن ستة مؤشرات فرعية تقيس موضوعات أساسية في هذا الخصوص، هي فعالية الحكومة، وجودة القواعد التنظيمية، والسيطرة على الفساد، وسيادة القانون، والصوت والمساءلة، والاستقرار السياسي/غياب العنف. راجع:

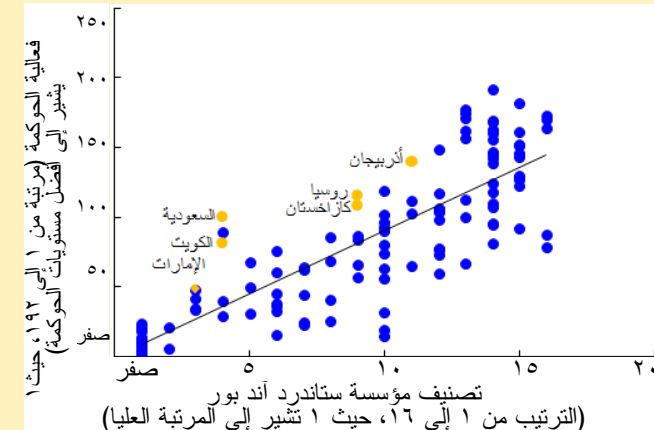
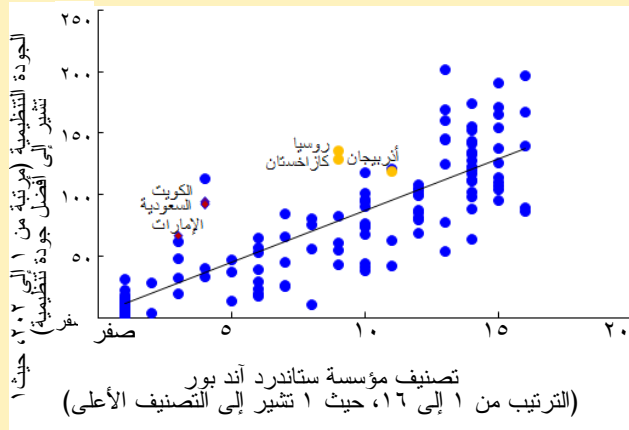
<http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp>

### الشكل البياني ٣ مؤشرات الحوكمة ومتوسط دخل الفرد



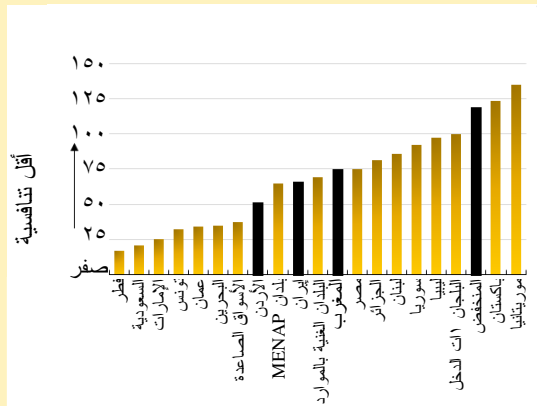
المصادر: البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية؛ وصندوق النقد الدولي، عدد إبريل ٢٠١١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

### الشكل البياني ٤ مؤشرات الحوكمة والتصنيفات الائتمانية السيادية<sup>١</sup>



المصادر: ستاندرد آند بور، ٢٠١١؛ والبنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية، ٢٠٠٩.  
١ البلدان فوق خط الاتجاه العام تصنيفها الائتماني أفضل مما تيرره مؤشراتها في مجال الحوكمة.

### الشكل البياني ٥ الترتيب على مؤشر التنافسية العالمية التابع لمنندى الاقتصاد العالمي



المصادر: World Economic Forum, Global Competitiveness Report 2010-2011.  
١ يغطي تقرير التنافسية العالمية ١٧ بلدا من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، عدا أفغانستان وجيبوتي والعراق والسودان واليمن.  
٢ الواحد والأربعون بلدا الغنية بالموارد المدرجة في مؤشر ٢٠١٠ الصادر عن "معهد رصد الإيرادات".

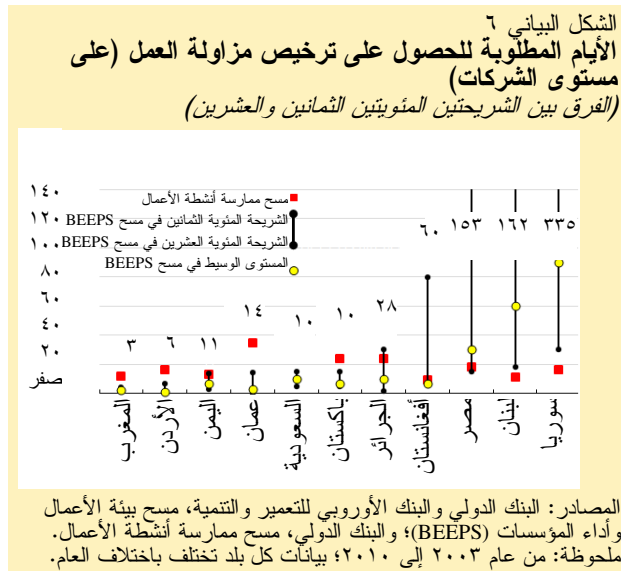
### بيئة الأعمال: كثير من التحديات

يحصل عدد من بلدان MENAP على ترتيب عالمي جيد من حيث بيئة الأعمال، وإن كان هناك بعض آخر يحتل أدنى المراتب في هذا الخصوص. وتحصل بلدان MENAP على مراتب مرتفعة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي، وعلى مؤشر التنافسية العالمية الذي يعده المنندى الاقتصادي العالمي. فالبحرين وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تحتل كلها مراتب أعلى من الشريحة المئوية الخمسين، طبقا

لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال (الشكل البياني ٥).<sup>٤</sup> غير أن العديد من بلدان MENAP يصنف في مراتب قريبة من المراتب الدنيا – إذ توصف بيئة الأعمال في باكستان وليبيا بأنها من أكثر بيئات الأعمال صعوبة.

وللإحاطة بكل الجوانب في هذا الصدد، لا يكفي النظر إلى مراتب بيئة الأعمال التي تحصل عليها بلدان MENAP. فبعض مؤشرات بيئة الأعمال، كالواردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، تقوم على تقييم للقواعد واللوائح، وقد لا تكفي لرصد مناخ الأعمال الحقيقي إذا كانت التجربة مختلفة في الواقع العملي. وتكشف الإجابات على مستوى الشركات – وهي وسيلة مفيدة للتحقق من مدى صلاحية القواعد واللوائح الرسمية المتعلقة بأنشطة الأعمال في التطبيق العملي، أو كان تنفيذها يحتاج إلى تحسين – أن هناك فجوة كبيرة في التنفيذ في العديد من بلدان MENAP.<sup>٥</sup> فعلى سبيل المثال، تنص القوانين واللوائح في سوريا ولبنان على أن الحصول على ترخيص مزاوله النشاط ينبغي أن يستغرق مدة تتراوح بين ١٥ و ٢٠ يوماً، لكن الشركات تشير إلى فترات تأخر طويلة على أرض الواقع، حيث يستغرق إصدار الترخيص ما بين ٦٠ و ٩٠ يوماً في متوسط الشركات (الشكل البياني ٦).

وهذا التباين المشاهد بين القواعد القانونية والممارسة الواقعية قد يوضح السبب وراء الضغوط الأخيرة في البلدان التي تعتبر جيدة المستوى من حيث بيئة الأعمال والحوكمة، أو التي سجل ترتيبها تحسناً كبيراً في السنوات القليلة الماضية.



وبالنظر إلى التباين الملاحظ في تطبيق القواعد واللوائح في بلدان MENAP، تتضح مشكلات "الظرفية" في التطبيق، والافتقار إلى الدمج، واللامساواة في الاستفادة، التي تشيع في مناخ الأعمال. وإضافة إلى الفرق الكبير بين بيئة الأعمال القانونية والواقعية، يوجد تفاوت كبير أيضاً بين تجارب الشركات داخل البلد الواحد. فعلى سبيل المثال، يستطيع متوسط الشركات في سوريا الحصول على ترخيص مزاوله النشاط في أقل من ١٠٠ يوم، لكن ذلك قد يستغرق عاماً أو أكثر بالنسبة لخمس عدد الشركات. وهناك فترات تأخر طولها ستة أشهر أو أكثر في مصر ولبنان أيضاً (الشكل البياني ٦). وتشير هذه الفروق إلى عدم تكافؤ الفرص في بلدان MENAP، لا سيما في حالة الشركات "خارج" النظام – وهي الشركات الصغيرة والأقل رسمية على الأرجح.

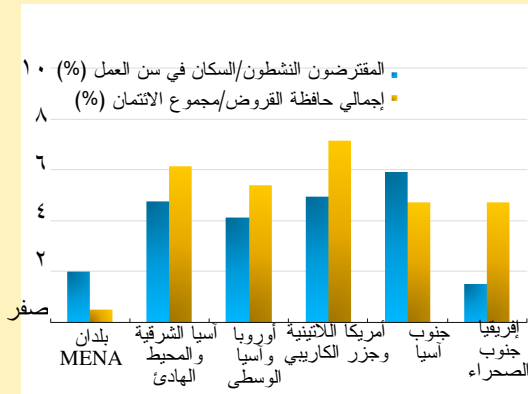
<sup>٤</sup> المراتب المحددة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال تغطي البيئة التنظيمية المتعلقة بتسع خطوات أساسية مطلوبة لإقامة مؤسسة أعمال وتشغيلها وإغلاقها ([www.doingbusiness.org](http://www.doingbusiness.org)). ويصنف مؤشر التنافسية العالمية للبلدان وفقاً لاثني عشر "ركيزة" للتنافسية، تشمل المؤسسات، والبنية التحتية، والبيئة الاقتصادية الكلية، وكفاءة الأسواق المالية وأسواق السلع والعمل، والصحة والتعليم، والابتكار ([www.weforum.org](http://www.weforum.org)).

<sup>٥</sup> البيانات مأخوذة من مسح بيئة الأعمال وأداء المؤسسات (BEEPS) التي يجريها البنك الدولي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير.

وتتضح اللامساواة في الاستفادة أيضا في القطاع المالي. فرغم أن بلدان MENAP تتسم على وجه العموم بمستوى مرتفع من الائتمان القائم للقطاع الخاص (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي)، مقارنة بمجموعات البلدان والمناطق الأخرى (عدا الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبلدان شرق آسيا)، فمن الملاحظ أن حجم التمويل المتاح يكون أقل في حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.<sup>٦</sup>

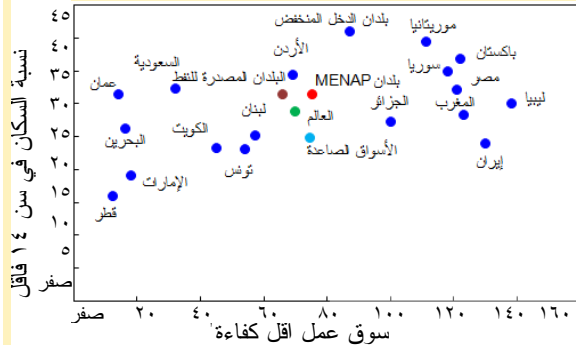
وغالبا ما تركز بنوك المنطقة في تقديم خدماتها المالية على شريحة ضيقة من العملاء، بما في ذلك القطاع العام والشركات الكبرى، كما تشيع عمليات الإقراض لذوي الصلة – حتى أن نسبة الانكشاف لأكثر من ٢٠ قرص إلى رأس المال المصرفي تزيد في منطقة MENAP على النسبة المسجلة في أمريكا الشمالية بمقدار أربع مرات تقريبا. وإضافة إلى ذلك، تحتل بلدان MENAP مرتبة منخفضة نسبيا فيما يتعلق بسهولة الحصول على الائتمان متناهي الصغر (وهو ما يعرف بالائتمان الذي يقل متوسط حجم القرض القائم فيه عن متوسط دخل الفرد بثلاثة أضعاف)، كما أن إجمالي حافظة قروض الائتمان متناهي الصغر في المنطقة يقل بكثير، كنسبة من مجموع الائتمان، عن الإجمالي المقابل في المناطق الأخرى (الشكل البياني ٧).<sup>٧</sup>

الشكل البياني ٧  
التمويل متناهي الصغر حسب المنطقة



المصدر: Douglas Pearce, 2011, "Financial Inclusion in the Middle East and North Africa," Policy Research Working Paper 5610, World Bank.

الشكل البياني ٨  
كفاءة سوق العمل والسكان الشباب



المصادر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٠-٢٠١١؛ والبنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية ٢٠٠٩. يتضمن التعاون في العلاقات بين العامل وصاحب العمل، ومرونة تحديد الأجور، وجمود التوظيف، وممارسات التعيين والفصل، وتكاليف تسريح العمالة الزائدة، والأجر والإنتاجية، والاعتماد على الإدارة المهنية.

كذلك ينبغي أن تعالج إصلاحات بيئة الأعمال أحد التحديات الكبرى أمام منطقة MENAP – وهو كيفية إيجاد فرص العمل للعدد الكبير من السكان الشباب. وتساعد مؤشرات بيئة الأعمال في إلقاء الضوء على مدى الكفاءة في أداء سوق العمل، ويلاحظ أن كثيرا من بلدان المنطقة يندرج في أدنى المراتب العالمية من حيث كفاءة سوق العمل.<sup>٨</sup> وبمضاهاة كفاءة سوق العمل بنسبة السكان تحت سن الرابعة عشرة، تتبين جسامة المشكلة التي تواجه بعض بلدان MENAP في استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل (الشكل البياني ٨). وتصل هذه التحديات إلى أقصى درجات الحدة في مصر وليبيا وموريتانيا وباكستان وسوريا.

<sup>٦</sup> Roberto Rocha, R., Zsofia Arvai, and Subika Farazi, 2011, *Financial Access and Stability: A Road Map for the Middle East and North Africa* (Washington: World Bank).

<sup>٧</sup> Douglas Pearce, "Financial Inclusion in the Middle East and North Africa: Analysis and Roadmap Recommendations," Background Paper, MENA Financial Sector Flagship Report, World Bank.

<sup>٨</sup> تم إنشاء مؤشر معدل لكفاءة سوق العمل، باستخدام المؤشرات الفرعية التالية المدرجة في تقرير التنافسية العالمية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي: التعاون بين العامل وصاحب العمل، ومرونة الأجور، وجمود التوظيف، وممارسات التعيين والفصل، والأجر والإنتاجية.

## مؤشرات اقتصادية مختارة: البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وأفغانستان وباكستان

توقعات	متوسط							
	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	-٢٠٠٥ ٢٠٠٥
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٣,١	١,٩	٤,٣	٤,٢	٥,٥	٦,٥	٦,٢	٤,٤
(التغير السنوي؛ %)								
جمهورية أفغانستان	٧,٢	٧,١	٨,٢	٢٠,٩	٣,٦	١٣,٧	٥,٦	...
جيبوتي	٥,١	٤,٨	٣,٥	٥,٠	٥,٨	٥,١	٤,٨	٢,٤
مصر <sup>١</sup>	١,٨	١,٢	٥,١	٤,٧	٧,٢	٧,١	٦,٨	٤,٠
الأردن <sup>١</sup>	٢,٩	٢,٥	٢,٣	٥,٥	٧,٢	٨,٢	٨,١	٦,٠
لبنان <sup>١</sup>	٣,٥	١,٥	٧,٥	٨,٥	٩,٣	٧,٥	٠,٦	٣,٤
موريتانيا <sup>٢</sup>	٥,٧	٥,١	٥,٢	١,٢-	٣,٥	١,٠	١١,٤	٣,٧
المغرب <sup>١</sup>	٤,٦	٤,٦	٣,٧	٤,٩	٥,٦	٢,٧	٧,٨	٤,٤
باكستان	٣,٨	٢,٦	٣,٨	١,٧	٣,٧	٦,٨	٥,٨	٥,٠
الجمهورية العربية السورية	١,٥	٢,٠-	٣,٢	٦,٠	٤,٥	٥,٧	٥,٠	٣,٨
تونس	٣,٩	٠,٠	٣,١	٣,١	٤,٥	٦,٣	٥,٧	٤,٤
تضخم أسعار المستهلكين	٩,٦	٩,٨	٨,٧	١١,١	١٣,٣	٧,٠	٧,١	٣,٩
(المتوسط السنوي؛ %)								
جمهورية أفغانستان	١,٢	١٣,٤	٠,٩	٨,٣-	٣٠,٥	٨,٦	٧,٢	...
جيبوتي	١,٩	٧,١	٤,٠	١,٧	١٢,٠	٥,٠	٣,٥	٢,١
مصر <sup>١</sup>	١١,٠	١١,٢	١١,٤	١١,٧	١٨,٣	٩,٥	٧,٦	٤,٧
الأردن <sup>١</sup>	٥,٦	٥,٤	٥,٠	٠,٧-	١٣,٩	٤,٧	٦,٣	٢,١
لبنان <sup>١</sup>	٥,٠	٥,٩	٤,٥	١,٢	١٠,٨	٤,١	٥,٦	٠,٥
موريتانيا <sup>٢</sup>	٦,٣	٦,٢	٦,٣	٢,٢	٧,٣	٧,٣	٦,٢	٦,٦
المغرب <sup>١</sup>	٢,٧	١,٥	١,٠	١,٠	٣,٩	٢,٠	٣,٣	١,٥
باكستان	١٤,٠	١٣,٩	١١,٧	٢٠,٨	١٢,٠	٧,٨	٧,٩	٤,٦
الجمهورية العربية السورية	٥,٠	٦,٠	٤,٤	٢,٨	١٥,٢	٤,٧	١٠,٤	٢,٧
تونس	٤,٠	٣,٥	٤,٤	٣,٥	٤,٩	٣,٤	٤,١	٢,٧
رصيد المالية العامة على مستوى الحكومة العامة	٦,٧-	٧,٦-	٦,٠-	٥,٢-	٥,٤-	٥,٢-	٤,٨-	٥,٣-
(% من إجمالي الناتج المحلي)								
جمهورية أفغانستان	١,٨-	٠,٠	٠,٩	١,٦-	٤,٣-	٢,٠-	٣,١-	...
جيبوتي	٠,٠	٠,٤	٠,٥-	٤,٦-	١,٣	٢,٦-	٢,٤-	١,٨-
مصر <sup>١</sup>	٨,٧-	٩,٩-	٨,١-	٦,٩-	٦,٨-	٧,٣-	٨,٢-	٩,٩-
الأردن <sup>١</sup>	٥,٩-	٦,١-	٥,٤-	٨,٩-	٥,٥-	٥,٧-	٣,٥-	٣,١-
لبنان <sup>١</sup>	٨,٣-	٧,٨-	٧,٣-	٨,٢-	٩,٥-	١٠,٨-	١٠,٤-	١٥,٣-
موريتانيا <sup>٢</sup>	٣,٨-	٢,٨-	١,٩-	٥,١-	٦,٥-	١,٦-	٣٥,٨	٦,٦-
المغرب <sup>١</sup>	٥,٠-	٥,٨-	٤,٥-	١,٩-	١,٥	٠,٣	٢,٠-	٥,٢-
باكستان	٥,٣-	٦,٥-	٥,٩-	٥,٢-	٧,٣-	٥,٥-	٣,٧-	٢,٧-
الجمهورية العربية السورية	٩,١-	١١,٠-	٥,١-	٢,٩-	٢,٩-	٣,٠-	١,١-	٢,١-
تونس	٤,٣-	٤,١-	١,٢-	٢,٦-	٠,٧-	٢,٨-	٢,٩-	٢,٦-
رصيد الحساب الجاري	٣,٨-	٣,٣-	٣,٣-	٤,٤-	٤,٤-	٢,٢-	١,٣-	٠,٤-
(% من إجمالي الناتج المحلي)								
جمهورية أفغانستان	٤,٤-	٠,٨-	٢,٧	٢,٦-	١,٦-	٠,٩	٥,٧-	...

١١,٦-	١٠,٨-	٤,٨-	٩,١-	٢٤,٣-	٢١,٤-	١١,٥-	٠,٤-	جيبوتي
٢,٢-	١,٩-	٢,٠-	٢,٣-	٠,٥	٢,١	١,٦	١,٦	مصر
٨,٤-	٦,٧-	٤,٩-	٣,٣-	٩,٣-	١٦,٨-	١١,٥-	٠,٠	الأردن
١٣,٨-	١٤,٧-	١٠,٩-	٩,٧-	٩,٢-	٦,٨-	٥,٣-	١٥,٢-	لبنان
٧,٥-	٧,٥-	٨,٧-	١٠,٧-	١٤,٨-	١٧,٢-	١,٣-	١٨,٨-	موريتانيا
٤,٠-	٥,٢-	٤,٣-	٥,٤-	٥,٢-	٠,١-	٢,٢	٢,٢	المغرب
١,٧-	٠,٢	٢,٢-	٥,٧-	٨,٥-	٤,٨-	٣,٩-	١,٦	باكستان
٦,١-	٦,١-	٣,٩-	٣,٦-	١,٣-	٠,٢-	١,٤	٢,٣-	الجمهورية العربية السورية
٥,٥-	٥,٧-	٤,٨-	٢,٨-	٣,٨-	٢,٤-	١,٨-	٣,٠-	تونس

المصادر: السلطات الوطنية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

<sup>١</sup> الحكومة المركزية.

<sup>٢</sup> تشمل الإيرادات النفطية المحولة إلى صندوق النفط.